

كتاب الايضاح في المناسك



الشافعي

UTL AT DOWNSVIEW

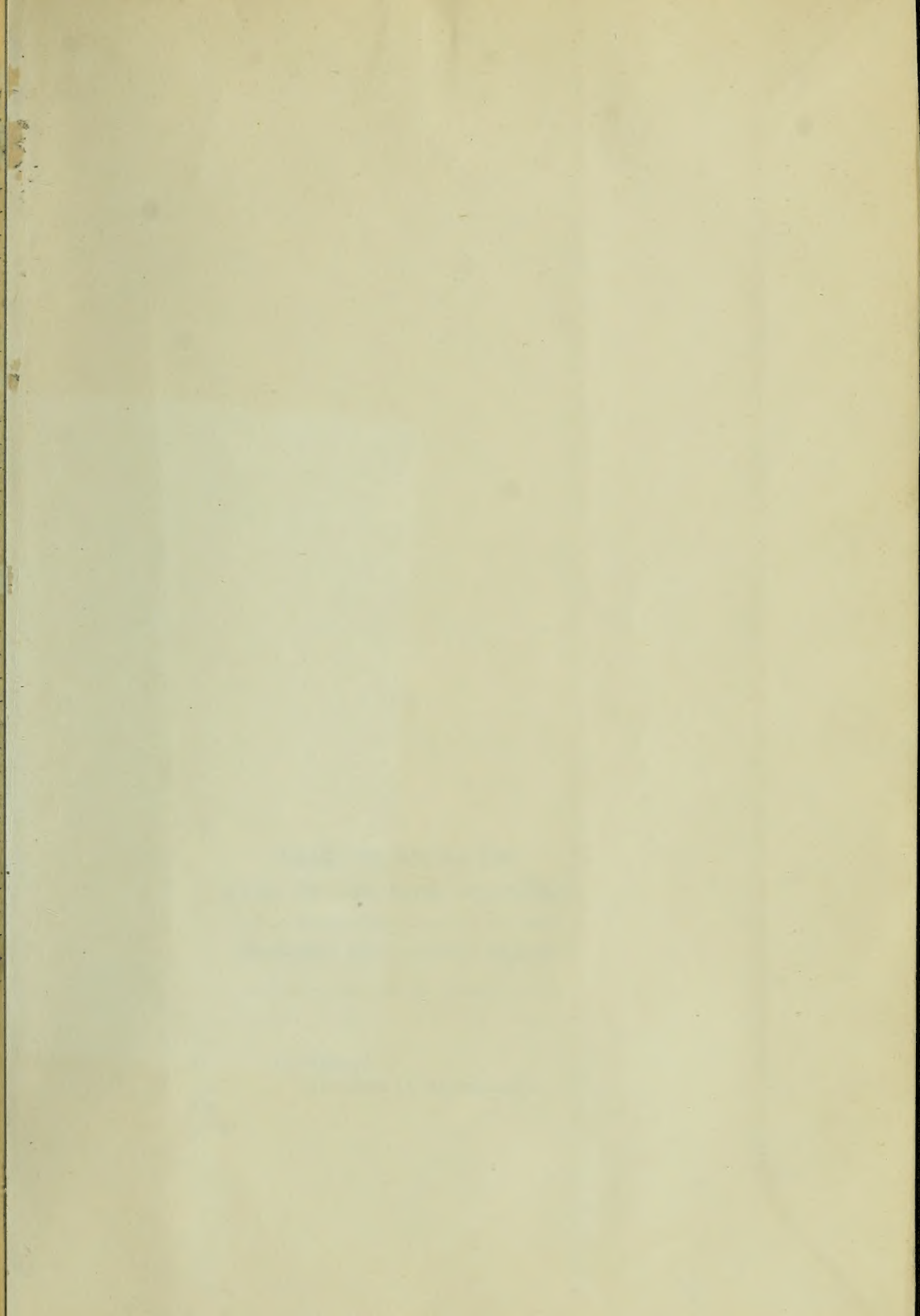


D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 12 02 20 05 016 6

PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

BP	al-Nawawi
181	al-Idah fi al-manasik
N38	
1899	



كتاب الإيضاح في المناسك للإمام العلامة
المحقق الفهامة أبي زكريا محيي الدين
النووي الشافعي نفعه الله
برحمته وأسكنه
فسيح جنته

وبهامشه تقريرات رائقة وتقييدات فائقة

دخل في طبعة المطبعة المبرية الكائنة بمكة الحمية
في سنة ١٣١٦ هجرية



الطبعة الاولى

طبع في المطبعة المبرية الكائنة بمكة الحمية
(سنة ١٣١٦ هجرية)

(قوله بسم الله الخ) أى أو لف والاسم من السمو وهو العلو وفيه ثمانية عشر لغة نظمها بعضهم في قوله سمي سماعة مسم اسم وزد سمعة * كذا سما بتثنية لاؤه * والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد والرحن الرحيم صفتان مشهتان مأخوذتان من مصدر رحم بعد تنزله منزلة اللازم اتصف سبحانه وتعالى بهما باعتبار غايتيهما (قوله الحمد لله) لما بدأ الكتاب بالبسملة وجاء في زوايا لا يبدأ فيه بالحمد لله بدأ به المصنف بدأ إضافيا وهو لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختيارى كالكرم والحلم على جهة التمجيد والتعظيم بخلاف الاضطرارى كحمد اللؤلؤة على صفاتها فيقال له مدح لا جدو خرج ايضا ما كان على وجه الاستهزاء كقول الملائكة لفرعون ذق انك انت العزيز الكريم أو باعتبار عزه وكرمه في قوله فيدخل ودخل حمد الله على ذاته وصفاته فانها وان لم تكن اختياريا بحقيقة الا انها اختيارى حكما باعتبار صدور الافعال الاختيارية والملازمة لاصدار منه وعرفا فاعل ينهى عن تعظيم المنعم بسبب كونه (٢) منهما على الحمد أو غيره (قوله ذى الجلال) أى صاحب العظمة وفيه براعة استهلال من حيث ظهور آثار الجلال وما بعده في الحج وما شتمل

ما شاء الله

LIBRARY
MAY 29 1973
UNIVERSITY OF TORONTO

عليه (قوله والمن) جمع منة وهى النعمة الثقيلة ووصفها بالعظام من الوصف الكاشف ويجوز كونه مؤسسا (قوله هدايا) أى دنسا أو وصلنا بلطفه (قوله الاسلام) هو وضع الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما فيه نفعهم بالذات دنيا وأخرى سمي بذلك لانه يستسلم له ويقاد ويعبر عنه بالدين والشرعية والملة لانه يدان به ويحتمع عليه ويعلى ويكتب فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا (قوله نعمه) جمع نعمة وهى ما قصد به الاحسان والنفع

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله ذى الجلال والاكرام والفضل والطول والمنن العظيم الذى هدانا للاسلام واسبغ علينا جزيل نعمه وأطافه الجسام وكرم الأدميين وفضلهم على غيرهم من الانام ودعاهم برأفته ورحته الى دار السلام وأكرمهم بما شرع لهم من حج بيته الحرام ويسر ذلك على تكرر الدهور والاعوام وفرض حجه على من استطاع اليه سبيلا من الناس

للعوض ولا لغرض (قوله والطافه) جمع لطف وهو ما يقع به صلاح العبد آخرة (قوله وكرم الأدميين) (حتى) قال تعالى ولقد كرمنا بنى آدم الآية (قوله الانام) أى الخلق وشمل الملائكة والتعقيق الذى عليه أكثر أهل السنة أن خواصنا وهم الانبياء أفضل من خواصهم وخواصهم يكبريل أفضل من عوامنا كأبى بكر رضى الله عنه وأن عوامنا اى صلحاء نأفضل من عوامهم (قوله برأفته ورحته) والمراد منهما فى حقه تعالى غايتهما من التفضل والاحسان وبرأفته ارق رحته أو رحته فعلى الاول يكون عطف الرحة من قبيل عطف العام على الخاص وعلى الثانى للتفسير (قوله دار السلام) هى الجنة سميت به لسلامة داخلها من الآفات (قوله بيته الحرام) وصف بذلك حرمة الصيد عنده وقطع شجر حرمة (قوله الدهور) جمع دهر وهو الامد الممدود والنهى عن سبه وأنه هو الله تعالى معناه ما اصابت منه قالة هو الفاعل له فسيبه يخشى أن يؤل الى سب الله تعالى ولذا أطلق عليه تعالى مجازا فى حديث وأنا الدهر فبين بما ذكر أن النهى لا كراهة فقط لان سبه ليس سب الله بالفعل والالكان كفرا (قوله من استطاع) وجدان الزادو الرحلة مع ما يأتى (قوله من الناس) فيه اشعار بوجود الحج على من قبلنا وهو شامل للجن بناء على أنه من نوس

(قوله حتى الاغبياء والطعام) حتى طائفة او وجود شرطه وهو كون المعطوف اسما ظاهرا بعضا مما قبله غاية له في زيادة أو نقص وهي
هنا لا نقص اياما الى ان هذا مع عظمتها لم يقصر على العظام بل تناول غيرهم من الاغبياء جمع غبي بمجعة فوحدة قليل الفطنة والطعام
بمهمة مفتوحة فمجعة الجمعاء ضعفه الرأي (قوله اجد) جملة فعلية تسمى بها الاقداء بحديث ان الحمد لله محمد (قوله واقمه) من
التمام وهو انتفاء نقص الذات (قوله واسمعه) اي اعمه والمراد نسبة عموم المحامد اليه تعالى اجبالا يعجز صائر البشر عن القيام بها تفصيلا
(قوله وحده) حال من الاسم الكريم والجملة التي بعده حال ثانية (قوله وصعدا نيتة) هو من المصادر المأخوذة من الاسماء كالشيئية
والزبدية ونحوهما والصمد هو الذي يقصد في الحوائج (قوله محمدا) علم منقول من اسم مفعول المضاعف (قوله عبده) قد خير عليه
الصلاة والسلام بين أن يكون نبيا ملكا اي يحكم برأيه أو نبيا عبدا يحكم بما رده عليه من مولا فاختار الثاني (قوله عبده)
خير او صافه صلى الله عليه وسلم (قوله ورسوله) ذكر حر من بنى آدم وحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وهي اشرف من النبوة
(قوله بربته) أي خليفته وجاء بالشهادتين لحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كأيدي الجذماء (قوله صلى الله) الصلاة من الله
الرحمة (قوله وسلم) بمعنى التحية والجمع بينهما امثال لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وخروج من كراهة افراد احدهما
عن الاخرى (قوله وشرفا ليه) اي عنده عندية شرف ومكانة (قوله بيان احكامه) ليكون الاتي به صلى بصيرة منها
(قوله وايضاح) كأنه من هنا يسمى بايضاح المناسك (قوله واقسامه) من فرض (٣) حبي وكفائي وهو احياء البيت في كل عام

باقامة الحج ومنسوب
ويتصور من الارقاء
والصبيان (قوله محمدا)
ما يتوقف عليه صحته
(قوله ومفسدانه) اي
جعله فاعدا للجماع بشرطه
(قوله وواجباته)
ما لا يتوقف عليه صحته
واما يجب دم بستر كهما
(قوله وآدابه ومسئولاته)
ظاهرة افتراق السنة
والادب وهو كذلك من

حتى الاغبياء والطعام (أحده) أبلغ الحمد وأكمله وأعظمه وأتمه وأشمله وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له اقرارا بوحدا نيتة واذنا لجلاله وعظمته وصعدا نيتة وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المصطفى من خليفته والختار من بربته صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا ليه (أما بعد) فان الحج أحد أركان الدين ومن أعظم الطاعات لرب العالمين وهو شعار أنبياء الله وسائر عباد الله الصالحين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فمن أهم الأمور بيان أحكامه وايضاح مناسكه وأقسامه وذكر محمدا نيتة ومفسدانه وواجباته وآدابه ومسئولاته وسوابقه ولو اوضحه وظواهره ودقائقه وبيان الحرم ومكة والمجد والكعبة وما يتعلق بهما من الاحكام وماتت بربته عن سائر بلاد الاسلام وقد جمعت هذا الكتاب مستوعبا للجميع مقاصدها مستوفيا لكل ما يحتاج اليه من أصولها وفروعها ومعافدها (وضمنته) من النقائس ما لا ينبغي لطالب الحج أن يفوته معرفته ولا تعزب عنه خبرته ولم أقتصر فيه على ما يحتاج اليه في الغالب بل ذكرت

حيث التأتا كدوان شتر كافي أصل الطلب وفي الروضة السنة يتأ كدشأنها والادب دونها (قوله وسوابقه) قبل الشروع فيه من الاحكام في السفر (قوله ولو أحتة) بعد تمام عمله وفي رجوعه منه لبلده (قوله وظواهره) كعرفه الاركان والواجبات (قوله ودقائقه) كعدم صحة الاحرام لمن لم يفر من متى قبل مغيب شمس ايام التشريق وان أتم عمله الواجب والمفروض كافي الام للشافعي رحمه الله وأفردت فيه جزأ من جلاء الابصار اشرح ابن علان (قوله به) اي من تضعيف ثواب العمل وغير ذلك (قوله هذا) الاشارة الى حاضر ذهننا وان تأخرت الخطبة عن تأليفه (قوله مقاصدها) اي المناسك اي ما يهتم بمعرفته ويقصد تحقيقه منها (قوله ما يحتاج) ان يرى بالبناء للفاعل يعود الضمير على المتنسك المعلوم من المقام ويصح قرأته بالبناء للمجهول (قوله اليه) متعلق بحتاج على بناء للفاعل ونائب فاعل على بناء للمفعول (قوله من أصولها) الضمير فيه وفي الذين بعده يصح عوده للمقاصد ويصح عوده لاحكام المناسك وما معه ويكون بجمه لذلك بطريق الاشارة أو العبارة (قوله ومعافدها) أي ما فيه تعقيد وصعوبة منها (قوله النقائس) جمع نفيس أو نفيسة ما يرغب فيه مطلقا (قوله الحج) أي على الوجه الكامل (قوله معرفته) لكمال الحاجة اليه لكونه محمدا أو واجبا في فعل أو مفسدا أو محرما في ترك العلم بطريق العمل (قوله خبرته) اسم مصدر من الاختبار اي دراسته (قوله ما يحتاج) هو كالتقدم في كونه يصح أن يكون مبنيا للفاعل ففاعل ضمير ما دله معلوم من المقام وفي كونه يصح أن يكون مبنيا للمفعول فنائب فاعله اليه أو في الغالب والثاني حال

(قوله ايضا) كلمة تعال في شيئين بينهما اتفاق في المعنى دون اللفظ ويمكن الاستغناء بأحد هما عن الآخر منصوبة مفعولة مطلقا أو حالا نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم وبه رد قول ابن هشام في رسالته انها مربعة لاصرية (قوله بحيث) الباب متعلقة بحذف أى ليكون المنسك بهذه الرتبة (قوله في معظم الاوقات) والاقاطعة كتاب يجمع مسائل هذا الباب يكاد أن يكون كالحال والذاكم ذيل الشارحون وكم طول فيه من بعده من جمع مطولا في المناسك من الفضلاء المتقنين كالقاضي فخر الدين بن ظهير في منسكه شفاه العليل في حج بيت الله الجليل (قوله أن يستغنى به صاحبه) الملازم لمطاعته والمتأمل في خباياه (قوله عما يحتاج اليه) فيه اعتماد الكتاب المعتمد الذي علم من مؤلفه أنه لا يمشي الاعلى المعتمد في المذهب كالمصنف (قوله للاختصار) هو تقليل اللفظ وكثير المعنى اذ هو محمود مشروا في الحديث مرفوعا وتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا (قوله وأحرص) من الحرص وهو شدة العناية بالامر (قوله العبارة) لان الكتاب للفقهاء وغيره (قوله بحيث) متعلق بحذف أى وتكون العبارة بحيث الخ (قوله الفقيه) هو العالم بمواقف ألفاظ العلماء وعباراتهم (قوله القاصر) قليل انهم اوضاع عبارته (قوله رحمه الله) جملة دعائية (قوله في المناسك) متعلق بصنف (قوله كتابا) من الدلالة على موضع الفائدة بهذا النصيحة (قوله ذكرت مقاصده) ما يقصد منه بعبارة وجيزة وافية بالمراد (قوله مثله أو) ٤ * أو بمعنى بل ويحتمل أنها لقررد ولم يحزم بالآخر

احتياط لعدم تحققة قوله
اعتمادى (دون غيره فيه
وفي غيره) (قوله تفويضى)
ردأ مورى اليه رضا بفعله
(قوله واستنادى) اذ لا يرد
من سألته وفوض أمره اليه
(قوله يشتمل) اشتمال الكل
على الاجزاء (قوله الباب
الاول) بحسب وز فيه
وفي المعطوف عليه حركات
الاصراب الثلاثة الجر
على الابدال والرفع باضمار
هو والنصب باضمار أعنى
على القطع لان بدل المفصل
من الجملة اذا استوفى العدة
جاز فيه الاتباع وتركه

فيه أيضا كل ما قد تدعو اليه حاجة الطالب بحيث لا يخفى عليه شئ من أمر المناسك في معظم الاوقات ولا يحتاج الى السؤال لأحد عن شئ من ذلك فى كثير الحوادث وقصدت فيه أن يستغنى به صاحبه عن استفتاء غيره عما يحتاج اليه وأرجو أن لا يبع مع له شئ من المسائل الا وجوده فيه منصوصا عليه واحذف الأدلة في معظمه ايشارا للاختصار وخوفا من الاملال بالاكتشار وأحرص على ايضاح العبارة وأبحارها بحيث يفهمها العامى ولا يستبشعها الفقيه لتمام قائلته وينتفع به القاصر والنييه وقد صنف الشيخ الامام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى في المناسك كتابا نفيسا وقد ذكرت مقاصده في هذا الكتاب وزدت فيه مثله أو أكثر من النفائس التي لا يستغنى عن معرفتها من له رغبة من الطلاب وعلى الله اعتمادى واليه تفويضى واستنادى (وهذا) كتاب يشتمل على ثمانية أبواب (الباب الاول) في آداب السفر وفي آخره فصل فيما يتعلق بوجوب الحج (الباب الثانى) في الاحرام ومحرماته وواجباته ومسئولاته (الباب الثالث) في دخول مكة زادها الله شرفا وما يتعلق به وفيه ثمانية فصول وهو معظم الكتاب وفي آخره بيان أركان الحج وواجباته وسننه وآدابه مختصرة (الباب الرابع) في العمرة (الباب الخامس) في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه جل مستكثرات مما يتعلق بمكة والحرم والكعبة والمسجد واحكامها (الباب السادس) في زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان لم يستوفها تعين فيه الاتباع (قوله في آداب السفر) وانماسمى السفر سفر الانه يسفر عن اخلاق الرجال (قوله فيما يتعلق) وما
مما جرت العادة به من ذكر مراتب الحج من الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوف عن حجة الاسلام (قوله الباب الثانى) هو وما بعده
على تقدير العاطف على رأى من يجوز حذفه في مثله (قوله في الاحرام) الهيئة الناشئة عن نية الدخول في النسك (قوله يتعلق به) من
لطواف والسعى والوقوف برفة فابعد (قوله معظم الكتاب) لاشتماله على اعمال الحج (قوله أركان الحج) التي لا يوجد الا بكل منها (قوله
وواجباته) التي يأثم تاركها مع العلم والتعمد وعليه في غير ما استثنى دم (قوله وآدابه) العطف هنا كما تقدم (قوله مختصرة) حال من الضمير
في الظرف المستقر الواقع خبرا (قوله في العمرة) هى لغة الزيارة وشروا قصد الكعبة مع النسك الآتى بيانه وجمعها عمر والغزب بعضهم فيه فقال
يا أيها البدر الذى * الفضل منه قد ظهر أبى لنا ما مقرر اذا جمعتهم عمر (قوله في زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) المشرف على بقاع
الارض بل على العرش والكرسى اجاما وقد قلت في ذلك حكم الانام بأن ما قد ضم من * أرض خير الخلق أجد قد سما
وعلا على الكرسى وعرش انما * شرف المكان بذى المكان فاعلم
اه لابن علان

(قوله بالمدينة) من تبين اما كن نطلب زيارتها از التشفير برؤيتها (قوله والعبد) اي الرقيق والمراد ما يشمل الانثى منهما (قوله من سفره) زيادة على آداب سفره اليه (قوله نفائس) يحياج الى معرفتها ورغب فيها (قوله ختمت الكتاب بها) ليكون ختامه مسكا (قوله وهو حسبي) جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها (قوله واقام الصلاة) اي اقامتها جامعة لاركانها وشرائطها (قوله وصوم رمضان) على القادر عليه شرعا وحسا وفي رواية تقديم الصوم على الحج وسلك الفقهاء على منوالها العموم وجوب الصوم وفوريته وتكرره كل عام (قوله من حج) اي قصده بحج شرعي وعليه فلا يحصل بالعمرة ما سيأتي من الجزاء ويحتمل ان يراد ما يشمل قصدهما اي قصد النسك من حج أو عمرة فيحصل بهما مع الشرط الجزاء ويؤيده انها تسمى حجاً صغيراً (قوله فلم يرفث) معطوف على فعل الشرط والقائه وفي ماضيه مثله والافصح فتحها في الماضي وضمها في المضارع (قوله ولم يفسق) معطوف (هـ) على الشرط ايضا (قوله من ذنوبه)

الصغار والكبار والتبعا (قوله قال العلماء الرفت الخ) ما قاله المصنف بيان لعنى الرفت لغة واما المراد منه في الحديث فاقاله ابن عباس وعمر رضي الله عنهما انه الجماع وقال الازهرى ما يريده الرجل من امراته اي من الجماع ومقدماته فيمتاز المبرور بخلوه عن كل معصية بخلاف هذا فعن معصية الجماع ومقدماته وعن الفسق فقط ويراد من الفسق الكبار (قوله فجور) انبعاث في الزنا والمعاصي (قوله وبحون) عدم المبالاة بما يصدر من

قول أو فعل (قوله بغير حق) خرج به المجنون من المزاح بحق في الحديث اني لا مزح

وما يتعلق بالمدينة (الباب السابع) فيما يجب على من ترك في حجه مأمورا وار تكب محظورا وفيه نفائس كثيرة (الباب الثامن) في حج الصبي والعبد ومن في معناه ما بعده (فصل) في آداب رجوعه من سفره (وفصل) في الولاية على الجميع وبيان ما يجوز له وتوابعه فعله وما لا يجوز وما يجب عليه وما لا يجب وفيه نفائس كثيرة (وفصل) في آداب تسحب في كل وقت ختمت الكتاب بها وبالله التوفيق وهـ وحسبي ونعم الوكيل (ثبت) في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بني الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة واتى الزكاة والحج وصوم رمضان (وثبت) في الصحيحين عن أبي هريرة عبد الرحمن بن سحر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال العلماء الرفت اسم لكل لغو وخنى وفجور وبحون بغير حق والفسق الخروج عن طاعة الله تعالى (وثبت) في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة والاصح ان المبرور هو الذي لا يخالطه مأثم وقيل هو المقبول ومن علامات القبول ان يرجع خيرا ما كان ولا يعود المعاصي والدلائل على فضل الحج كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما وفيما أشرنا اليه كفاية فنشرع الآن في أبواب الكتاب ومقاصده مستعينا بالله تعالى مستمدا منه التوفيق والهداية والصيانة والراية

بسم الله الرحمن الرحيم

(الباب الاول) في آداب سفره وفيه مسائل (الاولى) يستحب ان يشاور من يثق بدينه وخبرته وعلمه في حجه في هذا الوقت ويجب على من يشيره أن يبذله النصيحة ويتخلى عن

ولا أقول لاحقا (قوله عن طاعة الله تعالى) بار تكب معصية كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طاماته على معاصيه فهو من عطف الخاص على العام اهما ما يشأه (قوله الا الجنة) اي لا يقتصر على تكفير الذنوب الماضية بل يكفرها والمستقبلية ويبلغ صاحبه الجنة ومن بلغه الا يضره ذنب مطلقا بخلاف خروجه كيوم الولادة فانما يتناول الماضية فقط (قوله مأثم) اي اثم ولو صغيرة وان تاب منها حالا (قوله هو المقبول) ولما كان القبول لا اطلاع عليه قال ومن علامات الخ (قوله المعاصي) اي لا يعود الى ذنب يفسق به (قوله الحج) اي والعمرة (قوله ابواب الكتاب) السابق يانها في الفهرست وهو بكسر الفاء والراء وسكون الهاء بينهما لفظ أعجمي فائدته تقريب الطالب وتنبهه على المظان (قوله مستعينا) حال من فاعل نشرع لان النون فيه لتأ كيدكا قال ابن عيينة العرب اذا ارادت التأ كيدا سندت فعل الواحد الى الجماعة (قوله والراية) بالعينية الالهية لا يبلغ ذلك (قوله في هذا الوقت) بين به ان الاستشارة ليست في اصل العبادة بل في وقتها ومحل ذلك فحين لم تضيق عليه النسك اما هو فلا تندب في حقه اذ لا فائدة لهامع التضييق اهـ مر

(قوله وما يتوهمه) كأن المراد به انه لا ينبغي له ان يشير عليه بأمر تعود مصالحة الى الدنيا فقط بل الواجب اخباره بما تعود مصالحة الى الدين وحده او مع الدنيا اهمر (قوله مؤمن) حديث رواه احمد وغيره اهجر (قوله النصيحة) جزء من الحديث الصحيح المشهور اه جهر (قوله الثانية) ظاهر صنيعة ان الاولى تقديم الاستشارة وليس بعيد حتى عند التعارض لان الطمأنينة الى قول المستشير أقوى منها الى النفس لغلبة حظوظها وفساد خواطرها اهمر وجر (قوله اذا عزم على الحج) يلحق به العزم على واجب او مندوب موسع بل تندب الاستخارة حتى في المباح اه جهر وجر (قوله ان يستخير الله تعالى) لقوله عليه الصلاة والسلام من سعادة ابن آدم استخارة الله تعالى ومن شقاوة ابن آدم ترك استخارة الله تعالى (قوله ركعتين) اي لركعة وهما أفضل قال في التحفة فتجوز الزيادة عليهما بتسليمية والام تنعقد الثانية الا نحو جاعل فتنه قدغلا مطلقا وتحصل كالنحية بكل صلاة (قوله ثم يقول) عقب الصلاة لانها لو يسن افتتاح الدعاء وختمه بالحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسن كل من الصلاة والسلام عليه في أثناء الدعاء ايضا اذا كرره (قوله اللهم اني استخيرك) اسأل منك خيرا الامر بن (قوله بعلك) الباء سميبة والتقدير اسألتك شرح صدرى خير الامر بن بسبب عليك المحيط بكل الاشياء اذ لا يهمل خيرهما ﴿٦٧﴾ حقيقة الامن كان كذلك (قوله واستقدرك) في رواية واسئلك والمعنى متقارب (قوله

بقدرتك) الباء سميبة اي بسبب الهوى وحظوظ النفس وما يتوهمه نافعا في أمر ور الدنيا فان المستشار مؤمن والدين النصيحة (الثانية) اذا عزم على الحج فينبغي أن يستخير الى الله تعالى وهذه الاستخارة لا تعود الى نفس الحج فانه خير لا شك فيه وانما تعود الى وقته فنأزاد الاستخارة يصلى ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان ذهابي الى الحج في هذا العام خير لى دينى ودنياى ومعاشى وطاقبة أمرى وما جله وآجله فأقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه اللهم وان كنت تعلم أنه شر لى دينى ودنياى ومعاشى وطاقبة أمرى وما جله وآجله فأصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به ويستحب أن يقرأ في هذه الصلاة بعد الفاتحة في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفى الثانية قل هو الله أحد ثم ليض بعد الاستخارة لما ينشرح اليه صدره (الثالثة) اذا استقر عزمه بدأ بالتوبة من جميع المعاصى والمكروهات ويخرج من مظالم الخلق ويقضى ما أمكنه من ديونه ويرد الودائع ويستحل كل من بينه وبينه معاملة فى شئ أو مصاحبة ويكتب وصيته ويشهد عليه بها ويوكل من يقضى عنه ما لم يتمكن من قضائه من ديونه ويترك لاهله ومن تلزمه نفقته نفقتهم الى حين رجوعه فلو كان عليه دين حال

بقدرتك) الباء سميبة اي بسبب
انك القادر الحقيقى ولا يمكن
احد أن يقدر على شئ الا
ان قدرته عليه أى خلقت
فيه الاستطاعة وهى مع
الفعل لا قبله (قوله ثم ليض)
اللام لام الامر وهو للندب
(قوله صدره) فان لم ينشرح
بشئ فيكرر الاستخارة
بصلواتها ودعائها الى
ان شراحه بشئ وان زاد
على سبع والتقييد بها فى خبر
انس جرى على الغالب اما
لو فرض عدم انشراحه
مع تكرار الصلاة فان امكن

تأخير آخره والامرغ فيما ييسر لانه علامة الاذن والخير اه ابن علان (قوله بالتوبة) وجوبا بالنظر للمعاصى وندبا بالنظر للمكروهات (قوله بالتوبة) واركانها الاقلاع من الذنب حالا والعزم على أن لا يعود اليه رأيا والندم على ما بارشده منه خوفا من الله تعالى ورد ظلامته ان كانت او بدلا ان تلفت وقدر عليه فان لم يقدر كيت بلا وارث او غائب انقطع خبره ودفعها الامام او قاض مادل والافرقها بنفسه فى الصالح ان عرف أو سلمها العالم عارف بذلك ونوى الغرم ان بان صاحبها والمعسر بنوى وفاء الدين كالعاجز عن تمكين القصاص من نفسه اذا قدر اه ابن علان (قوله من ديونه) الحالة وجوبا والمؤجلة ندبا (قوله ويرد الودائع الخ) فيها تفصيل وهو أنه ان علم رضامالكها بأمر محله والافحيث قبل بتضمينه بترك شئ حرم عليه فعله لما فيه من ضياعها والافلال (قوله وصيته) بحقوق الله وحقوق العباد (قوله نفقته) بملك او قرابة (قوله نفقته) اي مؤنتهم كسوة واجرة مسكن (قوله رجوعه) محل ذلك فى الواجب حالا اما المسبيل فقبل عليه ذلك ايضا ويطلق الزوجة ويخرج المملوك عن ملكه ويحكم به الحاكم الشرعى وجرى عليه جبر وقيل عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ديانة لاحكامها فلا يجبره عليه الحاكم لانه لم يدخل وقت وجوبها الذى هو فى طلوع كل يوم فأشبه الدين المؤجل وعليه مر (قوله مؤسر) ولم يستند من يوفيه من مال حاضر (قوله من الخروج) ويحرم عليه السفر وان قصر واطردت العادة بالمساحة

(قوله مطالبته) لوجوب انظاره وحرمة ملازمته (قوله حلوله) وان يحمله فهو أولى (قوله بره) من الاقارب والاشياخ (قوله
الوالدين) المراد من له عليه الولادة وارجدا أو جدة وان وجد من هو أدنى منهما (قوله حج الاسلام) الاولى من نسكه الواجب
(قوله لم يلتفت الى منعه) لانه لا طاعة لمخلوق في ترك طاعة الخالق (قوله منعه) وان لم يجب بحجة الاسلام على الفرع لكونه فقيرا (قوله
منعها) محله اذ لم يتضيق بخوف غضب بقول طيبين عدلين والا فليس له منعها من الاحرام ولا تحليها وخالف ابن حجر في التحفة مع
التبري بقوله على ما اقتضاه اطلاقهم (قوله التحليل) لعدم ترتب ثمرته من التمتع بها (قوله ثم يحلها) حاصله ان لزوم العدة متى سبق
الاحرام لم يخرج قبل انقضاء العدة وان فات الحج كما لو احرمت بعد الطلاق بغير اذن متقدم فان انقضت أمت نسكها ان بقي وقتها والا
فحللت بعمل مرة وازمها القضاء ودم للفوات وان احرمت بأذن أو دونه ثم فورقت (٧) بموت أو غيره فان خافت الفوات خرجت

وجوباً بالنسك لتقدم الاحرام
وان أمته جازاها الخروج
لما في تعين الصبر من مشقة
مصابرة الاحرام (قوله
لتقصيرها) هذا بالنسبة للحرة
وأما التحلل في حق الأمة
فهو التقصير مع التوبة اهـ مدة
(قوله صح) وفي المجموع
حكاية الاتفاق على وجوب
الكفارة عليها وجرى عليه
حج وخالفه مروج عمل ما في
المجموع حكاية طريقة ضعيفة
اه ابن علان وعبارة مـ
نصها بعد قوله لتقصيرها ولا
كفارة عليها وما في المجموع
من حكاية الاتفاق على
وجوب الكفارة عليها فيما لو
وطئ محرم محرمة فهو حكاية
طريقة ضعيفة مـ (قوله حكاية
لكنه ليس جالح) ظاهره
ان الحج بما فيه شبهة مجزوم

وهو موسر فلصاحب الدين منعه من الخروج وحبسه وان كان معه - لم يملك مطالبته
وله السفر بغير رضاه وكذا ان كان الدين مؤجلاً فله السفر بغير رضاه ولكن يستحب أن لا
يخرج حتى يوكل من يقضيه عنه عند حلوله والله أعلم (الرابعة) يجتهد في رضاه والديه
ومن يتوجه عليه بره وطاعته وان كانت زوجة استرضت زوجها واقاربها ويستحب
للزوج ان يحج بها فان منعه احد الوالدين نظر فان كان منعه من حج الاسلام لم يلتفت الى
منعه بل له الاحرام به وان كره الوالد لانه صار خاصياً بمنعه واذا احرمت لم يكن للوالد التحليل
وان منعه من حج التطوع لم يحجزه الاحرام فان احرمت فالوالد التحليل على الاصح وأما الزوجة
فالزوج منعها من حج التطوع فان احرمت بغير اذنه - فله تحليلها وله أيضاً منعها من حج
الاسلام على الاظهر لان حقه على الفور والحج على التراخي وان احرمت فله تحليلها على
الاظهر وان كانت مطلقة حبسها بالعدة وليس له التحليل الآن تكون رجعية فيراجعها ثم
يحللها وحيث قلنا يحللها فعنا بأمرها بذي شاة فتشوى هي بها التحلل وتقصر من رأسها
ثلاث شعرات فصاعداً وان امتنعت من التحلل فللزوج وطؤها والائم عليها لتقصيرها
(الخامسة) ليحرص على أن تكون نفقته حلالاً خالصة من الشبهة فان خالف وحج بما فيه
شبهة أو بال مفصوب صح حجه في ظاهر الحكم ولكنه ليس بجابروراً وبعد قبوله هذا هو
مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة رحمهم الله وجاهر العلماء من السلف والخلف وقال
أحمد بن حنبل لا يحجزه الحج بال حرام (السادسة) يستحب أن يستكثر من الزاد والنفقة
ليوأمي منه المحتاجين وليكن زاده طيباً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات
ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الارض ولا تجمعوا الخبيث منه تنفقون والمراد بالطيب هنا
الجيد والخبيث الردي ويكفون طيب النفس بما ينفعه ليكون أقرب الى القبول
(السابعة) يستحب تركه المماحكة فيما يشتر به لاسباب حجه وكذا كل شيء يتقرب به الى الله

بعد كونه مبروراً وليس كذلك فعل قوله المذكور طائفة الى الحرام فقط وأما ما قبله فتحق التعبير فيه ان يقال خشى عليه ان تكون تلك
الشبهة حراماً فلا يكون حجه مبروراً ولذلك قال في عدة الابرار ومن حج بال حرام لم يكن مبروراً ويعد قوله بل قال الامام أحمد بطلان
حجه ومن حج بال فيه شبهة خشى عليه ان تكون تلك الشبهة حراماً فلا يكون حجه مبروراً (قوله وبعد قبوله) هو صريح في أنه لا يلزم
من عدم بره عدم قبوله وهو كذلك لاختلاف غيريهما اذ ثمة المبرور أنه ليس له جزء الاجنفة وثمره القبول الصحة كما في خبر لا يقبل
الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ اهـ مـ (قوله والنفقة) بلا تكلف وفي الحديث النفقة في الحج كالنفقة في سبيل الله سبع مائة
ضعف (قوله هنا) فليجتهد في طيب قوته في طريقه ذهاباً وأياباً الا فذا با فقط والا فالحرام الى التحلل والاف يوم عرفته والا فليزم قلبه
الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرامته (قوله
حجه) محله اذا كان له قدر لنفسه أما الولي والوكيل فيجب

عليهما الاجتهاد بعوض المثل اه عدة الابرار (قوله دون حقه) ولا يلحظه بقلبه ولا يرى لنفسه قدر البعد ذلك من مكارم الاخلاق (قوله ذلك) أي وكان كل مكلف مختار ارشيد او لو بأن يغلب على ظنه رضاهم اه مر (قوله في شيء) لانه انما يكون في ضمن عقد (قوله وطياً) أي ابن الظاهر بالنسبة ليه اه عدة (قوله والركوب) او او على الضعيف وغير الوطئ (قوله الحج) أي والعمرة الا ما استثنى كالسجى ودخول مكة (قوله الرحل) وهى العدة الكبيرة (قوله والقنب) أي وان لم يلق به ركوبه ذلك لمنصبه أو رفة نسبته أو علم أوجاه أو غيره والفرق بينه وبين الجمعة بأن في عدم عذره (٨) بذلك ضرر اشدي في الحضر والغالب على الاسفار عدم الالتفات الى

ما يليق اه م ص ر (قوله (والقنب) هو الاكاف الصغير على قدر سنام البعير) قوله الصحيح) وهو قوله وكانت راحلته زاملته لانه معطوف على خبر معمول ثبت (قوله يشتره) والشراء أفضل من الاستئجار الابعذر (قوله الجلالة) بلا حائل بينه وبين ظهورها غير ثوبه المتصل به مادام عرفها غير ابرج النجس الذى أكلته ولو غير عذرة (قوله وهى الناقة) تفسير للجلالة بالنظر للغالب والا فكل ما اعتد عليه الركوب من الماء كولات كفرس وكذا بقرفما اعتد عندهم ركوبه وقد تغير ريحه بالنجاسة فهو جلالة يكره ركوبه اه ابن علان (قوله كفيته) المشتلة على أركان وشرائط وواجبات ومفسدات ومعنى تعلم كفيته هو ان يعرف كيفية كل عمل عند الشروع فيه لا معرفتها عند الاحرام ففي الكيفية او حصل أى علم الكيفية بعد الاحرام وقبل تعاطى الافعال

تعالى كذا قاله الامام الجليل أبو الشعثاء جابر بن زيد التابعي وغيره من العلماء (الثامنة) يستحب أن لا يشاركه غيره في الزاد والراحلة والنفقة لان ترك المشاركة أسلم له فانه يمنع بسببها من التصرف في وجوه الخير والبر والصدقة ولو أذن له شريكه لم يوثق باستمرار رضاه فان شاركه جاز ويستحب أن يقتصر على دون حقه (وأما) اجتماع الرفقة على طعام يحكمونه يوما يوما فحسن ولا بأس بأكل بعضهم أكثر من بعض اذا وثق بأن أصحابه لا يكرهون ذلك فان لم يثق لم يزد على قدر حصته وليس هذا من باب الربا في شيء فقد صحت الاحاديث في خلط الصحابة رضى الله عنهم زادهم (التاسعة) يستحب أن يحصل مر كوابوياً وطياً والركوب في الحج أفضل من المشي على المذعب الصحيح وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج راكباً وكانت راحلته زاملته ويستحب الحج على الرحل والقنب دون المحامل والهـ وادج لما ذكرناه من الحديث الصحيح ولانه أشبه بالناضع ولا يليق بالحاج غير النواضع في جميع هيئاته وأحواله في جميع سفره وسواء فيما ذكرناه الركوب الذى يشتره أو يستأجره وينبغي اذا اكترى أن يظهر للجمال جميع ما يريد حمله من قليل أو كثير ويستترضيه عليه فان كان يشق عليه الرحل لعذر كضعف أو علة في بدنه أو نحو ذلك فلا بأس بالحمل بل هو في هذا الحال مستحب وان كان يشق عليه الرحل والقنب لرياسة وارتفاع منزلته أو نسبته أو عمله أو شرفه أو جاهه أو ثروته أو مروته أو نحو ذلك من مقاصد أهل الدنيا لم يكن ذلك عذراً في ترك السنة في اختيار الرحل والقنب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير من هذا الجاهل بمقدار نفسه والله أعلم ويكره ركوب الجلالة وهى الناقة أو البعير الذى يأكل العذرة للحديث الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة من الابل أن يركب عليها (العشرة) اذا أراد الحج أن يعلم كفيته وهذا فرض عين اذا لا تصح العبادة ممن لا يعرفها ويستحب أن يستحب معه كتاباً واضحاً في المناسك جامعاً لمقاصدها وأن يديم مطالعته ويكررها في جميع طريقه لتتصور حقيقة عنده ومن اخل بهذا خفنا عليه ان يرجع بغير حج لا خلا له بشرط من شروطه أو ركن من أركانه أو نحو ذلك وربما قلد كثير من الناس بعض عوام مكة وتوهم أنهم يعرفون المناسك فاعتبر بهم وذلك خطأ فاحش (الحادية عشرة) ينبغي أن يطلب له رفيقاً موافقاً راغباً في الخير كارهاً للشرا نسي ذكره

كفى وكذا في شرح الارشاد والنهاية وقال ابن حجر في حاشية الفتح الواجب عندنية الحج تصور كفيته بوجهه وكذا عند وان الشروع في كل من أركانه اه عدة ولا يضر هنا اذا قصد بفرض معين النفلية اذ لو طاف مثلاً بقصد النفل انصرف للطواف الفرض عليه تبع الاصله اذا كان عليه نسك مفروض فتوى نسك تطوع انفع المفروض دون مناهه ولا يضر نيته فكذلك أركانه ولا كذلك الصلاة اه ابن علان (قوله ذكره) فاذا كرى نفع المؤمنين

(قوله أمانه) وفي الحديث
خير الأصحاب صاحب اذا
ذكرت الله أعانك واذا
نسيت ذكرك رواء ابن أبي
الدنيا وفي مثل هذا كان
عبد الله بن المبارك كثيرا
ما ينشد
واذا صاحبت فاصحب
صاحباً اذا حياء وعفاف وكرم
قوله لا شيء لان قلت لا
واذا قلت نعم قال نعم
(قوله المفارقة) أي ان لم
يغلب على الظن وقوع
مخذور ووجب ان غلب
ذلك الآن أدت المفارقة
الى خطر أعظم كضياع
عديله العاجز عن المشي
والركوب في غير محمل فتمتنع
اه عمدة (قوله الحقد) هو
الانطواء على العداوة
والبغضاء (قوله حجة)
والثواب بقدر باعث
الدين وان غلب باعث الدنيا
وقيل لا شيء له من الاجر
مطلقا وهذا ان كان قصد
التجارة لاجل غو المال هو
الغرض فلو قصد بالتجارة
كفاية أهله والتوسعة
عليهم أو على أهل الحرم
فله الثواب كاملا لانه ضم
أخروا الى أخروى اه عمدة

وان ذكر أمانه وان تيسر مع هذا كونه من العلماء فليقتسك به فانه يعينه على مباركة الحج ومكارم
الاخلاق ويعينه بعلمه وعمله من سوء ما يطرأ على المسافرين من مساوى الاخلاق والضجر واستحب
بعض العلماء أن يكون من الاجانب لامن الاصدقاء والافارب وهنا فيه نظر بل الاختيار ان
القريب او الصديق الموثوق به أولى فانه أعون له على مهماته اشفق عليه في اموره ثم ينبغي له
ان يحرص على رضاريفه في جميع طريقه ويحتمل كل واحد صاحبه ويرى لصاحبه عليه فضلا
وحرمة ولا يرى ذلك لنفسه ويصبر على ما وقع منه في بعض الاحيان من جفاء ونحوه فان حصل
بينهما خصام دائم وشككت حالتهما وعجز عن اصلاح الحال استحب لهما تعجيل المفارقة ليستقر
امرهما ويسلم حجهما من مبعدهاته عن القبول وتشرح نفوسهما لمناسكهما ويذهب عنهما
الحقد وسوء الظن والكلام في العرض وغير ذلك من النقائص التي يتضرران لها (الثانية
عشرة) يستحب ان تكون بدء فارغة من مال التجارة ذاهبا وراجعا فان ذلك يشغل القلب
فان انجر لم يؤثر ذلك في صحة حجه ويجب عليه تصحيح الاخلاص في حجه وان يريد به وجه الله تعالى
قال الله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وثبت في الحديث المجمع على صحته ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات وينبغي لمن حج حجة الاسلام واراد الحج
ان يحج بغير ما تمحض للعبادة فلو حج مكرها بجاهل او نفسه للخدمة جاز لكن فاته الفضيلة واوحج
عن غيره كان أعظم لاجره واوحج عنه بأجرة فقد ترك الافضل لكن لا يمنع منه وهو من اطيب
المساكين فانه يحصل بغيره هذه العبادة العظيمة ويحصل له حضور تلك المشاهد الشريفة فيسأل
الله من فضله (الثالثة عشرة) يستحب ان يكون سفره يوم الخميس فقد ثبت في الصحيحين عن كعب
ابن مالك رضى الله عنه قال قلما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر الا يوم الخميس فان
فاته في يوم الاثنين اذنيه هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة ويستحب ان يكون
باكر الحديث صخر الغامدى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لامتى في
بكورها وكان اذ بعث جيشا أو سرية بعضهم من اول النهار وكان صخر ناجرا فكان يبعث بتجارته
اول النهار فأثرى وكثر ماله رواء أبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن (الرابعة عشرة)
يستحب اذا أراد الخروج من منزله أن يصلى ركعتين يقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا أيها
الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما خلف أحد
عند أهله أفضل من ركعتين بركعهما عندهم حين يريد السفر ويستحب أن يقرأ بعد سلامه آية
الكبرى ولتلاف قريش فقد جاء فيها آثار لسلف مع ما علم من ركة القرآن في كل شيء وكل
وقت ومن الآثار ان من قرأ آية الكبرى عند خروجه من منزله لم يصبه شيء يكرهه حتى يرجع
من منسكه عن جاعة ثم يدع بحضرة قلبه والاخلاص بما تيسر من أمور الدنيا والآخرة ويسأل
الله تعالى الاعانة والتوفيق في سفره وغيره من اموره فاذا نهض من جلوسه قال ما روبنا من
حديث أنس رضى الله عنه اللهم اليك توجهت وبك اعتصمت اللهم أكفني ما همنى ومالم
أهتم به اللهم زدنى التقوى وأغفر لى ذنبي (الخامسة عشرة) يستحب أن يودع أهله وجيرانه
واصدقاءه وان يودعوه ويقول كل واحد منهم لصاحبه أستودع الله دينك وأمانتك وخواتم
عملك زدك الله التقوى وغفر ذنبك ويسر لك الخير حيث كنت (السادسة عشرة) السنة اذا

أراد الخروج من بيته أن يقول ما صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا خرج
من بيته اللهم اني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل
عليّ وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا خرج الرجل من بيته فقال بسم الله توكلت
على الله لا حول ولا قوة الا بالله يقال له هديت وكفيت ووقيت ويستحب هذا الدعاء لكل خارج
من بيته ويستحب له أن يتصدق بشئ عند خروجه وكذا بين يدي كل حاجة يريد بها (السابعة
عشرة) اذا خرج وأراد الركوب استحب أن يقول بسم الله واذا أستوى على دابته قال الحمد لله
سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا الى ربنا لمنقلبون ثم يقول الحمد لله ثلاث مرات
ثم يقول الله أكبر ثلاث مرات ثم يقول سبحانك اللهم اني ظلمت نفسي اغفر لي فانه لا يغفر الذنوب
الا انت للحديث الصحيح في ذلك ويستحب أن يضم اليه اللهم انا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى
ومن العمل ما تحب وترضى اللهم هون علينا سفرنا واطو عنا بعده اللهم انت الصاحب في السفر
والخليفة في الابل والمال اللهم انا نعوذ بك من وعشاء السفر وكآبة المنقلب وسوء المنظر
في الابل والمال والولد للحديث الصحيح في ذلك (الثامنة عشرة) يستحب اكثار السير في الليل
لحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بالدجلة فان الارض تطوى بالليل
ويستحب ان يريح دابته بالنزول عنها غدوة وغشية وعند كل عقبة ويجنب النوم على ظهرها
وبحرم عليه ان يحمل عليها فوق طاقتها وان يجيئها من غير ضرورة فان حملها الجمال فوق
طاقتها لم تستأجر الامتناع من ذلك ولا بأس بالارتداف على الدابة اذا أطاقتة فقد صحت الاحاديث
المشهورة في ذلك ولا يمكث على ظهر الدابة اذا كان واقفا الشغل يطول زمنه بل ينبغي ان ينزل
الى الارض فاذا اراد السير ركب الان يكون له عذر مقصود في ترك النزول والحديث مشهور
في النهى عن اتخاذ ظهور الدواب منابر وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
على راحلته وهذا الحاجة كاذكرناه (التاسعة عشرة) ان يجنب الشيع المفرط والزينة
والترف والتبسطن في ألوان الاطعمة فان الحاج أشعث أغبر وينبغي أن يستعمل الرفق وحسن
الخلق مع الغلام والجمال والرفيق والسائل وغيرهم ويجنب المخاصمة والخاشنة ومزاولة
الناس في الطريق وموارد الماء اذا أمكنه ذلك ويصون لسانه من الشتم والغيبة ولعنّة الدواب
وجميع الألفاظ القبيحة وليحفظ قوله صلى الله عليه وسلم من حج فليرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه
كيوم ولدته أمه ويرفق بالسائل والضعيف ولا ينهر أحدا منهم ولا يؤنبه على خروجه بلا زاد ولا
راحلة بل بواسيه بشئ مما يسرقان لم يقل ردّه راجعا ولا وداله بالمعونة (العشرون) كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر وقال الراكب الواحد شيطان والاثنان شيطانان
والثلاثة ركب فينبغي أن يسير مع الناس ولا يفرد بطريق ولا يركب بنيات الطريق فانه يخاف
عليه الآفات بسبب ذلك واذا ترافي ثلاثة أو أكثر فينبغي أن يؤمروا على أنفسهم أفضلهم
وأجودهم رأيا ثم لبطيءه الحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا كانوا ثلاثة فليؤمروا واحدهم رواه أبو داود باسناد حسن (الحادية والعشرون) بكره أن
يستصبح كلبا أو جرسا لحديث أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان العير التي فيها الجرس لاتصحبها الملائكة رواه أبو داود باسناد حسن وروى أبو هريرة

رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب
 أو جرس حديث صحيح رواه مسلم وفي الحديث في سنن ابن داود وغيره ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الجرس من مار الشيطان قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى فان وقع شيء
 من ذلك من جهة غيرهم ولم يستطع الازالة فليقل اللهم اني أبرأ اليك مما فعله هؤلاء فلا تخرمني ثمرة صحبة
 ملائكتك وبركتهم (الثانية والعشرون) السنة اذا علم الاشراف من الارض كبروا واذهبطوا واديا
 ونحوه سبع وتكره المبالغة في رفع الصوت في هذا التكبير والتسبيح للحديث الصحيح في النهي
 عنه (الثالثة والعشرون) يستحب اذا اشرف على قرية أو منزل يقول اللهم اني أسألك خيرها
 وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها (الرابعة والعشرون) السنة
 اذا نزل منزلا أن يقول ما رواه مسلم في صحيحه عن خولة بنت حكيم رضي الله عنها قالت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من نزل منزلا ثم قال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق
 لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ويستحب أن يسبح في حال خطه الرحل ما رويناه عن أنس
 رضي الله عنه قال كنا اذا نزلنا سجننا حتى نخط الرحل ويكره النزول في قارة الطريق لحديث
 أبي هريرة لا تهرسوا على الطريق فانها مأوى الهوام بالليل (الخامسة والعشرون) السنة اذا
 جن الليل أن يقول ما رويناه في سنن أبي داود وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر فأقبل الليل قال يا أرض ربني وربك الله أعوذ بالله من شرك
 وشر ما فيك وشر ما خلق فيك وشر ما يدب عليك أعوذ بالله من أسد وأسدود والحية والعقرب ومن
 ساكن البلد ومن والدوماء قلت المراد بالأسود الشخص قال أهل اللغة كل شخص يقال له
 أسود قال الامام أبو سليمان الخطابي ساكن البلد هم الجن والبلد الأرض التي هي مأوى
 الحيوان وان لم يكن فيها بناء قال ويحتمل ان المراد بالوالد ابليس ومالود الشياطين (السادسة
 والعشرون) اذا خاف قوما أو شخصا آدميا أو غيره قال ما رويناه بالاسناد الصحيح في سنن أبي داود
 والنسائي وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
 خاف قوما قال اللهم انا نجعلك في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم ويستحب أن يكثر من دعاء
 الكرب هنا وفي كل موطن وهو ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله
 رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم وفي كتاب
 الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا كره به أمر قال يا حي
 يا قيوم برحمتك أستغيث قال الحاكم اسناده صحيح (السابعة والعشرون) في أمور يحتاج اليها
 المسافر جاءت فيها أحاديث وآثار قد جعلتها في كتاب الاذكار بشواهد واضحة ذكر منها هنا
 أطراف مختصرة منها اذا استصعبت دابته قبل يقرأ في آذانها أفغير دين الله يغفون وله أسلم من
 في السموات والارض طوما وكرها واليه ترجعون واذا انفلتت دابته نادى يا عباد الله احبسوا
 مرتين أو ثلاثا ويستحب له الهداء للسرعة في السير وتثبيط الدواب والنفوس وترويحها
 وتسهيل السير وفيه أحاديث صحيحة كثيرة واذار كب سفينة قال بسم الله بحريها ومرساها ان
 ربي لغفور رحيم وما قدره الله حق قدره الآية (الثامنة والعشرون) يستحب الاكثر من

(قوله الرحال) كلامه شامل
 للمحرم والذي ينجمه حينئذ
 استثنى آؤه فان شاعره
 التلبية اه ابن حجره و
 موافق لرملي وواقعه ما
 ابن علان وعبارة السمهودي
 على الكتاب نصها ذكر الولي
 العراقي هذه الملة أي
 قوله كنا اذا نزلنا الخ ويض
 لكلام عليه ما وله أراد
 تقييد ذلك بما قبل الاحرام
 اما بعده فالشعار في ذلك
 التلبية على أن لم أر المصنف
 ذكر ذلك في كتاب الاذكار ولا
 الرياض ولا في آداب الصغر
 من شرح المذهب ولم يذكره
 ابن جماعة في منسكه الكبير
 ولا الغزالي في الاحياء اه
 كلامه (قوله قارة الطريق
 الظاهر ان الاضافة بيانية وانه
 ليس المراد الحقيقة وبؤيده
 لفظ حديث مسلم وهو اذا
 عرستم فاجتنبوا الطريق
 فانما طريق الدواب ومأوى
 الهوام بالليل اذ فيه ذكر
 الطريق فقط وظاهر كلامه
 انه لا فرق في الكراهة بين
 النزول ليلا ونهارا وهو
 ظاهر لكن قضية الحديث
 الذي ذكره اختصاص ذلك
 بالليل الا أن يقال انما ذكر
 الليل لان الكراهة فيه
 أشد لان الضرر فيه أقرب
 اه ابن حجر زيادة

(قوله للحديث) هو استدلال
 لطلب الدماء للمسافر من
 حيث هو وأما الدليل
 على طلب خصوص الدماء
 للمؤمنين فهو وما رواه
 المستغفرى مرفوعاً ما من
 دماء أحب إلى الله عز وجل
 من قول العبد اللهم اغفر
 لامة محمد درجة صامة اهـ حج
 (قوله لاشك) تأكيد للحكم
 المستفاد من قوله ثلاث
 دعوات مستجابات (قوله
 المظلوم) بالنوع الذي ظلم
 به ولا يجوز بغيره (قوله
 ودعوة الوالد الخ) محله أن
 كانت بحق كأن كان الوالد
 ماقاً بأن فعل معه ما يتأذى
 به تأذي ليس بالهين وحينئذ
 قالوا لدم مظلوم فيكون
 داخلاً في الأول لكن صرح
 به الاعتناء بشأنه حج (قوله
 الطهارة) لأنه ربما يفجؤه
 الموت فيكون على كمال
 حاله (قوله على الطهارة)
 ليكوفى بها الاستغفار
 الملائكة له وحفظ روحه
 من الشياطين اهـ ابن علان
 (قوله أوقاتها) ومن الاوقات
 وقت العذرة في المجموعتين
 (قوله ويجمع) اذا كان
 السفر طويلاً مباحاً وله
 مقصده معلوم (قوله والقصر)
 بأن يؤدي كلاً في وقتها تأمة
 (قوله وترك الآخر بأن
 يقصر بالاجمع او بالعكس

الدماء في جميع سفره لنفسه واولاديه وأحبائه وولاية المسلمين وسائر المسلمين بمهمات أمور الآخرة
 والدنيا للحديث الصحيح في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث دعوات مستجابات لاشك فيهن دعوة المظلوم ودعوة المسافر
 ودعوة الوالد على ولده وليس في رواية أبي داود عـ لي ولده (التسعة والعشرون)
 يستحب له المداومة على الطهارة والنوم على الطهارة ومما يتأكد الأمر به المحافظة على الصلاة
 في أوقاتها المشروعة وله أن يقصر ويجمع وله ترك الجمع والقصر وله فعل أحدهما وترك الآخر
 لكن الأفضل أن يقصر وأن لا يجمع للخروج من خلاف العلماء في ذلك فإن أباحنيقة وغيره
 رحمهم الله تعالى قالوا القصر واجب والجمع حرام الا في عرقات والمزدلفة واذا أراد القصر فلا بد
 من نية القصر عند الاحرام بالصلاة وانما يجوز القصر في الظهر والعصر والعشاء كل واحدة
 ركعتين ولو قاته مقصورة فقضاها في السفر فالأولى أن يقضيها تأمة فإن قصرها جاز على
 الأصح واذا أراد الجمع بينهما فأنما يجوز بين الظهر والعصر في وقت أحدهما وبين المغرب
 والعشاء في وقت أحدهما فإن شاء قدم الثانية إلى الأولى وإن شاء أخر الأولى إلى وقت الثانية
 ليكن الأفضل أن كان نازلاً في وقت الأولى أن يقدم الثانية وإن كان سائراً في وقت الأولى
 أخرها فإن أراد الجمع في وقت الأولى فله ثلاثة شروط أنه يبدأ بالأولى وإن ينوي الجمع قبل
 فراغه منها والأفضل أن تكون النية عند الاحرام به سواء لا يفرق بين الصلاتين بصلاة سنة
 ولا غيرها فإن فقد أحدهما هذه الشروط بطل الجمع ووجب أن يصلي الثانية في وقتها ولو فرق بين
 الصلاتين بنحو الكلمتين أو الثلاث لم يضروا فرق بالتيمم بأن تيمم للأولى ثم سلم منها ثم تيمم الثانية
 وشرع فيها من غير تأخير جاز على المذهب الصحيح وإن أراد الجمع في وقت الثانية وجب عليه
 أن ينوي تأخير الأولى إلى الثانية للجمع وتكون هذه النية بعد دخول وقت الأولى وله تأخير
 هذه النية مادام من وقت الأولى ما يسعهما فلم ينو تأخيرها حتى خرج الوقت أتم وصارت قضاء
 وقد سبق حكمها في القصر ويستحب أن يبدأ بالأولى وإن لا يفرق بينهما فإن خالف وبدأ بالثانية
 أوفرق جاز على الأصح بخلاف ما سبق من الجمع في وقت الأولى * (فصل) * اذا جمع في وقت
 الأولى اذن لها ثم أقام لكل واحدة منهما على قول لا يؤذن وإن جمع وقت الثانية فكذلك على
 الأصح وعلى قول لا يؤذن وعلى قول إن رجا حضور جماعة أذن والافلاء (فصل) * ويستحب
 صلاة الجماعة في السفر ولو كان لا تتأكد كذا في كدها في الحضر * (فصل) * وتسبب السنن الرتبة مع
 الفرائض في السفر كما تسبب في الحضر فمن جمع بين الظهر والعصر صلى أولاً سنة الظهر التي قبلها
 ثم صلى الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر * (فصل) * للمسافر إلى مسافة
 تبلغ مرحلتين فصاعداً أن يمسح على خفيه ثلاثة أيام ولياليهن ابتداءً من حين يحدث بعد لبسه
 ولا يجوز المسح إلا على خف سائر محل الفرض من رجله ويشترط سترهما من أسفل ومن
 الجوانب الأربع ولا يشترط سترهما فوق الكعبين ولا يضر اذا حصل الستر المشروط لو كان
 يرى كعباه من فوقه ولا يجوز المسح إلا أن يلبسه على طهارة كاملة وله أن يصلي بالمسح الواحد
 ماشياً من الفرائض والنوافل ما لم تنقص المدة ولا يجوز المسح في غسل الجنابة ولا غيره من
 الاغسال الواجبة والمستثناة فإن أجنب أو حاضت المرأة في أثناء المدة وجب نزعه واستنفاه

(قوله فينبغي) أي يندب

خروج من خلاف من اعتبر في الوضوء المولاة (قوله والافضل) هو تكرار لقوله فينبغي أن يستأنف الوضوء تأكيذا (قوله أو قصيرا) وضبطه بيل ونحوه أو يخرج للحل لو كان به لم تلزمه الجمعة لعدم سماعه النداء وهو محمول على الأول وشرط السفر أن يكون صباحا والمقصود معينا فلو خرج في معاطف الطريق أو عدل وأول غير زجة أو توجهه لمقصده في غير الطريق يضر إذا شرط لم لو كصوب المقصد لا طريقه اه حجج (قوله الراحة) بخلاف هودج أو سفينة لا يحتاج اليه في مسيرها فعليه انقسام الاركان مستقبلأما مسيرها فيصلح لجهة مقصدها بان علان (قوله المجدد) أي والجلوس بين السجدين بخلاف الاعتدال فانه ملحق بالقيام (قوله المتكهن) أي المتيسر له ذلك (قوله لم يتمكن) بأن تعسر عليه بحيث أنه تحصل له مشقة وان قلت كما يفهم من كلامهم اه حجج (قوله لا يصح) أي لانهم في قوة الماشين

اللبس على طهارة فلو غسل رجله في الخف ارتفعت جنباته وصحت صلاته لكن لا يجوز له المصح حتى يستأنف اللبس على طهارة وصفه المصح المختار أن يمسح أعلاه وأسفله خطوطا فان اقتصر على جزء يسير من أعلاه أجزاء وان اقتصر على أسفله أو حرقه لم يجزه على الأصح وسواء معه يده أو يعود أو يخرقه أو غير ذلك فكله جائز وأوقطر الماء عليه أو وضع يده عليه ولم يمرها أو غسله أجزاء على الأصح لكن يكره الغسل وإذا انقضت المدة أو ظهر شيء من رجله في محل الفرض خلع الخفين ثم ينظر فان كان محدثا استأنف الوضوء وان كان على طهارة الغسل فلا شيء عليه فيستأنف اللبس على تلك الطهارة ان شاء وان كان على طهارة مسح فينبغي أن يستأنف الوضوء فان اقتصر على غسل القدمين أجزاء على الأصح والافضل أن يستأنف الوضوء وانما ذكرت هذا الفصل في مسح الخف لانه مما يحتاج اليه المسافر لتوفير ماء الطهارة وتخفيف أمرها ومسائل الباب كثيرة لكن قد أشرت الى مقاصدها والله اعلم * (فصل) يجوز التنفل في السفر طويلا كان أو قصيرا على الراحة و ماشيا الى أي جهة توجهه ويستقبل الماشي القبلة عند الاجرام والركوع والمجود ولا يشترط استقبالها في غير هذه المواضع لكن يشترط ان لا يستقبل غير جهة مقصده الا الى القبلة ويشترط أن يركع ويسجد على الارض والراكب المتكهن من توجيه الدابة الى القبلة يلزمه الاستقبال عند الاحرام بالصلاة لا غير فان لم يتمكن بأن كانت دابته مقطوعة أو صعبة لم يشترط الاستقبال في شيء الا أن يكون في هودج يتمكن فيه من استقبال القبلة فيشترط استقبالها هذا حكم النوافل أما الفرائض فلا تجوز الى غير القبلة بحال ولا يجوز ان يصلحها ماشيا وان كان مستقبلا ولا تصح من الراكب المحل بالقيام أو الركوع أو السجود أو غير هاتين بهذه الاركان واستقبل القبلة فان كان في هودج أو سرج أو نحوهما على دابة فصلح وهي واقفة غير سائرة وصحت صلاته على المذهب الصحيح الذي ذهب اليه كثير من أصحابنا ومنهم من قال لا يصح وبه قطع امام الحرمين فان كانت الدابة سائرة لم تصح الفريضة على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي رحمه الله والجمهور رحمه الله وقبل تصح وتصح الفريضة في السفينة الجارية وفي الزورق المشدود على الساحل بلا خلاف والأصح انها تصح أيضا على السرج الذي يحمله الرجال وفي الارجوحة المشدودة والزورق الجاري للقيم بمثل بغداد ونحوها هذا كله اذا لم يكن ضرورة قال أصحابنا فان خاف الانقطاع عن رفقة ولو نزل لها أو خاف على نفسه أو ماله فله أن يصلي الفريضة على الراحة وتجب الامادة وحكم المنذورة والجنابة حكم المكتوبة * (فرع) اذا صلى النافلة على دابة عليها سرج أو نحو لم يلزمه وضع الجبهة على عرف الدابة ولا على السرج والقب في الركوع والمجود بل يكفيه أن ينحني للركوع والمجود الى طريقه ويكون سجوده أخفض من ركوعه ويجب التمييز بينهما اذا تمكن ولا يجب أن يبلغ غاية وسعه في الانحناء ويشترط أن يكون ما يلقى بدن المصلي راكبا وثابه من السرج وغيره طاهرا ولو بال الدابة أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة فسترها وصلى عليه لم يضر وكذا لو أطاها الراكب نجاسة لم يضر على الأصح ولو وطئ المصلي ماشيا نجاسة عمدا بطلت صلاته ولا يكف التحفظ والاحتياط في المشي ويشترط الاحتراز عن الافعال التي لا يحتاج اليها فلور كض الدابة للحاجة جاز ولو أجزاها بلا عذر أو كان ماشيا فعدا

بلا عذر بطلت على الاصح ويشتط في التنفل راكبا ومشيا دوام السفر والسير فلو بلغ المنزل في خلال الصلاة اشتط اقامها الى القبلة متمكنا وينزل ان كان راكبا ولو مبرقية بجنائزا فله اقام الصلاة راكبا وحيث قلنا يجب النزول فأمكنه الاستقبال وقيام الاركان عليها وهي واقفة جاز ولو انحرف المصلي مشيا عن جهة مقصده أو حرف دابته عنها فان كان الى جهة القبلة لم يضره وان كان الى غيرها عدم تصح صلاته وان كان ناسيا أو غائطا يظن انها طريقته فان عاد الى الجهة على قرب لم تبطل وان عاد بعد طول بطلت على الاصح وان انحرف بحماح الدابة فالاصح انه ان عاد على قرب لم تبطل وان طال بطلت * (فرع) * اذالم يقدر على يقين القبلة فان وجد من يخبره عن علم اعتمده ولم يجتهد بشرط عدالة المخبر وسواء فيه الرجل والمرأة والعبد ولا يعتمد الكافر ولا الفاسق ولا الصبي وان كان مرافقا وسواء في وجوب العمل بالخبر من هو من اهل الاجتهاد وغيره فان لم يجد من يخبره فان كان يقدر على الاجتهاد لزمه واستقبل ما ظن به قبلة ولا يصح الاجتهاد بالأدلة القبلة وهي كثيرة اقواها القطب واضعفها الريح ولا يجوز لهذا القادر التقليد فان فعل لزمه القضاء وان اصاب القبلة لانه عاصى مفرط فان ضاق الوقت صلى كيف كان وتلزمه الامادة ولو خفيت الدلائل على المجتهد لغيره او ظلمة او لتعارض الأدلة فالاصح انه لا يقلد بل يصلي كيف كان ويعيد واما اذالم يقدر على الاجتهاد لعجزه عن تعلم ادلة القبلة كالاعمى والبصير الذي لا يعرف الادلة فيجب تقليد مكلف مسلم عدل عارف بأدلة القبلة سواء فيه الرجل والمرأة والحرة والعبد والتقليد هو قول قول المستند الى الاجتهاد ولو اختلف عليه اجتهاد رجلين قلد من شاء منهما والاولى تقليد الاوثق الا علم واما القادر على تعلم الادلة فهو كالعالم بها فلا يجوز التقليد فان قلد قضى لتقصيره ولو صلى ثم يقن الخطأ في القبلة لزمه الامادة على الاصح ولو ظن الخطأ لم تلزمه الامادة حتى لو صلى اربع ركعات الى اربع جهات فلا اعادة عليه * (فصل) * اذا عدم الماء طلبه فان لم يجده تيمم ولو وجد وهو محتاج اليه اعطشه أو عطش رفيقه أو دابته أو حيوان محترم تيمم ولم يتوضأ سواء في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده وقبل وصوله الى ماء آخر قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذا الحال لان حرمة النفس أكد ولا بد للشرب وللوضوء بدل وهذه المسئلة مما ينبغي حفظها واشاعتها فان كثيرين من الجاهل وغيرهم يخطئون فيما يتوضأ أحدهم مع علمه بحاجة الناس الى الشرب وهذا الوضوء حرام لاشك فيه والغسل عن الجنابة وعن الخيض وغيرهما كالوضوء فيما ذكرناه ومن خيل له نفسه ان الوضوء في هذا الحال فضيلة فهو جاهل شديد الخطأ وانما فضيلة الوضوء اذالم يكن هناك محتاج للشرب وسواء كان المحتاج للعطش رفيقه أو أحمدا من القافلة والركب فلو امتنع صاحب الماء من بذله وهو غير محتاج اليه للعطش وهناك مضطر اليه للعطش كان للمضطر أخذه فمرا وله أن يقاتل عليه فان قتل أحدهما صاحبه كان صاحب الماء مهددا بالدم لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة وكان المضطر مضمونا بالقصاص او الدية والكفارة ولو احتاج صاحب الماء اليه اعطش نفسه كان مقدما على غيره ولو احتاج اليه الاجنبي للوضوء وكال مسالك مستغنيا عنه لم يلزمه بدله له ولا يجوز للاجنبي اخذه قهرا لانه يمكنه التيمم واعلم انه مهما احتاج اليه لعطش نفسه أو رفيقه أو حيوان محترم في ثاني الحال قبل وصولهم الى ماء آخر فله التيمم المكلف به

(قوله وغيره) لانه لم يقلد
بجتهدا بل صدق مخبرا
(قوله القبلة) ويجب
تعلمها حيث لم يكن
هناك عارف سفر أو حضرا
(قوله القطب) أي الشمالي
ويختلف باختلاف الاقاليم
ففي مصر يجعله المصلي خلف
أذنه اليسرى وفي العراق
وما وراء النهر خلف اليمنى
وبالين قبالة ما يلي جانبه
اليسر وبالشام وراءه
ولبعضهم
قطب السماء جعل خلف
أذن يسرى
بمصر والعراق خلف
الآخرى
بالشام خلفا وأماما بالين
مواجهه تكون مستقبلين
ودون القطب الشمس والقمر
والنجوم والقطب هو كإفان
الشيخان تبعا لاهل اللغة
نجم صغير في نبات نعل
الصغرى وقول أهل الهيئة
ليس نجما بل نقطة صغيرة
تدور عليها الكواكب وهي
وسطها مخالف لما ذكر
في التسمية لافي الحقيقة
والرجع في التسمية لاهل
اللغة اهـ (قوله التقليد)
اذا المجتهد لا يقلد بجتهدا (قوله
القبلة) لغوات الاعتداد
بالشرط من غلبة الظن
المكلف به

(قوله عنده) أى أو يظنه
 أو يتوهمه اه ابن علان
 (قوله أو ثمن) كأن يقول
 من عنده ما يبيعه (قوله
 وهب له) أى ولو بائنا به
 (قوله بنفسه) لحصول
 الطلب المتوقف عليه التيمم
 عند فقد الماء (قوله الا
 بتراب) دخل في اسم التراب
 ما يؤكل تدابوا كالارمنى
 أو سفها كالايض لانحو
 طين مشوى وصح وأنهم
 بتراب المسجد والاراضى
 الموقوفة والمملوكة التى
 لهم من الملكها عدم الرضا
 وأوبقرينة كهو بمغصوب
 اه حج باختصار (قوله
 طاهر) لا ما اختلط بجماعة
 أو نجس بها (قوله مطلقى)
 أى طهور فلا يكفى
 مستعمل وهو ما بقى بعضوه
 أو تاتر منه بعد امساحه
 البشرة لا ما بقى مما تيمم منه
 من خرقة ولا ما تغير طعمه
 أو لونه أو ريحه فنحو خل
 أو ما ورد جفا وبقي غباره
 اه ابن علان (قوله برمل)
 أى لا يلقى بالعضو (قوله
 برمل محض) أى لا غبار له
 مطلعا أو له لكن لم يتحقق
 وصول التراب المعتبر بنحوه
 الى العضو فيما بعد

ويصلى ولا يبدو ولم يجد الماء ووجده يباع بثمن المثل وهو واجد للثمن فاضلا عما يحتاج اليه
 في سفره ذاهبا وراجعا لزمه شراؤه وان كان يباع بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه شراؤه سواء قلت
 الزيادة أم كثرت لكن يستحب شراؤه وثن المثل هو قيمته في ذلك في تلك الحالة * (فصل) * واذا لم
 يجد الماء وجب عليه طلبه ممن يعلمه عنده بهيمة وثن فان وهب له لزمه قبوله وان بعث من يطلبه
 له كفاه عن الطلب بنفسه ولو وجد بعض ماء لا يكفيه لزمه استعماله على الاصح ثم تيمم بالباقي
 * (فصل) * ولا يجوز التيمم بالتراب طاهر مطلق له غبار يعلق بالعضو فان تيمم بتراب مخلوط برمل
 جاز وان تيمم برمل محض أو بتراب مخلوط بخص أو نحوه لم يصح ويستحب للمسافر أن يستحب
 معه ترابا في خرقة ونحوها ليتيمم به اذا لم يجد في أرضه ترابا * (فصل) * والتيمم مع الوجه
 واليدين الى المرفقين بضربتين أو أكثر والسنة أن لا يزيد على ضربتين وسواء تيمم عن الجنازة
 أو عن الحدث الا صغرو وصفته ما ذكرناه * (فصل) * لا يصح التيمم لفريضة الا بعد دخول وقتها
 وكذا النافلة الزائدة على الاصح ولا يصلى بتيمم واحدا أكثر من فريضة واحدة وله أن يصلى معها
 ما شاء من النوافل قبل الفريضة وبعدها في الوقت وخارج الوقت * (فصل) * اذا صلى بالتيمم
 لعدم الماء الذي يجب استعماله لم تلزمه إعادة الصلاة سواء كان سفره قصيرا أو طويلا ولو وجد
 الماء بعد الصلاة في الوقت أو في أثناء الصلاة صحته صلاته ولا إعادة عليه (فصل) اذا لم يجد
 ماء ولا ترابا صلى بحاله الفريضة وحدها ولزمه إعادة الصلاة بالماء أو التراب واذا خاف
 من استعمال الماء تلف النفس بمرض أو جراحة أو نحوه أو تلف عضو أو فوات منفعة عضو أو
 زيادة المرض أو كثرة الألم أو حصول شين فاحش على عضو ظاهر تيمم وصلى ولا إعادة عليه
 * (فصل) * مما تم به البلوى ويحتاج الى معرفته سالك طريق الحج حكم من يموت معهم وهذا
 باب واسع جدا وقد جمعت فيه من كتب الفقه بحمد الله تعالى ما يقارب مجلدا وأشير هنا الى
 نبذة منه لا بد للحاج من معرفتها فاذمات واحد في الركب أو القافلة وجب على الذين علموا
 موته غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فان تركوا واحدا من هذه الامور مع القدرة أثموا
 كلهم وان فعلها بعضهم سقط الحرج عن الباقيين ولا اثم على من لم يعلم بحال واذا لم يجدوا الماء
 يموت وفي وجهه ويديه ثم كفنه ثم تيمموا واصلوا عليه ولا يصح تيممهم حتى يموتوا لانه لا يصح التيمم
 الا بعد دخول وقت الصلاة ولا بدخل وقت الصلاة على الميت الا بعد غسله أو تيممه وأقل التكفين
 ثوب ساتر لجميع البدن على المذهب الصحيح وقيل يكفي ساتر العورة وأكمله ثلاثة أثواب للرجل
 وخمسة للمرأة ويجوز التكفين في جميع أنواع الثياب الا الحرير فلا يجوز تكفين الرجل فيه
 ويجوز تكفين المرأة فيه لكن يكره فان كان الميت رجلا بحر ما لم يكفن في الخيط ولا يغطى رأسه
 ولا يقرب الطيب وان كانت امرأة لم يغط وجهها بشئ ويجوز كفنها في الخيط ويجب ستر
 رأسها وجميع بدنهما سوى الوجه وأما الصلاة عليه فيسقط فرضها بصلاة واحد على المذهب
 المختار وهو الاظهر من نصوص الشافعي رضى الله عنه وقيل يشترط اثنان وقيل ثلاثة وقيل
 أربعة ويجوز جماعة فرادى ولا يسقط فرضها بفعل النساء ولا الصبيان مع وجود الرجال على
 المذهب المختار وأما الدفن فأقله حفرة تمنعه من السباع ومن ظهروا رائحته فان تذر بعض
 هذه الامور فعلوا الممكن منها والله أعلم * (فصل) * وما يتأكد الوصية به أنه ينبغي أن يحصر

على فعل المعروف في طريقه فيسقى الماء عند الحاجة اليه اذا أمكنه ويحمل المنقطع اذا تبسره
 لان أفضل الصدقة ما وافق ضرورة أو حاجة ويترجم فعل الصدقة والمعروف في طريق مكة
 بأربعة أمور أحدها ان الحاجة فيه أمس الثاني انه لا يلبس يلجأ اليه الثالث بمجاهدة
 النفس لشهواته بالشيء مخافة الحاجة الرابع انه اعانة لقاصدي بيت الله تعالى * (فصل مختصر
 جدا فيما يتعلق بوجوب الحج) * لا يجب الحج في العمر الامرة واحدة الا أن يذره والناس
 أربعة أقسام قسم يصح له الحج وقسم يصح منه بالمباشرة وقسم يقع له عن حجة الاسلام وقسم
 يجب عليه فاما القسم الاول وهو الصحة المطلقة فشرطها الاسلام فقط فلا يصح حج كافر ولا
 بشرط التكليف بل يصح احرام الولي عن الصبي الذي لا يميز وعن المجنون وأما صحة المباشرة
 فشرطها الاسلام والتمييز فلا تصح مباشرة المجنون والصبي الذي لا يميز وتصح من المميز والعبد
 وأما وقوعه عن حجة الاسلام فشرطه أربعة الاسلام والعقل والحرية والبلوغ فلو تنكف
 الفقير الحج وقع عن حجة الاسلام وأما وجوب حجة الاسلام فلها خمسة شروط الاسلام والبلوغ
 والعقل والحرية والاستطاعة * (فرع) * الاستطاعة نوعان استطاعة مباشرة بنفسه واستطاعة
 تحصيله بغيره فالاولى تتعلق بخمسة أمور الراحلة لمن يذره وبين مكة مرحلتان فصاعداً و زاد
 وأمن الطريق وصحة البدن وامكان السير وتشرط الراحلة وان كان قادراً على المشي لكن
 الافضل للقادر أن يحج ماشياً وتشرط راحلة لا يجدها مشقة شديدة فان احتاج الى تحمل او
 كنيسة على البعير اشترط القدرة عليه وسواء قدر على الراحلة بشن المثل أو أجرة المثل فاضلا
 عما يحتاج اليه ويشترط في الزاد ما يكفي لذهابه ورجوعه فاضلا عما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه
 نفقتهم وكسوتهم مدة ذهابه ورجوعه وفاضلا عن مسكن وخادم يحتاج اليهما وعن قضاء دين
 يكون عليه حالا كان أو مؤجلا وأما لطريق فيشترط أمنه في ثلاثة أشياء في النفس والمال
 والبضع فلا يجب على المرأة حتى تأمن على نفسها بزواج أو محرم أو نسوة ثقات وأما ركوب
 البحر فان كان الغالب منه السلامة وجب والا فلا يشترط وجود الماء والزاد في المواضع التي
 مرت العادة بحملها منها ووجود العلف على حسب العادة وأما البدن فيشترط فيه قوة يستمسك
 بها على الراحلة بغير مشقة شديدة والمحجور عليه كغيره وكذا الاعمى السدى يحج قائداً وأما
 مكان السير فان يحده هذه الأمور وتبقى زمناً يمكنه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد وأما
 استطاعة التحصيل بغيره فهو أن يجتز عن الحج بنفسه يموت أو كبر أو زمانة أو مرض لا يرجي
 زواله أو هرم بحيث لا يستطيع الثبوت على الراحلة الأبعثة شديدة وهذا العاجز الحي يسمى
 معضوباً بالعين المهملة والضاد المعجمة ثم يجب الاستئابة عن الميت اذا كان قد استطاع في حياته
 ولم يحج هذا اذا كان له تركه والا فلا يجب على الوارث ويجوز للوارث والاجنبي الحج عنه سواء
 أوصى به أم لا وأما المعضوب فلا يصح عنه الحج بغير اذنه وتلزمه الاستئابة ان وجد ما لا يستأجر به
 من يحج عنه فاضلا عن حاجته يوم الاستئجار خاصة سواء وجد أجر ذراكب أو ماش بشرط أن
 يرضى بأجرة المثل فان لم يجد المال ووجد من تبرع بالحج عنه من أولاده والاداء أولاده الذكور
 والانات ائزمه استئابته بشرط ان يكون الولد حياً عن نفسه ويوثق به ولو غير معضوب ولو بذل
 الاخ او الاجنبي الطاعة فهما كالولد على الاصح ولو بذل الوالد أو غيره المال لم يلزمه قوله على

(قوله الامرة) أى وان
 ارتد ثم أسلم لم يعد كل من
 الحج والعمرة (قوله بالمباشرة)
 أى له ولا يقع عن حجة
 الاسلام (قوله يجب عليه)
 والقسم الخامس من يصح
 منه ويجب عليه ولا يجزئه
 عن حجة الاسلام وشرطه
 اسلام وتكليف بأن يكون
 بالغاً قافلاً ولو غير حر فيصح
 نذر الرقيق المكلف الحج
 ويقع عن نذره والعمرة مثل
 الحج في الاقسام المذكورة
 (قوله المطلقة) أى عن
 مباشرة ووقوع عن نذره أو
 عن نسك الاسلام ووجوب
 اه عمدة (قوله فشرطها
 الاسلام فقط) أى دون التمييز
 وغيره مما يأتي واعتراض بأنه
 يشترط ذكر الوقت والنية
 والعلم بالكيفية حتى اوجرت
 افعال النسك منه اتفاقاً لم
 يعتد بها لكن رد ذكر النية
 بأنها ركن قال في التحفة ويرد
 ذكر الوقت بأنه معلوم من
 كلامه في المواقيت وناقشه
 تليذه عبدالرؤف في هذا
 الجواب حيث قال في مختصره
 وكون الوقت معلوماً من
 كلامه لا يفنى عن ذكره هنا
 لاستيفاء الشروط اه

الاصح ونجوز الاستنابة في حج التطوع للحيت والمعضوب على الاصح ولو استناب المعضوب من
يحج عنه فحج عنه ثم زال العضب وشفي أبجزه على الاصح بل عليه ان يحج * (فرع) * اذا
وجدت شرائط وجوب الحج وجب على التراخي فله تأخير ما لم يخش العضب فان خشيه حرم
عليه التأخير على الاصح هذا مذنبنا وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى واحد والمزني يجب
على الفور ثم عندنا اذا أخرقات تبين انه مات ماصيا على الاصح لتفريطه ومن فواته موته ماصيا
انه اوشهد بشهادة ولم يحكم بها حتى مات لم يحكم بها كما لو بان فسقه ويحكم به صيانته من السنة الاخرة
من سنى الامكان على الاصح * فرع * من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غير ما قبلها فلو
اجتمع عليه حجة الاسلام وقضاء ونذر قدمت حجة الاسلام ثم القضاء ثم النذر واواحرم بغيرها وقع
عنه الاعمانى ومن عليه قضاء او نذر لا يحج عن غيره فلو احرم عن غيره وقع من نفسه مما عليه ولو
استأجر المعضوب من يحج عنه عن النذر وعليه حجة الاسلام وقع من حجة الاسلام ولو استأجر
شخصين فحج اعانه الجنتين في سنة واحدة اجزأه على الاصح وفروع هذا الباب كثيرة وفيما اشترت
اليه تنبيه على ما بقى والله تعالى اعلم

الباب الثاني في الاحرام

(قوله على الاصح) (قوله له لو قوع الحج للاجنبي -
والثواب له فلا أجر له) (قوله
التراخي) لان الحج وجب
سنة ست وأخره النبي
صلى الله عليه وسلم مع
مباشر أصحابه رضوان
الله عليهم أجمعين الى عشر
من غير شغل بحرب ولا
خوف من عدو وقيس به
العبرة اه ابن الجلال (قوله
فان خشيه) بقرينة ولو
ضعيفة لقولهم لا يجوز
تأخير الموسع الا ان غلب
على الظن تمكنه منه
(قوله على الاصح) قال في
شرح المهذب لان الواجب
الموسع لا يجوز تأخير الا
بشرط أن يغلب على الظن
السلامة الى وقت فعله
وهذا مفقود في مسئلتنا
ووجه مقابل الاصح أن
أصل الحج على التراخي فلا
تغير بأمر محتمل اه ابن
الجلال

فصل في ميقات الحج * له ميقتان زمانى ومكانى أما الزمانى فهو شوال وذو القعدة وعشر
ليال من ذى الحجة آخرها طلوع الفجر يوم العيد فلا ينقد الاحرام بالحج في غير هذه المدة فان
أحرم به في غير هالم ينقد حجا وانقد عمره بمجزة عن عمرة الاسلام على الاصح وقيل ينقد عمره
ولا تجزئه عن عمرة الاسلام وقيل لا تكون عمرة بل ينحلل بعمل عمرة وقيل لا ينقد الحج في ليلة العيد
بل حكمها حكم غير اشهر الحج ولو أحرم قبل اشهر الحج احراما مطلقا انقد عمره * واما المكانى
فالناس فيه قسمان أحدهما من هو بمكة مكيا كان أو غربا فيقتا به بالحج نفس مكة وقيل مكة وصائر
الحرم والصحيح هو الاول وله ان يحرم من جميع بقاع مكة وفي الافضل قولان لما فعى رحمه الله
تعالى الصحيح منهما أنه يحرم من باب داره والثانى من المسجد قريبا من البيت ويستحب أن
يكون احرام المقيم بمكة يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة وسواء اراد المقيم بمكة الاحرام بالحج
مفردا أم اراد القرآن بين الحج والعمرة فيقتا به ما ذكرناه وقيل ان اراد القرآن لزمه ان شاء
الاحرام من أدنى الحل كالأول أو اراد العمرة وحدها والصحيح ما قد مناه القسم الثانى الاتفاقي وهو
غير المقيم بمكة ومواقيتهم خمسة أحدها ذو الحليفة ميقات من توجه من المدينة المنورة وهو من
المدينة على نحو ستة اميال وبينه وبين مكة عشر مراحل الثمانى الجحفة ميقات المتوجهين
من الشام على طريق تبوك والمتوجهين من مصر والمغرب وهى قرية على نحو ثلاث مراحل
من مكة واكثر الثالث قرن باعكان الرء ويسمى قرن المنازل وقرن الثعالب وهو ميقات
المتوجهين من نجد الحجاز ومن نجد اليمن الرابع يلم ويقال ألم وهو ميقات المتوجهين من تهامة
وتهامة بعض من اليمن فان اليمن يشمل نجدا وتهامة كالاصحابنا وحيث جاء في الحديث وغيره
ان يلم ميقات أهل اليمن المراد ميقات تهامة لا كل اليمن فان نجد اليمن ميقاتهم ميقات نجد الحجاز
الخامس ذات عرق ميقات المتوجهين من المشرق كخراسان والعراق وهذه الثلاثة بين كل
واحد منها وبين مكة مرحلتان والافضل في حق أهل العراق والمشرق ان يحرموا من

(قوله لاهلها) لقوله عليه
 الصلاة والسلام هن امن
 ولن اتى عليهن من غير
 اهلن بمن أراد حجاً أو عرة
 (قوله اهلها) لانهما أكثر عملاً
 وقد يجب قبل الميقات كأن
 نذره من دورة أهله وقد
 يسن كما لو قصد من المسجد
 الأقصى قال في الحفة وكما
 أو خشيت طر وجيض أو
 نفاس عند الميقات أى ولا
 يمكنها الجلوس حتى تطهر
 اه * (فائدة) * لا يجب
 الاحرام من الميقات الا اذا
 كان مستجمعا الخمس شرائط
 الاول أن يكون قاصداً
 بهذا السفر دخول مكة أو
 الحرم ليخرج من جاوزه
 مریداً نحو الطائف * الثاني
 أن يكون قاصداً للنسك
 ولو غير هذا السفر ليخرج
 اهل مكة اذا توجهوا اليها
 ولم يكونوا مصححين على
 النسك ولو كان من مآذهم
 الحج كل عام * الثالث أن
 تكون المجاوزة الى جهة
 الحرم * الرابع أن يكون غير
 ناول العود اليه الى مثل
 مسافته قبل تلبسه بنسك
 الخامس أن يكون حراً اه
 من خط الشيخ محمد بن
 سليمان الكردي

العقيق وهو واد بقرب ذات عرق ابعد منها واهيان هذه المواقيت لانشترط بل ما يحاذيها
 في مناهها والافضل في كل ميقات منها ان يحرم من طرفها الا بعد من مكة فلو أحرم من الطرف
 الآخر جاز لانه أحرم منه وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مر بها من غير اهلها بمن يريد حجاً أو
 عرة كالشامي يري ميقات اهل المدينة ويجوز أن يحرم قبل وصوله الميقات من دورة أهله ومن
 غيرها وفي الافضل قولان الصحيح انه يحرم من الميقات افتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 والثاني من دورة أهله اما من مسكنه بين الميقات ومكة فيقاسنه القرية التي يسكنها أو الحلة
 التي يزاها البدوي ويستحب ان يحرم من طرفها الا بعد من مكة ويجوز من الاقرب ومن سلك
 البحر أو طريقاً ليس فيه شيء من المواقيت الخمسة احرم اذا حاذى اقرب المواقيت اليه فان لم يحاذ
 شيئاً أحرم على مرحلتين من مكة فان اشبه عليه الامر تحرى وطريق الاحتياط لا تخفى
 * (فرع) * اذا انتهى انسان الى الميقات وهو يريد حجاً أو عرة لزمه ان يحرم منه فان جاوزه غير
 محرم عصي ولزمه أن يعود اليه ويحرم منه ان لم يكن له عذر فان كان له عذر كخوف الطريق أو
 الانقطاع عن الرفقة أو ضيق الوقت أحرم ومضى في نسكه ولزمه دم اذا لم يعد فان عاد الى الميقات
 قبل الاحرام فأحرم منه او بعد الاحرام ودخول مكة قبل ان يطوف او يغسل شأن من أنواع
 النسك سقط عنه الدم وان عاد بعد فعل نسك لم يسقط عنه الدم وسواء في لزوم الدم من جاوز حامداً
 أو جاهلاً أو ناسياً أو معذوراً بغير ذلك وانما يفترون في الاثم فلا اثم على النامي والجاهل وبأثم
 العائد * فصل في آداب الاحرام * وفيه مسائل أحدها السنن يغتسل قبل الاحرام غسل
 ينوي به غسل الاحرام وهو مستحب لكل من يصح منه الاحرام حتى الحائض والنفساء والصبي
 فان أمكن الحائض المقام بالميقات حتى تطهر وتغتسل ثم تحرم فهو أفضل ويصح من الحائض
 والنفساء جميع اعمال الحج الا الطواف وركعتيه فان عجز المحرم عن الماء تيمم وان وجد ماء لا يكفيه
 للغسل توضأ به ثم تيمم فان ترك الغسل مع امكانه كره ذلك وصح احرامه ويستحب للحاج الغسل
 في عشرة مواضع للاحرام وللدخول مكة وللوقوف بعرفة وللوقوف بمزدلفة بعد الصبح يوم
 النحر ولطواف الافاضة وللحلق وثلاثة اغسال لرمي جارات أيام التشريق ولطواف الوداع
 ويستوى في استحبابها الرجل والمرأة والحائض ومن لم يجد ماء فحكه ما سبق * المسئلة الثانية
 يستحب ان يستكمل التنظيف بحلق العانة وتنف الابط وقص الشارب وتقليم الاظفار ونحوها
 ولو حلق الابط بدل التنف وتنف العانة فلا بأس * الثالثة يغسل رأسه بسدر أو خطمي أو نحوه
 ويستحب ان يلبسه بصمغ أو خطمي أو فاعول ونحوه * الرابعة يتجرد عن الملبوس الذي يحرم على
 المحرم لبسه ويلبس ازاراً أو رداءً والافضل ان يكونا ابيضين جديدين أو نظيفين ويكره المصبوغ
 ويلبس نعلين ثم يطيب والاولى ان يقتصر على تطيب بدنه دون ثيابه وان يكون بالمسك
 والافضل ان يخلطه بماء الورد أو نحوه ليزهه جرمه ويجوز بما بقي جرمه وله استدامة لبس
 ما بقي جرمه بعد الاحرام على المذهب الصحيح واواة الطيب بعد الاحرام من موضع الى
 موضع بالعرفق ونحوه لم يضر ولا فدية عليه على الاصح وقيل عليه الفدية ان تركه بعد انقائه ولو
 نقله باختباره أو نزع الثوب المطيب ثم لبسه لزمه الفدية على الاصح وسواء فيما ذكرناه من الطيب
 الرجل والمرأة ويستحب للمرأة ان تخفض يديها بالحناء الى الكوعين قبل الاحرام وتسمح

وجها بشئ من الخناء لتستر البشرة لانها مأمورة بكشفها وسواء في استحباب الخضاب المزوجة وغيرها والشابة والجوز واذا خضبت عمت اليدين ويكره النقش والتسويد والتطريف وهو خضب بعض الاصابع ويكرهها الخضاب بعد الاحرام * الخامسة ثم بعد فعله ما ذكرناه يصلي ركعتين ينوي بهما سنة الاحرام يقرأ فيهما بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله احد فان كان هناك مسجد صلاهما فيه فان أحرم في وقت فريضة فصلاهما اغنته عن ركعتي الاحرام ولو صلاهما منفردتين عن الفريضة كان افضل فان كان الاحرام في وقت كراهية الصلاة لم يصليهما على الاصح ويستحب ان يؤخر الاحرام الى خروج وقت الكراهة ليصليهما السادسة اذا صلى احرم وفي افضل من وقت الاحرام قولان للشافعي رحمه الله تعالى احدهما الافضل ان يحرم عقب الصلاة وهو جالس والثاني ان يحرم اذا ابتدأ السير راكباً او ماشياً وهذا هو الصحيح فقد ثبت فيه أحاديث متفق على صحتها والحديث الوارد بالاول فيه ضعف ويستحب أن يستقبل القبلة عند الاحرام واما المكي فان قلنا افضل أن يحرم من باب داره صلى ركعتين في بيته ثم يحرم على بابه ثم يدخل المسجد يطوف ثم يخرج وان قلنا يحرم من المسجد دخل المسجد وطاف ثم صلى ركعتين ثم يحرم قريبا من البيت كما سبق * (فصل في صفة الاحرام وما يكون بعده) * صفة الاحرام أن ينوي بقلبه الدخول في الحج والتلبس به وان كان معتمرا نوى الدخول في العمرة وان كان قارئا نوى الدخول في الحج والعمرة والواجب أن ينوي هذا بقلبه ولا يجب التلفظ به ولا التلبية ولكن الافضل أن يتلفظ به بلسانه وان يلبي لان بعض العلماء قال لا يصح الاحرام حتى يلبي به وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى فالاحتياط أن ينوي بقلبه ويقول بلسانه وهو مستحضر نية القلب نويت الحج وأحرمت به لله تعالى لبيك اللهم لبيك الى آخر التلبية وان كان حجه عن غيره فليقل نويت الحج من فلان وأحرمت به لله تعالى عنه لبيك اللهم لبيك عن فلان الى آخر التلبية قال الشيخ أبو محمد الجويني ويستحب أن يسمى في هذه التلبية ما أحرم به من حج أو عمرة فيقول لبيك اللهم بحجة لبيك الى آخرها أو لبيك اللهم بعمرة أو بحجة وعمرة قال ولا يجهر بهذه التلبية بل يسميها نفسه بخلاف ما بعد ها فإنه يجهر به وأما ما بعد هذه التلبية فهل الافضل أن يذكر ما أحرم به في تليته أم لا فيه خلاف والاصح أنه لا يذكره وقد ورد الامر ان في الحديث واحدهما محمول على الافضل والاخر لبيان الجواز * (فرع) * لو نوى الحج ولبي عمرة أو نوى العمرة ولبي بالحج أو نواهما ولبي بأحدهما أو عسكه فلا اعتبار ما نواه دون ما لبي به * (فرع) * ولو نوى حجتين أعزتين انقعدت احداهما ولم تلزمه الاخرى * (فرع) * له فيما يحرم به أربعة أوجه الافراد والتمتع والقران والاطلاق أما الافراد فهو أن يحرم بالحج في أشهر من ميقات طريقه ثم اذا فرغ منه خرج من مكة زاده الله شرفا أحرم بالعمرة من أدنى الحل ويفرغ فلهذه صورة المتفق عليها وله صور يختلف فيها سائى بأن شاء الله تعالى * وأما التمتع فهو الذي يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ الحج من مكة سمي متمتعاً لاستمتاعه بمحظورات الاحرام بين الحج والعمرة فانه يحل له جميع المحظورات اذا فرغ من العمرة سواء كان ساقياً هدياً لم يسقه واما القران فهو أن يحرم بالحج والعمرة جميعاً فتندرج افعال العمرة في افعال الحج ويحرم الميقات والفعل فيحرم عنهما طواف واحد وسعى واحد وحلق

(قوله صلى ركعتين في بيته)
 المعتمدان يصليهما في المسجد
 الحرام كذا في الحاشية
 وغيرها وعبارة الروض
 وشرحه فيدخل المسجد
 الحرام محرمًا واحرامه من
 بابه يكون بعد تحيئه من
 صلاة ركعتي الاحرام في
 المسجد الحرام انتهت
 (قوله ويطوف) أى طواف
 الوداع وهو مسنون لكل
 من أراد الخروج من مكة
 لغير مسافة القصر الى
 غيره وطنه اه عمدة
 (قوله وبه قال بعض أصحاب
 الشافعي رحمه الله تعالى)
 أى وقال مالك لا ينعقد
 بحج والتلبية وحدهما بل
 بقول أو فعل تعلقا به وفي
 رواية عنه كذهب الشافعي
 (قوله ولا التلبية) ولا تجب
 نية الفريضة جز ما وهل تسن
 صرح في شرح المختصر
 بعدم السنية (قوله قال
 الشيخ أبو محمد الجويني)
 وأقره في المجموع وصوبه
 في الاذكار (قوله ويستحب)
 جرى عليه في النهاية وصوب
 حج في المنح الندب وليست
 المسئلة في التبعة

واحد ولا يزيد على ما يفعله مفرد الحج أصلا ولو أحرم بالعمرة وحدها في أشهر الحج ثم أحرم بالحج قبل الشروع في طوافها صح إحرامه به أيضا وصار قارنا ولا يحتاج إلى نية القرآن ولو أحرم بالحج أولا ثم أحرم بالعمرة قبل شروعه في أفعال الحج لم يصح إحرامه بها على القول الصحيح ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أحرم بالحج في أشهره قبل شروعه في طواف العمرة صح إحرامه به وصار قارنا على الأصح وأما الإطلاق فهو أن ينوي نفس الإحرام ولا يقصد الحج ولا العمرة ولا القرآن فهو جائز بخلاف ثم ينظر فإن كان إحرامه في أشهر الحج فله صرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو قرآن ويكون الصرف والتعيين بالنية بالقلب لا باللفظ ولا يجوز العمل قبل النية وإن كان إحرامه قبل أشهر الحج انقضاء إحرامه عمرة (واعلم) أن هذه الأوجه الأربعة جائزة بانفساق العلماء رحمهم الله وأما الأفضل من هذه الأوجه فهو - والأفراد ثم التمتع ثم القرآن والتعيين عند الإحرام أفضل من الإطلاق (واعلم) أن القرآن أفضل من أفراد الحج من غير أن يعتد بعده في سنته فإن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه ويجب على القارن والمتمتع دم شاة فصاعدا صفتها صفة الأضحية ويجزئه سبع بدنة أو سبع بقرة فإن لم يجد الهدى في موضعه أو وجد به أكثر من ثمن المثل أزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله وإنما يجب الدم على المتمتع بأربعة شروط أن لا يعود إلى ميقات بلده لأحرام الحج وأن يكون إحرامه بالعمرة في أشهر الحج وأن يحج من عامه وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهم أهل الحرم ومن كان منه على أقل من مرحلتين فإن فقد أحد هذه الشروط فلا دم عليه وهو متمتع على الأصح وقبل يكون مفردا وإنما يجب الدم على القارن بشرطين أن لا يعود إلى الميقات بعد دخول مكة وقبل يوم عرفه وأن لا يكون من حاضري المسجد الحرام ^١ فرج ^٢ لو أحرم وعمره أحرم به زيد جاز للأحاديث الصحيحة في ذلك ثم إن كان زيدا محرما انقضاء عمر ومثل إحرامه إن كان جافحج وإن كان عمرة فعمره وإن كان قارنا فقرآن وإن كان مطلقا انقضاء إحرام وعمره أيضا مطلقا ويجوز في صرفه إلى ما شاء كما يجوز زيد ولا يلزمه صرفه إلى ما يصرف إليه زيد إلا إذا أراد إحرام زيد بعد تعيينه ولو كان زيدا أحرم مطلقا ثم عينه قبل إحرام عمره فلا صح أنه بنقضاء إحرام وعمره مطلقا والثاني بنقضاء عمره معينا ولو كان إحرام زيد فاسدا انقضاء لعمره وإحرام مطلق على الأصح ولو كان زيدا غير محرم انقضاء لعمره وإحرام مطلق ويصرفه إلى ما شاء سواء كان يظن أن زيدا محرم أم يعلم أنه غير محرم بأن يعلم أنه ميت والله أعلم ^٣ فصل في التلبية ^٤ المستحب فيها أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك بكسر الهمزة من قوله إن الحمد ولو قُحِتْ جاز فإن زاد عليه فقد ترك المستحب ولكن لا يكره على الأصح ويستحب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التلبية ويسأل الله رضوانه والجنة ويستعين به من النار ثم يدعو بما أحب لنفسه ولما أحب ويستحب الأكل من التلبية ويستحب قائما أو قاعدا أو راكبا وما شياو مضطجعا أو جنبا وحائضا أو يتأكدا استحبابها عند تغاير الأحوال والأماكن والأزمان ويستحب في كل صعود وهبوط وحدوث أمر من ركوب أو نزول أو اجتماع رفاق أو قيام أو قعود وعند البحر أو قبل الليل والنهار والفراغ من الصلاة ويستحب في المسجد الحرام ومسجد الخيف بمكة ومسجد إبراهيم عليه السلام بعرفات

(قوله قبل الشروع في طوافها) ولو بخطوة بخلاف مكة - كاستلام الحجر وكذا النية لا تنصر (قوله) صح إحرامه به أيضا وصار قارنا (شمل كلامه ما لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج فينقضاء إحرامه به فاسدا ويلزمه المضي وقضاء التمسكين وبحث العلامة عبد الرؤوف حرمة ادخاله عليها حيثئذ وهو ظاهر (قوله على القول الصحيح) لانه لا يستفيد بالادخال شيئا بخلاف الأول فإنه يستفيد به الوقوف والرمي الخ (قوله) وأعلم أن القرآن الخ (أى) وإن ضاق الوقت ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة ولو فاته وقته فهل له صرفه إلى الحج أو تعيين عمرة فيه احتمالان للقاضي رجع الشهاب حج في الحاشية والتخفة أن له الصرف إلى الحج ورجع الزركشي الثاني وهو تعيين عمرة واستوجه هذا الجمل الرمي والخطيب

(قوله عقبها) اى بحيث
 يتغير ان وبؤخذ من التعليل
 ان يكون صوته بالسما
 اخفض من صوته بالصلاة
 ومحل ندب الرفع للرجل اذا
 لم يشوش على نحوه مصل او
 قارئ او ناظم والاكره ان
 قل والاحرم (قوله ولم يحرم)
 اى واو رفعته بحضرة
 الا جانب وهل ينس للمبلي
 وضع اصبعيه بأذنيه ام لا
 اعتمد الاول ووجه الثاني
 (قوله ثلاث مرات) اى ثم
 يصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم يدعو ثم يلبى
 ثلاث مرات ثم يصلى ثم يدعو
 وهذا هو الاكل فلواتى
 بالتلبية مرات كثيرة او
 دون ثلاث ثم صلى ثم دعا
 كأن آتيا بأصل السنة
 (قوله باللفظ) وتأخير الرد
 الى اتمامها احب (قوله اذا
 رأى) اى أحس ولو تغير
 البصر فيشمل من طم او
 شم او لمس ومثل المحرم
 الحلال (قوله شياً) شامل
 لذوات والاعراض (قوله
 بلسانه) وغيره ويجوز للقادر
 مع الكراهة (قوله بالحج
 او العمرة) او القران او
 الاطلاق قبل الصرف
 اليهما والى احدهما

لانها ماضع نكس ويستحب أيضا في سائر المساجد على الاصح ورفع بها صوته في المساجد على
 الاصح كإرفع في غير المساجد وقيل لا يرفع في المساجد الثلاثة دون غيرها
 ولا يلبى في حال طواف القدوم والسعي على الاصح لان لها أذكارا مخصوصة وأما طواف
 الافاضة فلا يلبى فيه بلا خلاف لخروج وقت التلبية ويستحب للرجل رفع صوته بالتلبية بحيث
 لا يضر بنفسه ويكون صوته دون ذلك في صلاته على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقبها وأما
 المرأة فلا ترفع صوتها بل تقتصر على اسماعها لنفسها فان رفعته كره ولم يحرم ويستحب تكرار
 التلبية في كل مرة ثلاث مرات ويأتى بها متر الية لا يقطعها بكلام ولا غيره فان سلم عليه رد
 عليه السلام باللفظ نص عليه الشافعي وأصحابه رحمهم الله تعالى ويكره أن يسلم عليه في هذه
 الحالة واذا رأى شياً فأعجبه فالسنة أن يقول ابيك ان العيش عيش الآخرة ومن لا يحسن
 التلبية بالعربية يلبى بلسانه ويدخل وقت التلبية من حين يحرم ويبقى الى ان يشرع في النحل
 وسيأتى بيان هذا ووضحا ان شاء الله تعالى * (فصل في محرمات الاحرام) * فيحرم عليه
 بالاحرام بالحج أو العمرة سبعة أنواع * (الاول اللبس) * والمحرم ضربان رجل وامرأة فأما
 الرجل فيحرم عليه متر جبع رأسه أو بضمه بكل ما بعد ساترا سواء كان مخيطا أو غيره معتادا
 أو غيره فلا يجوز أن يضع على رأسه عمامة ولا خرق ولا قلنسوة مقورة ولا يعصمه بعصا وبخوفا
 حتى يحرم أن يستتر منه قدرا بقصد ستره لشجعة ونحوها اذ لم يكن به شجعة أما ما لا يعد ساترا فلا
 بأس به مثل ان يتوسد عمامة أو وسادة أو يغمس في ماء أو يستظل بمحل أو نحوه فلا بأس به
 سواء من المحمل رأسه أم لا وقيل ان من المحمل رأسه لزمه الفدية وليس بشئ واو وضع يده على
 رأسه وأطال أو شد عليه خيط الصداغ أو غيره فلا بأس واو وضع على رأسه حلا او زنبلا ونحوه
 كره ولا يحرم على الاصح ولو طلى على رأسه بحناء او طين او مرهم فان كان رقيقا فلا شئ عليه وان
 كان ثخيناً يستوجب الفدية على الصحيح واما غير الرأس من الوجه وباقي البدن فلا يحرم ستره
 بالازار والرداء ونحوهما وانما يحرم فيه اللبوس والمعمول على قدر البدن او قدر عضو منه
 بحيث يحيط به اما بخياطة واما بغير خياطة وذلك كالقميص والعرويل والتبان والجبة والقباء
 والخف وكعبة اللبد والقميص المنسوج غير المخيط ودرع الزرد والجوشن والجورب والمزق
 بعضه ببعض سواء كان من الجلود أو القطن أو غيرهما وسواء اخرج يديه من كم القباء ام لا
 والاصح تحريم المدام وشبهه بخلاف النعل فان لبس شياً من هذه لزمه الفدية طال الزمان ام
 قصره وأما ما لم يوجد فيه الا حاطة المذكورة فلا بأس به وان وجدت فيه خياطة فيجوز أن يرتدى
 بالقميص والجبة ويلتصق به في حال النوم وان يرتد برساويل أو بازار ملفق من رقاع مخيطة
 وله أن يشتمل بالعباءة وبالأزار والرداء طاقين وثلاثة وأكثروا أنه تقلد السيف ويشد على
 وسطه الهمتان والمنطقة ويلبس الخاتم ولو ألقى على نفسه قباء أو فرجية وهو مضطجع فان كان
 بحيث اقام بعد لابس لزمه الفدية وان كان بحيث اقام أو قعد لم يستمسك عليه الا باصلاح فلا
 فدية وله ان يعدد الأزار ويشد عليه خيطا ويجعل له مثل الحزمة ويدخل فيها التكة وله أن يغرز
 طرفي ردائه في أزاره ولا يجوز عقد الرداء ولا أن يزره ولا يخله بخلال أو مسلة ولا يربط خيطا
 في طرفه ثم يربطه في طرفه الآخر فافهم هذا فانه مما يتساهل فيه عوام الحاج ولا تغتر بقول

امام الحرمين يجوز عقد الرداء كالازار فانه شاذ مردود ومخالف انص الشافعي واصحابه وقد روى الشافعي تحريم عقد الرداء عن ابن عمر رضي الله عنهما ولو شق الازار نصفين ولف على كل ساق نصفاً فهو حرام على الاصح ونجس به الفدية وأما المرأة فالوجه في حقها كراش الرجل فتستر رأسها وسائر بدنهما سوى الوجه بالحيط وجب ما كان لها الستر به قبل الاحرام كالقميص والسر اويل والخف وتستر من وجهها القدر اليسير الذي يلي الرأس اذ لا يمكن ستر جميع الرأس الابيه والرأس عورة تجب المحافظة على ستره ولها ان تستدل على وجهها ثوباً متجافياً عنه بخشبة ونحوها سواء فعلته لحاجة من حر أو برد أو خوف فتنة ونحوها أو لغير حاجة فان وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وان كان عمدا وقعت بغير اختيارها فاستدامت لزمها الفدية وان ستر الخشبي المشكل وجهه فقط أو رأسه فقط فلا فدية عليه وان سترها معالزمة الفدية * (فرع) * يحرم على الرجل لبس القفازين في يده ويحرم على المرأة ايضاً على الاصح وتزومها بلبسه الفدية ولو اختضبت ولفت على يدها خرقة او لفتها بلا خضاب فالصحيح انه لا فدية * (فرع) * هذا الذي ذكرناه من تحريم اللبس والستر هو فيما اذا لم يكن عذر فاذا لبس أو ستر شيئاً مما قلنا انه حرام اثم ولزمته الفدية التي يأتي بيانها في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى * واما المعذور ففيه صور احدها واحتاج الرجل الى ستر رأسه او لبس المحيط لحر او برد او مداواة او نحوها واحتاجت المرأة الى ستر وجهها - اجاز ووجب الفدية الثانية لو لم يجد رداء ووجد قميصاً لم يجد لبسه بل يرتدي به ولو لم يجد ازاراً ووجد سراويل جازله لبسه ولا فدية سواء كان بحيث لو فقه جاء منه ازار او لم يكن وقيل ان امكن فتنة وانحاذ ازار منه لزم فتنة ولم يجد لبسه سراويل والصحيح انه لا فرق واذا لبسه ثم وجد ازاراً وجب نزعها فان اخر عصي ووجبت الفدية الثالثة لو لم يجد نعلين جاز لبس المكعب وان شاء قطع الخفين اسفل من الكعبين ولبسهما ولا فدية وان لبس المكعب او المقطوع لفقد النعلين ثم وجد هماً وجب النزع فان اخر عصي ووجبت الفدية والرابعة الازار والنعلين ان لا يقدر على تحصيله اما لفقده واما لعدم بذل مال كنه او ما لحجز عن ثمنه أو أجرته أو بيع بغبن أو نسيئة أو وهبه لم يازمه قبوله وان أعير وجب قبوله * (النوع الثاني من محرمات الاحرام الطيب) * فاذا أحرم حرم عليه ان يطيب في بدنه أو ثوبه أو فراشه بما يعطياً وهو ما يظهر فيه قصد التطيب وان كان فيه مقصود آخر وذلك كالمسك والكافور والعود والعنبر والصندل والزعفران والسورس والورد والياسمين واللينور والبنفسج والزعفران والخير والريحان والنسرين والمرزنجوش والريحان الفارسي وهو الضميران وما أشبهها ولا يحرم ما لا يظهر فيه قصد الرائحة وان كان له رائحة طيبة كالفواكه الطيبة الرائحة كالسفرجل والتفاح والانرج والنارنج وكذلك الادوية كالدارصيني والقرنفل والسنبيل وسائر الالبازير الطيبة وكذلك الشبج والقيصوم والشقائق وسائر ازهار البر اري الطيبة التي لا تستنبت قصداً وكذلك النفاق والكثير وغيرهما وكذلك العصفور والحناء فلا يحرم شيء من هذه ولا فدية فيه * (واما الادهان فضربان) * دهن هو طيب ودهن ايس بطيب (وأما) ما ليس بطيب كالزيت والشبج والعنبر والزبد وشبهها فلا يحرم الادهان به في غير الرأس والحنية وسبأني ان شاء الله تعالى بيان حكم الرأس والحنية (وأما)

(قوله نصفاً) بحيث صار مستسكاً بمقداره بنفسه بخلاف ما لو شده بخيط مثلاً فانه لا يحرم وافرقي بين الشد والعقد بأن العقد بصير المقود مستسكاً بنفسه فوجد فيه الاحاطة بالمنع ولا كذلك الشد عليه بخيط لانه غير مستسك بنفسه فلا يسمى بحيطاً (قوله الابيه) ولا يعكس لان السترا حوط (قوله ولها) أي بل يجب ذلك عليها عند خشية الفتنة فلو تحققتهم مع وجود السدل المذكور فينبغي وجوب الستر عليها بالملاصق مع الفدية اه ابن الجمل (قوله فلا فدية) محله ان لم تقصر في وضعه على الخشبة بأن لا يمكن عادة سقوط الثوب على وجهها والا فهي مقصرة تأثم وتزومها الفدية وان رفعته حالاً اه قاله سيدي أبو الحسن البكري (قوله معا) أي في احرام واحد أما اذا كان ستر أحدهما في احرام والاخر في احرام ثان فلا يضر ولو ستر رأسه ثم اتضح بالذكورة أو وجهه ثم اتضح بالانوثة فلا تزمه الفدية اه ابن الجمل

ما هو طيب كدهن الورد والبنفسج فيحرم استعماله في جميع البدن والثياب (وأما) دهن البان
 المنشوش وهو المخلوط بالطيب فهو طيب وغير المخلوط ليس بطيب ويحرم استعمال الكحل
 الذي فيه طيب ودواء العرق الذي فيه طيب ويحرم أكل طعام فيه طيب ظاهر الطعم أو الرائحة
 فان كان مستهلكا فلا بأس به وان بقي اللون دون الرائحة والطعم لم يحرم على الأصح ولو خفيت
 رائحة الطيب أو الثوب المطيب بمرور الزمان والغبار ونحوه فان كان بحيث أو أصابه الماء فاحت
 رائحته حرم استعماله فان بقي اللون فقط لم يحرم على الأصح ولو انغمر طيب في غيره كما ورد
 قليل انمحق في ماء لم يحرم استعماله على الأصح وان بقي طعمه أو ريحه حرم وان بقي اللون لم يحرم
 على الأصح (واعلم) ان الاستعمال المحرم في الطيب هو ان يلمص الطيب بيده أو ثوبه على الوجه
 المعتاد في ذلك الطيب فلو طيب جزأ من بدنه بغالية أو مسك مسحوق ونحوهما لزمه الفدية
 سواء ألقى به بظاهر البدن أو باطنه بأن أكله أو احتقن به أو استعطى ولو ربط مسكا أو كافورا
 أو غيرا في طرف أزاره لزمته الفدية وأوربط العود فلا بأس لانه لا يعد تطيبا ولا يحرم ان يجلس
 في حانوت عطار أو في موضع يجزأ عند الكعبة وحى تجزأ في بيت يتجزأ ما كنوه وإذا عرفت به
 الرائحة في هذا دون العين لم يحرم ولا فدية ثم ان لم يقصد الموضع لاشتغال الرائحة لم يكره وان
 قصده لاشتغالها كره على الأصح وفي قول لا يكره ولو احتوى على بحرة فبضر بالعود بدنه أو ثوبه
 عصي وازمته الفدية ولو استروح إلى رائحة طيب موضوع بين يديه كره ولم يحرم لانه لا تعد تطيبا
 ولو مس طيبا فلم يعلق به شيء من عينه لكن عرفت به الرائحة فلا فدية على الأصح وفي قول يحرم
 وتجب به الفدية ولو شتم الورد فقد تطيب ولو شتم ماء الورد فليس تطيبا وإنما استعماله ان يصبه
 على بدنه أو ثوبه فلو حل مسكا أو طيبا غيره في كيس أو خرقة مشدودة أو قارورة مصممة الرأس أو
 حل الورد في ظرف فلاثم عليه ولا فدية وان كان يجدر اثنته ولو حل مسكا في فأرة غير مشدودة
 الرأس فلا فدية على الأصح وان كانت مشدودة الرأس ازمته الفدية ولو جلس على فراش مطيب
 أو أرض طيبة أو نام عليهما مفضيا بدنه أو ملبوسه اليهما ثم وازمته الفدية فلو فرش فوقه ثوبا
 ثم جلس عليه أو نام فلا فدية لكن ان كان الثوب رقيقا كره ولو داس به طيبا ازمته الفدية
~~فرع~~ انما يحرم الطيب وتجب فيه الفدية اذا كان استعماله عن قصد فان كان تطيب
 ناسيا لأحرامه أو جاهلا بتحريم الطيب أو مكرها فلاثم ولا فدية ولو علم بتحريم الطيب وجعل
 كونه المستعمل طيبا فلاثم ولا فدية على الصحيح ولو مس طيبا بظنه يابسا لا يعلق منه شيء فكان
 رطبا ففي وجوب الفدية قولان للشافعي رحمه الله تعالى رجحت كل طائفة من أصحابه قولاً
 والظاهر ترجيح عدم الوجوب متى ألصق طيبا بدنه أو ثوبه على وجه يقتضي التحريم عصي
 وازمته الفدية ووجبت عليه المبادرة إلى إزالته فان أخر عصي بالتأخير عصيانا آخر ولا تنكر به
 الفدية متى ألصق به على وجه لا يحرم ولا يوجب الفدية بأن كان ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو ألقاه
 الرجح عليه ازمته المبادرة إلى إزالته فان أخر مع الامكان عصي وازمته الفدية وإزالته تكون
 بنفسه وان كان يابسا فان كان رطبا فيغسله أو يعالجه بما يقطع ريحه والاولى أن يأمر غيره بإزالته
 فان باشر إزالته بنفسه لم يضر فان كان أقطع أو زمنا لا يقدر على الإزالة فلاثم ولا فدية كن
 أكره على التطيب فانه معذور ~~في~~ النوع الثالث دهن شعر الرأس والحية ~~في~~ فيحرم عليه

(قوله فقط) أي ولم تظهر
 الرائحة عند درش الماء
 عليه (قوله في ذلك الطيب)
 فلو وضع الورد والرياحين
 بيده أو ثوبه من غير شتم
 لم يحرم (قوله في طرف أزاره)
 أي في نفس الأزار أوالو
 ربطه في خرقة ثم ربطها في
 الأزار فلا بأس كما سيأتي
 قريبا (قوله دون العين) أي
 عين الجوز وذلك دخانه اذ
 هو عين جزئه (قوله موضوع
 بين يديه) يعتاد التطيب
 بالصافق بالبدن (قوله أو
 طيبا) عطف مام على خاص
 (قوله مصممة الرأس) أي
 مسدودته (قوله في ظرف)
 لا حاجة إليه اذ الورد من
 الرياحين وقدم أن التطيب
 بها انما يكون بأخذها بيده
 وشمها أو وضع أنفه عليها
 اه ابن الجلال (قوله فأرة)
 الجلدة التي في المسك (قوله
 مشدودة) أو ويسر (قوله
 لزمته الفدية) أي ان علق
 به شيء من عين الطيب والا
 فلاثم ولا فدية كما يفهمه
 كلام المصنف الآتي في قوله
 ولو مس طيبا بنعله الخ

دهنهما بكل دهن سواء كان مطيباً أو غير مطيب كالزيت والسمن ودهن الجوز والوز وودهن
 الاقرع رأسه وهو الذي لا يثبت برأسه شعر بهذا الدهن فلا بأس وكذا الودهن الامر دقته فلا
 بأس ولو دهن مخلوق الشعر رأسه عصي على الاصح ولزمه الفدية ويجوز استعمال هذا الدهن
 في جميع البدن سوى الرأس والحية ولو كان في رأسه شجة فجعل هذا الدهن في باطنها فلا فدية
 (النوع الرابع خلق وقلم الظفر) فيحرم ازالة الشعر بمحلق أو تقصير أو تنف أو حرق أو غير
 ذلك سواء فيه شعر الرأس والابط والعانة والشارب وغيرهما من شعور البدن حتى يحرم بعض
 شعرة واحدة من أي موضع كان من بدنه وازالة الظفر كازالة الشعر فيحرم قلمه وكسره وقطع جزؤ
 منه فان فعل شيئاً من ذلك عصي ولزمه الفدية ويحرم عليه مشط لحينه ورأسه ان أدى الى تنف
 شيء من الشعر فان لم يؤد اليه لم يحرم لكن يكره فان مشط فتنف لزمه الفدية فان سقط شعر فشك
 هل انتف بالمشط أم كان منتسلاً فلا فدية عليه على الاصح واوكشط جلده رأسه أو قطع بده
 أو بعض اصابعه وعليه شعر أو ظفر فلا فدية عليه لانهما تابعان غير مقصودين ويجوز للمحرم
 حلق شعر الحلال ويحرم على الحلال حلق شعر المحرم فان حلق حلال أو محرم شعر محرم آخر أثم
 فان كان حلق باذنه فالفدية على المخلوق وان حلق بغير اذنه بأن كان نائماً أو مكرهاً أو مغيباً عليه
 أو سكت فلا يصح ان الفدية على الخالق وقيل على المخلوق فعلى الاصح أو امتنع الخالق
 من اخراجها فلا مخلوق مطالب به باخراجها على الاصح ولو اخراجها المخلوق عن الخالق باذنه جاز
 وبغير اذنه لا يجوز على الاصح ولو أمر حلال حلالاً بحلق شعر محرم نائم فالفدية على الأمر ان لم
 يعرف الخالق الحال فان عرف فعليه على الاصح * (فرع) * هذا الذي ذكرناه في الحلق والقلم
 بغير عذر فأما اذا كان بعذر فلا ثم وأما الفدية ففيها صور * منها النامى والجاهل فعليه الفدية
 على الاصح لان هذا التلاف فلا يسقط ضمانه بالعذر كاتلاف المال * ومنها ما لو كثر القمل في رأسه
 أو كان به جراحة أو حوجها اذاها الى الخلق أو تأذى بالحر لكثرة شعره فله الحلق وعليه الفدية
 * ومنها الونت شعرة أو شعرات داخل جفنه وتأذى بها فقلعها ولا فدية وكذا الوطال شعر حاجبه
 أو رأسه وغطى مينه قطع المغطى ولا فدية وكذا الوانكسر بعض ظفره وتأذى به قطع المنكسر
 ولا يقطع معه من الصحيح شيئاً * النوع الخامس * عقد النكاح فيحرم على المحرم ان يزوج أو
 يتزوج وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل ويجوز الرجعة في الاحرام
 على الاصح لكن تكره ويجوز ان يكون المحرم شاهداً في نكاح الحلالين على الاصح وتكره
 خطبة المرأة في الاحرام ولا تحرم * النوع السادس * الجماع ومقدماته فيحرم على المحرم
 الوطء في القبل والدبر من كل حيوان وتحرم المباشرة فيمادون الفرج بشهوة كالفاحضة والقبلة
 واللمس باليد بشهوة ولا يحرم اللمس والقبلة بغير شهوة وهذا التحريم في الجماع يستمر حتى يتحلل
 التحليل وكذا المباشرة بغير الجماع يستمر تحريمها على القول الاصح وعلى قول يحل بالتحلل الاول
 وحيث حرمت المباشرة فيمادون الفرج فباشرة حامداً عالماً لزمه الفدية ولا يفسد نسكاً ودان باشرة
 ناسياً فلا شيء عليه بالاخلاف سواء أنزل أم لا والاستمنا باليد بوجوب الفدية ولو كرر النظر الى
 امرأة فأنزل من غير مباشرة ولا استمنا فلا فدية عليه عندنا ولا عند أبي حنيفة ومالك رحمهما
 الله وقال أجد في رواية تجب بدنة وفي رواية شاة وأما الوطء في قبل المرأة أو دبرها أو دبر الرجل

(قوله أو غير ذلك) قال في
 التحفة حتى يشرب دواء
 من بل مع العلم والتعمد فيما
 يظهر والمراد مع العلم بكونه
 من بلا وشمل كلام المصنف
 ما لو كانت الازالة بواسطة
 حلك رجل الركب في نحو
 قتب فتجب فيه الفدية وان
 احتاج لذلك غالباً ابن
 الجمل (قوله ولزمته الفدية)
 وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا
 رؤسكم أي شيئاً من شعرها
 وألحق به ما شر شعور البدن
 وأزالة الظفر بجماع أن في
 كل طرفها ينافي كون المحرم
 أشعث اغبر أي شأنه المأمور
 به ذلك أي ليكن كذلك (قوله
 أن أدى الى تنف شيء من
 الشعر) أي باعتبار حادثه
 الغالبة فان لم يعرف له مادة
 كذلك فان ظن الانتفاح
 حرم والا فلا (نوع) قوله
 لانهما تابعان أي للجلد
 واليد والاصبع (قوله غير
 مقصودين) أي وسواء كان
 فعل ذلك لعذر أم لا (قوله
 حلق شعر الحلال) أي باذنه
 والا ثم وعزروا علم الرضا
 كالاذن بالنسبة لعدم الاثم
 مطلقاً واعدتم التعزير ان
 صدقه عليه والا فالقول قوله
 يمينه اه ابن الجمل

أو البهيمة فيفسد به الحج إن كان قبل التحلل الأول سواء كان قبل الوقوف بعرفة أو بعده وإن كان بين التحللين لم يفسد الحج وإن جامع في العمرة قبل فراغها فسدت وإذا فسد الحج أو العمرة وجب عليه المضي في فاسده ويجب قضاءه وتزومه بدنة فإن لم يجد فبقرة وسبأ في إضاح البدنة في باب الدماء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى ويجب القضاء على الفور هذا إذا جامع حامدا طالما بالتحريم فإن كان ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو جوهعت المرأة مكرهة لم يفسد الحج على الأصح ولا فدية إضاحا على الأصح * النوع السابع أتلاف الصيد * فيحرم بالأحرام أتلاف كل حيوان بري وحشي أو في أصله وحشي مأكول أو في أصله مأكول وسواء المستأنس وغيره والمملوك وغيره فإن أتلفه لزمه الجزاء فإن كان مملوكا لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالك ولو توحش أنسي لم يحرم نظر الأصل ولو ولد من مأكول وغيره أو من أنسي وغيره كالنواديب الطيبي والشاة حرم أتلافه ويجب به الجزاء احتياطا ويحرم الجراد ولا يحرم السمك وصيد البحر وهو مالا يعيش إلا في البحر فأما ما يعيش في البر والبحر فحرام (وأما) الطيور المائية التي تقوص في الماء وتخرج فحرام ولا يحرم ما ليس مأكولا ولا ماهو متولد من مأكول وغيره * (فرع) * بيض الصيد المأكول ولبنه حرام ويضمنه بقيته فإن كانت البيضة مذرة فأتلفها فلا شيء عليه إلا أن تكون بيضة نعامة يضمنها بقيتها لأن فئسرها ينتفع به ولو نفر صيدا عن بيضته التي حضنها ففسدت لزمه قيمتها ولو كسر بيض صيد فيها فرخ له روح فطار وسلم فلا ضمان وإن مات فعليه مثله من النعم إن كان له مثل والأفعليه قيمته * (فرع) * كبحج - رم عليه أتلاف الصيد فيحرم عليه أتلاف أجزائه ويحرم عليه الاصطباد والاستيلاء والأصح أنه لا يملكه بالشراء والهبة والوصية ونحوها فإن قبضه بعقد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة للمالكه فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بالإرسال وإن قبضه بعقد الهبة أو الوصية فهو كقبضه بعقد الشراء إلا أنه إذا هلك في يده لم تزمه قيمته إلا دمي على الأصح لأن ما لا يضمن في العقد الصحيح لا يضمن في الفاسد كالأجارة ولو كان يملك صيدا فأحرم زال ملكه منه على الأصح ولزمه إرساله ولا يجب تقديم الإرسال على الأحرام إلا بخلاف * (فرع) * ويحرم على المحرم الأمانة على قتل الصيد بدلالة أو إمارة آلة أو بصياح ونحو ذلك فلو نفر صيدا ففتره ذلك به أو أخذه سبع أو انصدم بجبل أو شجرة ونحوها لزمه الضمان سواء قصد تنفيره أم لا ويكون في هذه التنفير حتى يعود الصيد إلى عادته في السكون فإن هلك بعد ذلك فلا ضمان ولو هلك في حال نفاذه بأفة سماوية فلا ضمان على الأصح * (فرع) * النامى والجاهل كالعالم في وجوب الجزاء ولائهم عليهما بخلاف العامد ولو صال على المحرم صيد في الحل أو في الحرم فقتله لا دفع عن نفسه فلا ضمان ولو ركب إنسان صيدا أو صال على محرم ولم يمكن دفعه إلا بقتل الصيد فقتله وجب الجزاء على الأصح لأن الذي ليس من الصيد ولو وطئ المحرم الجراء حامدا أو جاهلا فأتلفه فعليه الضمان ويأثم العامد دون الجاهل ولو عم الجراد المسالك ولم يجد بدا من وطئه فوطئه فلا ضمان عليه على الأصح وأما اضطرار الذبح صيدا لشدة الجوع جاز أكله وعليه الجزاء لأنه أتلفه لمنفعة نفسه من غير إيذاء من الصيد ولو خلصه المحرم من فم سبع أو هرة ونحوها أو أخذه ليدأبه ويتعهد فهلك في يده فلا تفرط فلا ضمان على

(قوله وسبأ في إضاح) حاصله أنه يجب بعد العجز عن البقرة سبع شياه أو سبع من سبع بدنتان فإن عجز قوم البدنة بالنقد الغالب بسبع مكة في غالب الأحوال على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره. وأحين الوجوب على ما نقله جمع متأخرون قال في الخفة وأوجه منها ما اعتبار حالة الأداء لما يأتي في الكفارات واشترى بقيتها طعاما يحجز في الفطرة وصرفه إلى مساكين الحرم ولا يتعين لكل مسكين مد لكن الأفضل أن لا يزداد كل على مدين ولا ينقص عن مد فإن عجز صام عن كل مد يوم أو يكمل المنكسر أو ابن الجمل (قوله على الأصح الخ) مقابلة الفساد فيمن أخرج البدنة والقضاء خروجا من الخلاف ويقال بنظيره في كل مسألة فيها خلاف لم يخالف سنة صحیحة أو يضعف مدركه جدا كأن يخالف قياما جليلا * (تمت) * لو أحرم نجما ما منع عقد أو حاله التزاع انعقد صحيحا لأن التزاع ليس يجمع إهاب الجمل ومدر

الاصح * (فرع) * يحرم على المحرم ان يستودع الصيد وأن يستعيره فان خالف وقبضه كان مضمونا عليه بالجزاء والقيمة للمالك فان رده للمالك سقطت القيمة ولم يسقط ضمان الجزاء حتى يرسله المالك * (فرع) * ولو كان المحرم راكب دابة فتلف صيد برفسها أو عضها أو بالث في الطريق فزلق به صيدها فله ان يضمنه ولو انفلتت الدابة فأنلفت صيدا فلا شيء عليه * (فرع) * يحرم على المحرم اكل صيد ذبحه هو أو صاده غيره له باذنه أو بغير اذنه أو امان عليه أو كان له تسبب فيه فان أكل منه عصي ولا جزاء عليه بسبب الاكل ولو صاده حلال لا للمحرم ولا تسبب فيه جازله الاكل منه ولا جزاء عليه ولو ذبح المحرم صيدا صار ميتة على الاصح فيحرم على كل أحد أكله واذا انحلال هو من احرامه لم يحل له ذلك الصيد * (فرع) * هذا الذي ذكرته نبذنا يستغنى الحاج عن معرفتها وسيأتي تمام ما يتعلق بصيد الاحرام وبصيد الحرم وأشجاره ونباته وبيان الجزاء والفدية في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فصل * هذه محرمات الاحرام السبعة وما يتعلق بها والمرأة كالرجل في جيهها الا ما استتياه من انه يجوز لها لبس الخيط وستر رأسها ويحرم عليها استزوجها ويجب على المحرم التحفظ من هذه المحرمات الا في مواضع العذر الذي نبهنا عليه وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقالنا أفندي متوهما انه بالتزام الفدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل واذا خالف اثم ووجبت الفدية وليست الفدية بمبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل بجهالة من يقول أنا أشرب الخمر وازني والحديث يرفى ومن فعل شيئا مما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجه عن أن يكون مبرورا

فصل * وما سوى هذه المحرمات السبعة لا تحرم على المحرم * فن ذلك غسل الرأس بما ينظفه من الوسخ كالسدر والخطمي وغيرهما من غير تنفشي من شعره لكن الاولى ان لا يفعل لان ذلك ضرب من الترفه والحاج أشعث أخبر (وقال) الشافعي رحمه الله تعالى فاذا غسله بالسدر والخطمي أحببت أن يقتدى ولا تجب الفدية وقال الشافعي رحمه الله تعالى واذا غسله من جنابة أحببت ان يغسله ببطون أنامله ويزال شعره من ايلة رقيقة وبشرب الماء اصول شعره ولا يحكه بأظفاره ومن ذلك غسل البدن وهو جائز للمحرم في الحمام وغيره ولا يكره وقيل يكره الحمام وله الا كئتمال بالاطيب فيه ويكره بالاعمدون التوتيا لا للحاجة فلا يكره ولا بأس بالفصد والحجامة اذا لم يقطع شعرا وله حلك شعره بأظفاره على وجه لا ينفش شعرا والمستحب ان لا يفعل فلو حلك رأسه أو لحية فسقط بحكه شعرات أو شعرة لازمت الفدية ولو سقط شعر وشك هل كان زائلا لم انتف بحكه فلا فدية على الاصح وله ان ينحى القمل من بدنه وثيابه ولا كراهة في ذلك وله قتله ولا شيء عليه بل يستحب للمحرم قتله كما يستحب لغيره ويكره للمحرم ان يفلى رأسه ولحية فان فعل فأخرج منه ما قتله وقلها تصدق ولو ببقعة نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى قال جمهور اصحابنا هذا التصديق مستحب وقال بعضهم واجب لماسفيه من ازالة الاذى عن الرأس والمحرم ان ينشد الشعر الذي لا يأنم فيه ولا يكره للمحرم والحرمة النظر في المرأة وفي قول يكره لهما * (فرع) * لا يفسد الخمر ولا العمرة بشيء من محرمات الاحرام بالجماع وحده وسواء في افسادهما بالجماع الرجل والمرأة حتى لو استدخلت المرأة ذكرنا ثم فسد جها وعمرتها

قوله فلا شيء عليه الخ اي وان فرط والفرق بينه وبين انحلال الكلب بتقصيره أن ربطه يقصده به فالبادفع الاذى فاذا انحل بتقصيره فوت الغرض بخلاف ما هنا (قوله ذبحه هو) أي لغير الاضطراب (قوله) تسبب فيه الخ (أي في اصطيداده ولو بدلالة خفية فتنبه الصائد (قوله لا للمحرم) محترز قوله له (قوله ذبح المحرم) أو الحلال في الحرم (قوله صار ميتة) ما لم يضطر أحدهما اليه (قوله أكله) بخلاف كسره بيضه وحلبه لبنه وقتله للجراد فانه لا يحرم على الغير فان حلها لا يتوقف على تركية بخلاف الحيوان فانه لا يباح الا بهما وهو ليس من أهلها لقيام معنى به (قوله الحاج) أي والمعتمر والقارن وانما عبر به لانه الغالب أو انه أراد به ما يشمل الكل اذ القارن يسمى حاجا أيضا وان زاد بالعمرة والمعتمر يسمى اذهى يسمى بجاء أصغر

الباب الثالث في دخول مكة زادها الله تعالى شرفاً وتعظيماً وما يتعلق به وفيه ثمانية فصول

(الاول في آداب دخولها) وفيه مسائل إحدى عشرة * الاولى ينبغي له بعد احرامه بالحج أو العمرة من الميقات أو غيره ان يتوجه الى مكة ومنها يكون خروجه الى عرفات فهذه هي السنة أما ما يفعله جميع العراقي في هذه الايام من عدولهم الى عرفات قبل دخول مكة اضيق وقتهم ففيه نقويت لسنن كثيرة منها هذه وطواف القدوم وتبجيل السعي وزيارة البيت وكثرة الصلاة بالمسجد الحرام وحضور خطبة الامام في اليوم السابع بمكة والمبيت بمكة الى عرفات والصلوات بها وحضور تلك المشاهد وغير ذلك مما سئذ كره ان شاء الله تعالى (المسئلة الثانية) اذ بلغ الحرم فقد استحب بعض أصحابنا ان يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمني على النار وأمنني من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلني من أوليائك وأعل طاعتك ويستحضر من الخشوع والخضوع في قلبه وجسده ما يمكنه (الثالثة) اذ بلغ مكة اغتسل بذي طوى بفتح الطاء ويجوز ضمها وكسرها وهي في أسفل مكة في صوب طريق العمرة المعتادة ومسجد عائشة رضي الله عنها فيغتسل فيه بنية غسل دخول مكة هذا ان كان طريقه على ذي طوى والاغتسل في غيرها وهذا الغسل مستحب لكل أحد حتى الحائض والنفساء والصبي وقد سبق بيانه في باب الاحرام (الرابعة) السنة ان يدخل مكة من ثنية كداء بفتح الكاف والمد وهي بأعلى مكة ينحدر منها الى المقابر واذ خرج راجعاً الى بلده خرج من ثنية كداء بضم الكاف والقصر والثوبين وهي بأصل مكة بقرب جبل قمعان والى صوب ذي طوى وذ كر بعض أصحابنا ان الخروج الى عرفات يستحب أيضاً ان يكون من هذه السفلى والثنية هي الطريق الضيقة بين جبلين (واعلم) ان المذهب الصحيح المختار الذي عليه المحققون ان الدخول من الثنية العليا مستحب لكل داخل سواء كانت في صوب طريقه أم لم تكن في طريقه فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل منها ولم تكن صوب طريقه وقد ذهب أبو بكر الصديق وجماعة من أصحابنا الخراميين الى أنه انما يستحب الدخول منها لمن كانت في طريقه وأما من لم تكن في طريقه فقالوا لا يستحب له العدول اليها قالوا وانما دخلها النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقاً وهذا ضعيف مردود والصواب أنه من مك مستحب لكل أحد (الخامسة) اختلف أصحابنا في ان الأفضل ان يدخل ماشياً أم راكباً والاصح ان المشي أفضل وعلى هذا قيل الاولى ان يكون حافياً اذ لم يجش نجاسة ولا يلحقه مشقة (السادسة) له دخول مكة ليلاً ونهاراً فقد دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاراً في الحج وليلاً في عمرة له وأبهما أفضل فيه وجهان أحدهما نهاراً والثاني هما سواء في الفضيلة (السابعة) ينبغي ان يتحفظ في دخوله من ايذاء الناس في الزجة وتلطف بمن يزاحجه ويحفظ بقلبه جلالة البقعة التي هو فيها والتي هو متوجه اليها ويمدعذر من زاحجه وما نزع الرحمة الامن قلب شقي (الثامنة) ينبغي لمن يأتي من غير الحرم ان لا يدخل مكة الا بحرمها بحج أو عمرة وهل يلزمه ذلك أم هو مستحب فيه خلاف منتشر يجمعه ثلاثة أقوال أصحابنا أنه مستحب والثاني أنه واجب والثالث ان كان ممن يكرر دخوله كالحطابين

(قوله الى مكة) بالميم والباء

اسمان للبلد وقيل بالميم للحرم

والباء للمسجد وقيل بالباء

للبيت مع المطاف وقيل

بدونه وبالميم للبلد وهي

كيفية الحرم أفضل بقساع

الارض عندنا كجمهور

العلماء رضي الله عنهم

للأحاديث الصحيحة الناصة

على ذلك قال في التحفة

وما عارضها ببعضه ضعيف

وبعضه موضوع وهذا في

غير التربة التي ضمت أعضائه

الكرية صلى الله عليه وسلم

واما هي فأفضل من مكة

اجماعاً بل من العرش (قوله

وتبجيل السعي) صريحه

يؤيد ما جرى عليه الشهاب

حجج رضي الله عنه ان السعي

بعد القدوم أفضل من

تأخيره الى ما بعد طواف

الاقاضة وخالفه رحميت

قال يسن التأخير الى عقب

طواف الاقاضة معللاً

بالخروج من خلاف من

أوجب التأخير وجوابه انه

انما سن مراعاة الخلاف

اذ لم يخالف سنة صحيحة

وهنا قد خالف فعليه صلى الله

عليه وسلم فانه صلى الله عليه

وسلم سعى بعد القدوم اه

ابن الجلال

والسقيين والصيادين ونحوهم لم يجب وان كان ممن لا يكرر دخوله كالناجرو والزائر والرسول
والنبي اذ ارجع من سفره وجب واذا قلنا يجب فله ثلاثة شروط أحدها أن يكون حرافا كان
عبدا لم يجب بلا خلاف ولو أذن له صيده في الدخول بحرما لم يلزمه * والثاني ان يحنى من خارج
الحرم أما أهل الحرم فلا احرام عليهم بلا خلاف * الثالث ان يكون آمنا في دخوله وان لا يدخل
القتال فأما دخلها خائفا من ظالم أو غريم يحبسه وهو معسر أو نحوهما ولا يمكنه الظهور لاداء
النسك أو دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق فلا يلزمه الاحرام بلا خلاف واذا قلنا يجب الدخول
بحرما فدخل غير محرم عصي ولا قضاء عليه لقوانه كما لا تقضي تحية المسجد اذا جلس قبل ان
يصليها ولا فدية عليه والاصح ان حكم دخول الحرم كحكم دخول مكة فيما ذكرناه لاشتراكهما
في الحرم (التاسعة) يستحب اذا وقع بصره على البيت ان يرفع يديه فقد جاء أنه يستحب دعاء
المسلم عند رؤية الكعبة ويقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد
من شرفه وعظمه من جهة أو اعمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأ ويضيف اليه اللهم انت
السلام ومنك السلام فحينئذ بنا بالسلام ويدعو بما احب من مهمات الآخرة والدينا واهما
سؤال المغفرة (واعلم) ان بناء البيت زاده الله شرفا رفيع يرى قبل دخول المسجد في موضع
يقال له رأس الردم اذا دخل من أعلى مكة وهناك يقف ويدعو ويغني ان يغني في وقوفه
موضعا ينادي به المارون أو غيرهم (واعلم) انه ينبغي ان يستحضر عند رؤية الكعبة ما يمكنه
من الخشوع والتذلل والخضوع فهذه عادة الصالحين وعباد الله العارفين لان رؤية البيت
تذكرو تشوق الى رب البيت (وقد حكي) ان امرأة دخلت مكة فجعلت تقول ابن بيت ربي فقيل
الآن تربيه فلما لاح لها البيت قالوا هذا بيت ربك فاشتدت نحوه فالصقت جبينها بحائط البيت
فارتفعت الامية (وعن) أبي بكر الشبلي رحمه الله تعالى انه غشي عليه عند رؤية الكعبة ثم
أفاق فأشدد هذه دارهم وأنت محب * مايقاه الدموع في الآفاق

(العاشرة) يستحب ان لا يخرج اول دخوله على استئجار منزل او حط قاش وتغيير ثياب ولا شيء
آخر غير الطواف ويقف بعض الرفقة عند متاعهم ورواحلهم حتى يطوفوا ثم يرجعوا الى
رواحلهم ومتاعهم واستئجار المنزل بل اذا فرغ من الدعاء عند رأس الردم قصد المسجد ودخله
من باب بنى شيبة والدخول من باب بنى شيبة مستحب لكل قادم من اى جهة كان بلا خلاف
ولو قدمت امرأة جيلة او شريفة لا تبرز لرجال استحب لها ان تؤخر الطواف ودخول المسجد
الى الليل ويقدم رجله اليمنى في الدخول ويقول اعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه
القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم افقر
لى ذنوبي واقض لى ابواب رحمتك واذا خرج قدم رجله اليسرى وقال هذا الا انه يقول واقض لى
ابواب فضلك وهذا الذكر والدعاء مستحب فى كل مسجد وقد وردت فيه احاديث فى الصحيح
وخبره يعلق منها ما ذكرته وقد اوضحتهما فى كتاب الاذكار الذى لا يستغنى طالب الآخرة عن
مثله (الحادية عشرة) اذا دخل المسجد ينبغي أن لا يشتغل بالصلاة تحية المسجد ولا غير هابل يقصد
الجر الاسود ويدأ بطواف القدوم وهو تحية المسجد الحرام والطواف مستحب لكل داخل
بحرما كان او غير محرم الا اذا دخل وقد خاف فوت الصلاة المكتوبة او فوات الوتر او سنة الفجر

قوله واذا قلنا يجب) اى
على الثاني وأحد شق
الثالث (قوله فان كان
عبدا) اى رقيقا كله أو
بعضه (قوله بلا خلاف
الخ) اذ لم يذهبوا كوا حرمه
الحرم (قوله ولا فدية عليه
الخ) قال فى المنح وهذا من
الشواذ لان كل من ترك
نسكا واجبا عليه فعليه
القضاء والكفارة الا
هذا (قوله والاصح الخ)
هذا مستأنف وليس من
تفريعات الضعيف ولذا
قال ابن علان والاصح ان
حكم دخول الحرم فى
الخلاف فى وجوب الاحرام
ونديه كحكم الخ ومقابل
الاصح له ان يفرق بأن مكة
امتازت بأحكام فلم يلزم
الحاق الحرم بها ههنا ايضا
(قوله ويقول) اى ثم (قوله
وعظمه) المروى وكرمه
بدل وعظمه (قوله انت
السلام) اى ذو السلامة
مما لا يليق بك (قوله ومنك
السلام) اى السلامة من
الآفات (قوله ربنا) اى
اى ياربنا (قوله بالسلام) اى
الامن مما اجتنبناه والعفو
عما اقترناه

(قوله في المكتوبة الخ)

ليست بقيد بل مثلها
ما سئلت فيه الجماعة من
النفل كالعيد وكخوف
فوتها قرب اقامتها بحيث
لا يفرغ من الطواف قبل
فراغها بل بعده ومعه
وحينئذ يصلي تحية المسجد
ان فرغ منها قبل الاقامة
والا بان قربت جدا انتظرها
واقفا (قوله على الطواف)
أى ولو كان وقت الصلاة
المكتوبة والفائضة
موسعا والفائضة المنذورة
كال مكتوبة (قوله مكتوبة)
أى اذا صلاها منفردا أو
جماعة في مثلها كما به عليه
في شرح العباب (قوله واو
دخل الخ) علم أنه لا يسن
للقادم الا ان يتمكن منه
ولم يقيم الا ان اراده (قوله
ثلاثة أطوفة) بل أربعة
بالنسبة لبعض أفراد
الجماع (قوله طواف
الوداع الخ) أى الواجب
وطواف الوداع المسنون
أى فالمفعول قبل ذلك يقع
عن الافاضة ان لم يكن فعل
والا وقع نفلا (قوله ولا غيره)
كغيره من بقية الاركان
(قوله ركن) اتفاقا
بل اجماعا

أو غير هامن السنن الرتبة أو فوت الجماعة في المكتوبة وان كان وقتها واسعا أو كان عليه فائضة
مكتوبة فانه يقدم كل ذلك على الطواف ثم يطوف ولو دخل وقد منع الناس من الطواف صلى
تحية المسجد (واعلم) ان في الحج ثلاثة أطوفة طواف القدوم وطواف الافاضة وطواف
الوداع ويشترع له طواف رابع وهو النطوع به غير هذه الثلاثة كما يأتى ان شاء الله تعالى أنه
يستحب الاكثر من الطواف (فأما طواف القدوم) فله خمسة أسماء طواف القدوم والقادم
والورود والوارد وطواف التلبية (وأما) طواف الافاضة فله أيضا خمسة أسماء طواف
الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الركن وطواف الصدر بفتح الصاد والذال
(وأما) طواف الوداع فيقال له أيضا طواف الصدر ومحل طواف الافاضة بعد الوقوف
ونصف ليلة النحر وطواف الوداع عند اعادة السفر من مكة بعد قضاء جميع المناسك (ثم اعلم)
ان طواف القدوم سنة ليس بواجب فلو تركه لم يلزمه شيء وطواف الافاضة ركن لا يصح الحج
الا به ولا يجزى بدم ولا غيره وطواف الوداع واجب على الاصح وليس بركن وعلى قول هو سنة
كالقدوم وسأنى ايضا ح هذا كله في موضعه ان شاء الله تعالى (واعلم) ان طواف القدوم انما
يتصور في حق مفرد الحج وفي حق القارن اذا كانا قد أحرم من غير مكة ودخلا قبل الوقوف
فأما المبكى فلا يتصور في حقه طواف قدوم اذا لا قدوم له (فأما) من أحرم بالعمرة فلا يتصور
في حقه طواف قدوم بل اذا طاف عن العمرة أجزأه عنها وعن طواف القدوم كما تجزى الفريضة
عن تحية المسجد حتى لو طاف بالمعتمر بنية القدوم وقع من طواف العمرة كما لو كان عليه حجة
الاسلام وأحرم بتطوع يقع عن حجة الاسلام (وأما) من لم يدخل مكة قبل الوقوف فليس
في حقه طواف القدوم بل الطواف الذى يفعله بعد الوقوف هو طواف الافاضة فلو نوى به
القدوم وقع من طواف الافاضة ان كان دخل وقتها كما قلنا في المعتمر

(الفصل الثانى في كيفية الطواف) * فاذا دخل المسجد فليصد الجرا الاسود وهو في الركن
الذى بلى باب البيت من جانب المشرق ويسمى الركن الاسود ويقال له ولركن اليماني الركنان
اليمانيان وارتفاع الجرا الاسود من الارض ثلاثة أذرع الاسبع أصابع ويستحب أن يستقبل
الجرا الاسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدا بالمزاحمة فيستلمه ثم يقبله من غير صوت يظهر
في القبله ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ثم يتدنى الطواف ويقطع النابذة
في الطواف كما سبق ويستحب أن يضطبع مع دخوله في الطواف فان اضطبع قبله بقليل فلا بأس
والاضطباع أن يجعل الرجل وسط رداءه تحت منكبه اليمين عندابطه ويطرح طرفه على
منكبه اليسر ويكون منكبه اليمين مكشوبا والاضطباع مأخوذ من الضبع باسكان الباء
وهو العضد وقيل وسط العضد وقيل ما بين الابط ونصف العضد (وكيفية) الطواف ان
يحاذى بجميعه جميع الجرا الاسود فلا يصح طوافه حتى يمر بجميع بدنه على جميع الجرا وذلك
بأن يستقبل البيت ويقف على جانب الجرا الذى الى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الجرا
عن يمينه ويصير منكبه اليمين عند طرف الجرا ثم ينوى الطواف لله تعالى ثم يمشى مستقبلا الجرا
مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الجرا فاذا جاوزه انفلت وجعل يساره البيت ويمينه الى خارج
ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الجرا ثم يمشى هكذا تلقاء وجهه طائفا حول البيت

أجمع فيرم على الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب سمي بذلك لان الناس يلتمونه عند الدماء
ثم يمر الى الركن الثاني بعد الأسود ويسمى الركن العراقي ثم يروى الحجر بكسر الحاء وسكون
الجيم وهو في صوب الشام والمغرب فيمشي حوله حتى ينتهي الى الركن الثالث ويقال له هذا
الركن والذي قبله الركنان الشاميان وربع قبل الغريبان ثم يدور حول الكعبة حتى ينتهي الى
الركن الرابع المسمى بالركن اليمني ثم يمر منه الى الحجر الأسود ويفصل الى الموضع الذي بدأ منه
فيكمل له حينئذ طوفة واحدة ثم يطوف كذلك حتى يكمل سبع طوافات وكل مرة طوفة والسبع
طواف كامل وكره الشافعي رحمه الله تعالى أن يسمى الطواف شوطا ودورا وقد روى كراهته
عن مجاهد رحمه الله تعالى وقد ثبت في صحيح البخاري ومسلم رحمه الله تعالى عن ابن عباس
رضي الله عنهما تسمية الطواف شوطا والظاهر أنه لا كراهية فيه والله تعالى أعلم هذه صفة
الطواف الذي اذا اقتصر عليها صح طوافه وبقيت من صفته المكملات أفعال وأذكاره كرها
ان شاء الله تعالى في سنن الطواف (واعلم) ان الطواف يشتمل على شروط وواجبات لا يصح
الطواف بدونها وعلى سنن يصح بدونها اما الشروط والواجبات فتمايزت في بعضها
* (الواجب الاول) * ستر العورة والطهارة عن الحدث وعن النجاسة في البدن والثوب
والمكان الذي يطؤه في مشيه فلو طاف مكشوف جزؤ من عورته أو محدثا أو عليه نجاسة غير
معتوه عنها أو وطئ نجاسة في مشيه فامدا أو ناسيا لم يصح طوافه ومن طاف من النساء
الحرائر مكشوفة الرجل أو شيء منها أو طافت كاشفة جزء من رأسها لم يصح طوافها حتى لو
ظهرت شعرة من شعر رأسها أو ظفر رجلها لم يصح طوافها لان ذلك عورة منها يشترط ستره في
الطواف كما يشترط في الصلاة واذ طافت هكذا ورجعت فقد رجعت بغير حج صحيح لها ولا
عمره (واعلم) أن عورة الرجل والامة ما بين المرأة والركبة وعورة الحرة جميع بدنها الا الوجه
والكفين هذا هو الاصح وما نعيم به البلوى في الطواف ملامسة النساء للزوجة فينبغي للرجل ان لا
يزاحجن ولها ان لا تزاحم الرجال خوفا من انتقاض الطهارة فان لمس احدهما بشرة الآخر
بشترته انتقض طهور اللباس وفي الملبوس قولان للشافعي رحمه الله تعالى أحدهما عند أكثر
أصحابه أنه ينتقض وضوؤه وهو نصه في أكثر كتبه والثاني لا ينتقض واختاره جماعة
قليلة من أصحابه والختار الاول فأما اذا لمس شعرها أو ظفرها أو سننها أو لبس بشرتها بشعره أو
ظفره أو سننه فلا ينتقض ولو تصادما فالتقت البشرتان دفعة واحدة فليس فيهما ملبوس
بل ينتقض وضوؤهما جميعا بالاخلاق ولو كانت الملبوسة عن محرم عليه نكاحها على التأيد
بقراءة أو رضاع أو مصاهرة لم ينتقض وضوؤه أحد منهما بل لبس البشرة على الاصح وسواء
في الانتقاض بلامسة الأجنبية الجميلة والقبیحة والشابة والعجوز ولا يضر لمسها فوق حائل
من ثوب رقيق أو غيره ولو كان بشهوة ولا ينتقض لبس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حدا
بشتمان فيه * (فرع) * وما عمت به البلوى غلبة النجاسة في موضع الطواف من جهة الطير
وغيره وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين المطلعين أنه يعني عنها وينبغي أن يقال
يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك كما عني عن دم القمل والبراغيث والبق وونيم الذباب وهو
رواه وكما عني عن الاثر الباقي بعد الاستنجاء بالحجر وكما عني عن القليل من طين الشوارع الذي

(قوله بعد الأسود) صفة
للركن (قوله الركن
العراقي) نسبة للعراق لانه
بجذائه (قوله الثالث) المسمى
بالغربي (قوله الغريبان)
تغليباً وصفاً أحدهما على
وصف الثاني (قوله حينئذ
أى حين انتهائه لمبدئه) قوله
الشافعي (أى تنزيها وتبعه
بعض الاصحاب) قوله عن
مجاهد (حيث قال وأكره
ما كرهه مجاهد لان الله
تعالى سماه طوافاً فقال تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق
ووجه الكراهة أن الشوط
الهلاك فهو ككراهية
العقيقة من العقوق (قوله
وقد ثبت) دليل عدم
الكراهة (قوله والظاهر
أنه لا كراهية فيه) لعدم
ورود النهي عنه والظاهر
أن الشافعي رضي الله عنه
لم يرد بالكراهية الا أنه
ينبغي التزم من التلفظ بها
لاشعار اللفظ بما لا ينبغي
ويؤيده أنه صلى الله عليه
وسلم كان يحب الفأل
الحسن ويكره ضده

تبعنا بحجاسته وكما عني عن الجماعة التي لم يدركها الطرف في الماء والثوب على المذهب المختار
ونظرا ما أشرت اليه أكثر من أن تحصر وموضعها في كتب الفقه وقد مثل السيد الجليل
المتقي على جلالته وأمانته وورعه وزهاده وإطلاعه على الفقه وهو الشيخ أبو زيد المروزي إمام
أصحابنا الخراسانيين عن مسألة من هذا النحو فقال بالعفو وقال الأمر إذا ضاق اتسع كأنه
مستعمل من قول الله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج ولأن محل الطواف في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم ومن بعدهم من خلفهم لم يزل على هذا
الحال ولم يمنع أحد من الطواف لذلك ولا أزم النبي صلى الله عليه وسلم ولا من بعده به من
بعده أحد بتطهير المطاف من ذلك ولا أمره بأعادة الطواف لذلك والله تعالى أعلم* (الواجب
الثاني) * أن يكون الطواف في المسجد ولا بأس بالحائض بين الطائفتين والبيت كالسقاية
والسواوي ويحوز الطواف في أخريات المسجد وفي أروقته وعند بابيه من داخله وعلى أسطحه
لا خلاف في شيء من هذا لكن قال بعض أصحابنا بشرط صحة الطواف أن يكون البيت
أرفع بناء من السطح كما هو اليوم حتى لو رفع سقف المسجد فصار سطحه أعلى من البيت لم يصح
الطواف على هذا السطح وأنكره عليه الإمام أبو القاسم الرافعي وقال لا فرق بين علوه
وانخفاضه قال أصحابنا ولو وسع المسجد اتسع المطاف فيصح الطواف في جميعه وهو اليوم
أوسع مما كان في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادات كثيرة كما سيأتي بيانه إن شاء الله
تعالى في الباب الخامس واتفقوا على أنه لو طاف خارج المسجد لم يصح طوافه بحال والله تعالى
أعلم* (الواجب الثالث) * استكمال سبع طوافات فلو شك لزومه الأخذ بالقل ووجب الزيادة حتى
يتيقن السبع إلا أن شك بعد الفراغ منه فلا يلزمه شيء* (الواجب الرابع) * الترتيب وهو في أمرين
(أحدهما) أن يبتدئ من الحجر الأسود فيمجم بجميع بدنه على جميعه على الصفة التي ذكرناها ولو
ابتدأ بغير الحجر الأسود لم ير عليه بجميع بدنه لم يحسب له تلك الطوفة حتى ينتهي إلى محاذاة
الحجر الأسود فيجعل ذلك أول طوافه ويلغو ما قبله فافهم هذا فإنه مما يغفل عنه ويفسد بسبب إهماله
حج كثير من الناس* (والأمر الثاني) * أن يحول في طوافه البيت عن يساره كما سبق بيانه فلو
جعل البيت عن يمينه ومر من الحجر الأسود إلى الركن الثاني لم يصح طوافه ولو لم يحول البيت
على يمينه ولا على يساره بل استقبله بوجهه وطاف معتزضا وجعل البيت على يمينه ومشى فمقرى
إلى جهة الملتزم والباب لم يصح طوافه على الأصح وكذا لو مر معتزضا مستديرا لم يصح على
الصحيح وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه وأما من أنه يمر في ابتداء الطواف
على الحجر الأسود مستقبلا فيقع الاستقبال قبالة الحجر الأسود لا غير وذلك مستحب في الطوفة
الأولى خاصة دون ما بعدها وتركه في الأولى فربما الحجر وهو على يساره وسوى بين الأولى وما
بعدها جاز ولكن فوت هذا الاستقبال المستحب ولم يذكر جماعة من أصحابنا هذا الاستقبال
وهو غير الاستقبال المستحب عند تلقاء الحجر قبل الطواف فإن ذلك مستحب لا خلاف فيه وسنة
مستقلة (الواجب الخامس) أن يكون في طوافه خارجا بجميع بدنه عن جميع البيت فلو طاف
على شاذروان البيت أو في الحجر لم يصح طوافه لأنه طاف في البيت لا بالبيت وقد أمر الله تعالى
بالطواف بالبيت والشاذروان والحجر من البيت (أما الشاذروان) فهو القدر الذي ترك من

(قوله المختار) أي وأو كانت
من مغلف وجري عليه مر
وقيد حج العفو عنها بكونها
من غير مغلف وليس لهعله
فيها مدخل (قوله وورعه
هو ترك ما لا بأس به حذرا مما
به بأس وقيل هو ترك ما فوق
الحاجبة من الأضرار
(قوله الطواف لذلك) قال
ابن الجلال ما ذكره هو المعتمد
وجرى عليه المتأخرون
كابن الرفعة والسبكي
والاذري لكن محله إذا لم
يكن رطبا أو أومأ به أو
يأبسا وتعمد وضعه وله عنه
مندوحة والأضر (قوله
والسواوي) أي وجدار بني
في المسجد محيط بالكعبة
وإن لم يرها من خلفه ولم
ينفذ إليها لأنه لم يخرج عن
مسجد الكعبة اه ابن
الجلال (قوله أسطحه) لأنه
في المسجد (قوله لكن)
هو استدراك من عموم

عرض الاساس خارجا عن عرض الجدار مرتفعا عن وجهه الارض قدر ثلثي ذراع قال أبو
الوليد الازرق في كتابه في تاريخ مكة طول الشاذروان في السماء ستة عشر اصبعاً وعرضه ذراع
قال والذراع أربع وعشرون اصبعاً قال أصحابنا وغيرهم من العلماء هذا الشاذروان جزء من
البيت نقصته قريش من أصل الجدار حين بنوا البيت وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر
عند الحجر الأسود وقد أحدث في هذه الازمان عنده شاذروان ولوطاف خارج الشاذروان
وكان يضع احدى رجله عليه أحياناً على الشاذروان ويقف بالآخرى لم يصح طوافه ولوطاف خارج
الشاذروان ولمس يده الجدار في موازاة الشاذروان أو غيره من اجزاء البيت لم يصح طوافه
أيضاً على المذهب الصحيح الذي قطع به الجماهير لأن بعض بدنه في البيت وينبغي أن يتنه هنا
لدقيقة وهي أن من قبل الحجر الأسود فرأه في حد التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقر
قدمه في موضعها حتى يفرغ من التقبيل ويمتد قائماً لأنه لو زالت قدماء من موضعها
الى جهة الباب قليلاً ولو قدر بعض شهر في حال تقبيله ثم لم يفرغ من التقبيل اعتدل عليها
في الموضع الذي التا اليه ومضى من هناك في طوافه لكان قد قطع جزءاً من طوافه وبدنه في
هواء الشاذروان فتبطل طوافه تلك وأما الحجر فهو محوط مدور على صورة نصف دائرة وهو
خارج عن جدار البيت في صوب الشام وهو كله أو بعضه من البيت تركته قريش حين بنت
البيت وأخرجته عن بناء ابراهيم صلى الله عليه وسلم وصار له جدار قصير واختلف أصحابنا
في الحجر فذهب كثيرون الى ان ستة أذرع منه من البيت وما زاد ليس من البيت حتى لو اتقنم
جدار الحجر ودخل منه وخلف بينه وبين البيت ستة أذرع صح طوافه وبعضهم يقول سبع
أذرع وبهذا المذهب قال الشيخ أبو محمد الجويني من أئمة أصحابنا وولده امام الحرمين والغوى
وزعم الامام أبو القاسم الراغب أنه الصحيح ودليل هذا المذهب ما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة
رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستة أذرع من الحجر من البيت وفي رواية له
ان من الحجر قريباً من سبعة أذرع من البيت والمذهب الثاني انه يجب الطواف بجميع الحجر
فلوطاف في جزء منه حتى على جدار لم يصح طوافه وهذا المذهب هو الصحيح وعليه نص
الشافعي رحمه الله تعالى وبه قطع جماهير أصحابنا وهذا هو الصواب لأن النبي صلى الله عليه
وسلم طاف خارج الحجر وهكذا الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة فمن بعدهم وأما حديث
عائشة رضي الله عنها فقد قال الشيخ الامام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى قد اضطربت
فيه الروايات ففي رواية في الصحيحين الحجر من البيت وروى ستة أذرع من الحجر من البيت
وروى ستة أذرع أو نحوها وروى خمسة أذرع وروى قريباً من سبع أذرع قال وإذا اضطربت
الروايات تعين الأخذ بما كثره ليسقط الفرض يمين قلت وأوسلم أن بعض الحجر ليس من البيت
لا يلزم منه أنه لا يجب الطواف خارج جميعه لأن المعتقد في باب الحج الاقتداء بفعل النبي صلى
الله عليه وسلم فيجب الطواف بجميعه سواء كان من البيت أم لا والله تعالى أعلم ﴿ فرع ﴾ *
في صفة الحجر ذكر أبو الوليد الازرق في كتاب تاريخ مكة الحجر ووصفه وصفاً واضحاً فقال هو
ما بين الركن الشامي والغربي وأرضه مفروشة برخام وهو مستو بالشاذروان الذي تحت ازار
الكعبة وعرضه من جدار الكعبة الذي تحت الميراب الى جدار الحجر سبع عشرة ذراعاً وثمان

(قوله مرتفعا) حال من
الضمير في ترك (قوله ذراع)
محيطاً بجوانب الثلاثة حتى
عند الحجر الأسود (قوله
الازرق) نسبة لجدده
الازرق (قوله طول) أي
سمكه (قوله في السماء) أي
صاعداً في جهتها (قوله
وعرضه أي من أثر المبني
للكعبة (قوله ذراع) أي
شرعي (قوله والذراع) أي
المحدود به العرض (قوله
نقصته) أي تركته
(قوله بنوا البيت) أي في
عهد النبي صلى الله عليه
وسلم قبل نبوته (قوله الحجر
الاسود) أي ترك بناؤه ثم
ليتمسك تقبيل الحجر الاسود
ثم خشى توهم عدمه ثم
فبطوف الطائف فتبطل
طوافه فأعيد كما قال المصنف
وقد أحدث الخ (قوله ولو
طاف خارج الشاذروان
وكان يضع احدى رجله
أحياناً على الشاذروان
ويقف بالآخرى لم يصح
طوافه) أي ما نفي به من فعل
المبطل فليعد كما مضى

أصابع وذرع مابين بابي الحجر عشرون ذراعا وعرضه اثنان وعشرون ذراعا وذرع جداره من داخله في السماء ذراع وأربع عشرة اصبعاً وذرع مابين الباب الذي يلي المقام ذراع وعشر أصابع وذرع جداره الغربي في السماء ذراع وعشرون اصبعاً وذرع جدار الحجر من خارج مابين بابي الركن الشامي ذراع وستة عشر اصبعاً وطوله من وسطه في السماء ذراعتان وثلاث أصابع وعرض الجدار للحجر ذراعتان الا اصبعين وذرع تدوير الحجر من داخله ثمان وثلاثون ذراعا وذرع تدويره من خارج أربعون ذراعا وست أصابع وذرع طوفة واحدة حول الكعبة والحجر مائة ذراع وثلاث عشرون ذراعا واثنان عشرة اصبعاً وهذا آخر كلام الازرق رحمه الله تعالى وهذا الفرع مما يحتاج الى معرفته (الواجب السادس) نية الطواف فان كان الطواف في غير حج وعمره فلا يصح الا بالنية بلا خلاف وان كان في حج أو عمره فلا ولي ان ينوي فان لم ينو صح طوافه على الاصح لان نية الحج تشمله كما تشمل الوقوف وغيره واذا قلنا بالاصح ان النية لا تجب فلا يصح أنه يشترط أن لا يصرفه الى غرض آخر من طلب غريم ونحوه فلو صرفه لا يصح طوافه وقيل يصح **فرع** او حمل رجل محرم من صبي أو مريض أو غيرهما وطاف به فان كان الطائف حلالاً أو محرماً فطاف عن نفسه حسب الطواف للحمول بشرطه وان كان محرماً لم يطف عن نفسه نظر ان قصد الطواف عن نفسه فقط أو عنهما أو لم يقصد شيئاً وقع عن الحامل وان قصد من الحمول وقع عن الحمول على الاصح وقيل عن الحامل وقيل عنهما وسواء في الصبي المحمول حمله ولبه الذي أحرم عنه أو حمله غيره أو حمل محرماً وطاف بهما وهو حلال أو محرماً طاف عن نفسه وقع عن المحمولين جميعاً كما لو طاف على دابة (الواجب السابع والواجب الثامن) الموالاة بين الطوافات والصلاة بعد الطواف والاصح انها ستان وفي قول واجبتان وسيأتي أيضاً جهما في الستين ان شاء الله تعالى (أما سنن الطواف وآدابه فثمان) احداها ان يطوف ماشياً فان طاف راكباً لعذر يشق معه الطواف ماشياً أو طاف راكباً لظهور ويستفتي ويقتهدي بفعله جاز ولا كراهة فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف راكباً في بعض أطوفته وهو طواف الزيارة ولو طاف راكباً بلا عذر جاز أيضاً قال أصحابنا ولا يكره قال امام الحرمين وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها للمسجد شيء فان أمكن الاستيثاق فذلك والا فادخالها مكروه (الثانية) الاضطباع الذي سبق بيانه مستحب الى آخر الطواف وقيل يستدعيه بعد الطواف في حال صلاة الطواف وما بعده الى فراغه من السجى والاصح أنه اذا فرغ من الطواف أزال الاضطباع وصلى فاذا فرغ من الصلاة أعاد الاضطباع وسعى مضطبعا وانما يضطبع في الطواف الذي برمل فيه ومالارمل فيه لا اضطباع فيه وسيأتي بيان الطواف الذي فيه الرمل ان شاء الله تعالى الا أنه بسن الاضطباع في جميع الطوافات السبع والرمل يختص بالثلاث الاول والصبي كالبالغ في استحباب الاضطباع على المذهب المشهور ولا تضطبع المرأة لان موضع الاضطباع منها عورة (الثالثة) الرمل بنفع الرأ والميم وهو الامراع في المشي مع تقارب الخطا دون الوثوب والعدو ويقال له الخبب قال أصحابنا ومن قال انه دون الخبب فقد غلط والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الاول ويسن المشي على الهيئة في الاربع الاخيرة والصحيح من القولين أنه يستوعب البيت بالرمل وفي قول ضعيف لا برمل بين الركنين اليمانيين وان ترك الرمل في الثلاث

(قوله وطوله) اي سمكه
(قوله في السماء) اي في جهتها (قوله ذراعتان) اي من جميع جهاته (قوله من الباب الشرقي للباب الغربي) قوله تدوير الخ) هو تقريب اي قريب من التدوير والا فهو مضلع ومثله يقال في قوله السابق نصف دائرة (قوله طوفة) أي مرة من السبع الطوافات (قوله والحجر) أي بقربهما (قوله نية الطواف الخ) المراد بالنية المذكورة سواء وجبت أو سدت قصد الفعل عنه أما مطلق قصد أصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف النسك ولذلك قال ابن علان ما قصد الفعل فواجب فيه مطلقا واما التعيين فقيما عدا طواف النسك لاستحباب نية على نية وأما قصد القرضية ففي الطواف المنذور

الاول لم يقضه في الاربع الاخيرة لان السنة في الاخيرة المشى على الهيئة فان كان راكباً حرك دابته في موضع الرمل وان خله انسان رمل به الحامل ولا ترمل المرأة بحال واعلم ان القرب من البيت يستحب في الطواف ولا ينظر الى كثرة الخطا وتباعد فلو تعذر الرمل مع القرب للزخعة فان كان يرجو فرجة وقف لها ليرمل فيها ان لم يؤذ بوقوفه أحد او ان لم يرجعها للحفاظ على الرمل مع البعد عن البيت أفضل من القرب بلا رمل لان الرمل شعار مستنقل ولان الرمل فضيلة تتعلق بنفس العبادة والقرب فضيلة تتعلق بموضع العبادة والمتعلق بنفس العبادة أولى بالمحافظة ألا ترى ان الصلاة بالجماعة في البيت أفضل من الانفراد في المسجد ولو كان اذا بعد رقع في صف النساء فاقرب بلا رمل أولى من البعد اليهن مع الرمل خوفاً من انتقاض الوضوء ومن الفتنة بهن وكذا لو كان بالقرب ايضاً نساء وتعذر الرمل في جميع المطاف لخوفه الملامسة فترك الرمل أولى ومتى تعذر الرمل في الجميع استحب ان يترك في مشيه ويشير الى حركة الرمل ويظهر من نفسه انه لو امكنه الرمل لرمى قال اصحابنا رحمهم الله تعالى ولا خلاف انه لا يشرع الرمل الا في طواف واحد من أطوفة الحج وفي ذلك الطواف قولان أصحهما عند الجمهور انه انما يسن في طواف يستعقب السعي والثاني يسن في طواف القدوم كيف كان فحصل من القولين انه لا يرمل في طواف الوداع ولا خلاف وكذا يرمل من لم يدخل مكة الا بعد الوقوف بلا خلاف في طواف الافاضة لان طواف القدوم في حقه اندرج في طواف الافاضة وكذا يرمل مرقم مكة معتمر الوقوع طوافه مجزئاً عن القدوم واستعقابه السعي ولو طاف للقدوم ولم ير السعي بعد رمل على القول الثاني ولا يرمل على القول الاول الاصح بل يرمل عقيب طواف الافاضة لاستعقابه السعي واذا طاف للقدوم ورمل وسعى بعده لا يرمل في طواف الافاضة ولو طاف للقدوم ورمل وسعى عقبه فهل يرمل في الافاضة أم لا فيه وجهان وقيل قولان أصحهما لا يرمل لانه ليس مستعقبا سعي او طواف ورمل ولم يسع فالصحح الذي عليه الجمهور انه يرمل في الافاضة لاستعقابه السعي أما المكي المشي عجه من مكة فهو على القولين الاصح انه يرمل لاستعقابه السعي والثاني لا لعدم القدوم وأما الطواف الذي هو غير طوافي القدوم والافاضة فلا يسن فيه الرمل والاضطباع بلا خلاف سواء كان الطائف حاجاً أو معتمراً أو غيرهما (واعلم) ان ما ذكرناه من استحباب القرب من البيت في الطواف هو في حق الرجل وأما المرأة فيستحب لها أن لا تذهب منه بل تكون في حاشية المطاف ويسن لها أن تطوف ليلاً لانه أستر لها وأصون لها وغيرها من الملامسة والفتنة فان كان المطاف خالياً عن الناس استحب لها القرب كالرجل (الرابعة) استلام الحجر الاسود وتقبيله ووضع الجبهة عليه وقد سبق بيان ذلك ويستحب أيضاً أن يستلم ركن اليماني ولا يقبله لكن يقبل يده الذي استلمه بها ويكون تقبيلها بعد الاستلام بها هـ ذاهو الصحيح الذي قاله الجمهور اصحابنا وقال امام الحرمين ان شاء الله تعالى ثم استلم بها وان شاء استلم ثم قبلها والمختار مذهب الجمهور وذكر القاضي ابو الطيب انه يستحب الجمع بين الحجر الاسود والركن الذي هو فيه في الاستلام والتقبيل واتفقوا على انه لا يقبل ولا يستلم الركنتين الاخرين وهما الشاميان لانهما ليسا على قواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسود واليماني ويستحب استلام الحجر الاسود وتقبيله واستلام اليماني وتقبيل اليد بعده عند محاذاتهما

(قوله أفضل من القرب الخ)
محله ان أمن لمس نساء ناقضا
أولم يختلط بهن اختلاطا
يخشى منه فتنة وان أمن
اللمس ولم يعذب بحيث يكون
طوافه وراء زمزم والمقام
والاقرب بالرمل اه ابن
الجمال (قوله في المسجد) او
المساجد الثلاثة على المعتد
خلافاً للمتولى وعلمه بأن
المضاعفة فيها تزيد على
المضاعفة في غيرها ويؤيد
الاول قاعدة ان فضل
الاتباع برؤي على فضل
المضاعفة اه ابن علان
(قوله وتعذر الرمل في جميع
المطاف) خرج به ما لو تيسر
في بعضه فانه يفعل في ما تيسر
فيه لان الميسور لا يسقط
بالعسر (قوله ليرمل) ويرمل
الحامل بحمله وظاهر كما
قال في شرح المختصر توجه
الطلب الى الحامل وليس
ببعيد ويحرك الراكب دابته

في كل طوفة وهو في الاونار آكد لانهما أفضل فان منعه زحمة من التقبل اقتصر على الاستلام
فان لم يمكنه أشار اليه بيده أو بشئ في يده ثم قبل ما أشار به ولا يشير بالقم إلى التقبل ولا يستحب
للنساء استلام ولا تقبل الا في الليل عند خلو المطاف (الخامسة) الا ذكر المستحبة في الطواف
يستحب أن يقول عند استلام الحجر الاسود أولا وعند ابتداء الطواف أيضا بسم الله والله أكبر
الهم أيماننا بك وتصديقنا بكتابتك ووفاء بمهدك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
ويأتي بهذا الدعاء عند محاذاة الحجر الاسود في كل طوفة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويقول الله
أكبر ولا اله الا الله قال وان ذكر الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فحسن قال
واحباب أن يقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً قال ويقول
في الاربعة الاخيرة اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم وأنت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار وقد ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله
عنه قال كان أكردهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقتنا عذاب النار قال الشافعي رحمه الله تعالى هذا أحب ما يقال في الطواف وقال واحب
ان يقال في كله قال أصحابنا وهو فيما بين الركن اليماني والاسود آكد ويدعو فيما بين طوافه
بما أحب من دين ودنيا لنفسه ولما أحب للمسلمين عامة ولودعا واحداً وأمن جماعة فحسن
وينبغي الاجتهاد في ذلك الموطن الشريف وقد جاء عن الحسن البصري رحمه الله تعالى انه
قال في رسالته المشهورة إلى أهل مكة ان الدعاء يستحب هنالك في خمسة عشر موضعاً في الطواف
وعند الملتزم وتحت الميراب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام
وفي عرفات وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات الثلاثة ومذهب الشافعي رحمه الله تعالى انه
يستحب قراءة القرآن في طوافه لانه موضع ذكر والقرآن اعظم الذكر قال أصحابنا وقراءة
القرآن في الطواف أفضل من الدعاء غير المأثور واما المأثور فهو أفضل منها على الصحيح وقال
أبو عبد الله الحلي من أصحابنا لا يستحب القراءة في الطواف والصحيح ما قدمناه قال الشيخ أبو محمد
الجويني ويحرص على أن يتختم في أيام الموسم في طوافه خمسة (السادسة) الموالين الطوافات
سنة مؤكدة ليست بواجبة على الأصح وفي قول هي واجبة فينبغي ان لا يفرق بينها بشئ سوى
تفريق يسير فان فرق كثيراً وهو ما يظن الناظر اليه انه قطع طوافه أو فرغ منه فالاحوط ان
يستأنف ليخرج من الخلاف وان بنى على الاول ولم يستأنف جاز على الأصح واذا أحدث في
الطواف عمداً أو غير عمد وتوضأ وبنى على ما فعل جاز على الأصح والاحوط الاستئناف واذا
أقيمت الجماعة المكتوبة وهو في الطواف أو عرضت حاجة ماسة قطع الطواف لذلك فاذا فرغ
بنى والاستئناف أفضل ويكره قطعه بلا سبب وهو مثل هذا حتى يكره قطع الطواف المفروض
لصلاة جنازة أو صلاة نافلة راتبة (السابعة) أن يكون في طوافه خاضعاً متخضعاً حاضر القلب
ملازم الادب بظاهره وباطنه وفي حركته ونظره وهيئته فان الطواف صلاة فينبغي أن يتأدب
بآدابها ويستشعر بقلبه عظمة من يطوف بينه ويكره له الاكل والشرب في الطواف وكرهه
الشرب أخف ولو فعلهما لم يطل طوافه ويكره أن يضع يده على فمه كما يكره ذلك في الصلاة الآن
بحناج اليه أو يتأهب فان السنة وضع اليد على الفم عند التأهب ويستحب أن لا يتكلم فيه

قوله آكد) وآكدها الاولى
والاخيرة وهل الاولى آكد
لشرفها ببدء أو الاخيرة
لوقوع الختم بها أو بهما
سواء الا قرب الثالث
للمعارض (قوله لم يمكنه)
أي الاستلام باليد فنحو
عود ثم قبل ما أشار به
من يد ونحو العود فلن عجز
عن الاستلام مطلقاً أشار
بيده الخ (قوله في يده)
أي من نحو عود بعد العجز
عن الإشارة باليد (قوله
بالمطاف) والمراد بخلو
المطاف خلوه من ناحية
الاستلام فقط بأن تأمن
بجى ونظر رجل غير محرم
من تلك الناحية ليلاً أو
نهاراً وتعتبره بالليل للغالب
من خلو المطاف فيه ومحل
الحجر الاسود أو أزيل والعياذ
بالله تعالى حكمه من استلام
وغيره ولو جعل في محل آخر
من البيت فلا تنقل الاحكام
اليه اه ابن الجلال

بغير الذكرا لا كلاما هو محبوب كأمر معروف أو نهي عن منكر أو لفائدة علم لا يطول الكلام فيه ويكره أن يشك أصابعه أو يفرقع بها كما يكره ذلك في الصلاة ويكره أن يطوف وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح أو هو شديد التوقان إلى الأكل وما في معنى ذلك كما نكره الصلاة في هذه الأحوال ويجب أن يصون نظره عما لا يحل له النظر إليه من امرأة أو أمرد حسن الصورة فإنه يحرم النظر إلى الأمرد الحسن بكل حال الحاجة شرعية كحال المعاملة ونحوهما مما ينظر فيه إلى المرأة للحاجة فليحذر ذلك لاسيما في هذه المواطن الشريفة ويصون نظره وقلبه عن احتقار من يراه من ضعفاء المسلمين أو غيرهم كن في بدنه نقص أو جهل شيئا من المناسك أو غلط فيه فينبغي أن يعلم ذلك برفق وقد جاءت أشياء كثيرة في تعجيل عقوبة كثيرين أصاؤا الأدب في الطواف ونحوه وهذا الأمر مما يتأكد الاعتناء به فإنه من أشد القبائح في أشرف الأماكن وبالله التوفيق والعون والعصمة (الثامنة) إذا فرغ من الطواف صلى ركعتي الطواف وهما سنة مؤكدة على الأصح وفي قولهما واجبتان والسنة أن يصليهما خلف المقام فإن لم يصليهما خاف المقام لزجة أو غيرها صلاهما في الحجر فإن لم يفعل ففي المسجد والأفني الحرم والأفخارج الحرم ولا يتعين لهما مكان ولا زمان بل يجوز أن يصليهما بعد رجوعه إلى وطنه وفي غيره ولا يفوتان ما أم حيا وموآء قلناهما واجبتان أو سنتان فليسا ركعتا في الطواف ولا شرطا للصحة بل يصح بدونهما ولا يجبر تأخيرهما ولا تركهما بدم ولا غيره لكن قال الشافعي رحمه الله تعالى يستحب إذا أخرهما أن يركب دما وتماز هذه الصلاة عن غيرها بشيء وهو أنها تدخلها النيابة فإن الأجير يصليهما عن المستأجر هذا هو الأصح ومن أصحابنا من قال إن صلاة الأجير تقع عن نفسه ولو أراد أن يطوف طوافين أو أكثر استحب له أن يصلي عقب كل طواف ركعتين فلو طاف طوافين أو أكثر بالصلاة ثم صلى لكل طواف ركعتين جاز لكن ترك الأفضل ويستحب أن يقرأ في الركعة الأولى منها بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ويجهر بالقراءة إن صلاهما ليلا ويسر إن كان نهارا وإذا قلنا إنهما سنة فصلي فرضة بعد الطواف أجزأ عنهما كتحية المسجد نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه في القديم وقال الصيدلاني من أحبهما واستبعده أمام الحرمين والاحتياط أن يصليهما بعد ذلك والله تعالى أعلم ويستحب أن يدعو عقيب صلاته هذه خلف المقام بحاجب من أمور الآخرة والدنيا

(الفصل الثالث في السعي وماتعلق به) * إذا فرغ من ركعتي الطواف فالسنة أن يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج من باب الصفا إلى المسمى ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا ما ورد في كتابه الحاوي أنه إذا استلم الحجر استحب أن يأتي الملتزم ويدعو فيه ويدخل الحجر فيدعو فيه تحت الميزاب وظاهر الحديث الصحيح وهو قول جواهر أصحابنا وغيرهم أن لا يشتغل عقيب الصلاة بالاستسلام ثم الخروج إلى السعي وذ كر ابن جرير الطبري أنه يطوف ثم يصلي ركعتيه ثم يأتي الملتزم ثم يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه ثم يخرج إلى السعي وذكر الفزالي رحمه الله تعالى أن يأتي الملتزم إذا فرغ من الطواف قبل ركعتين ثم يصليهما والخيار ما سبق ثم إذا أراد الخروج إلى المسمى فالسنة أن يخرج من باب الصفا ويأتي سفح جبل الصفا فيصعد قدر قامة حتى يرى البيت وهو يترامى له من باب المسجد باب الصفا لا من فوق جدار المسجد

(قوله أو يفرقع) في القاموس فرقع أصابعه نفصها (قوله التوقان) أي الشوق (قوله وما في معنى ذلك) منه شدة توقانه إلى الشرب ومنه على ما قاله بعضهم أن يصبق فيه أو يتنخم أي ولم يصب المسجد شيء منه والأحرم على المعتد وينبغي حل ذلك على ما إذا لم يكن لحاجة والألم يكره وتحيئذ فالذي يظهر أنه لا تغفل عن يساره لحزمة الكعبة ولا عن يمينه لكرامته بل في نحو ذيله ما يلي الأرض ومنه سائر مكروهات الصلاة التي تأتي هنا كوضع اليد على الخاصرة والمشي على رجل (قوله حسن الصورة) استظهر في المنخ تقييد الحسن عرفا قال ويحتمل الرجوع إلى طبع الناظر وما يستحسنه ولذلك اختلفوا في الملاحظة هل هي وصف قائم بالذات أو مختلفة باختلاف الطباع والأصح الثاني وعلى الأصح فالراجح الاحتمال لا الاستظهار (اه) حج ملخصا

بخلاف المروءة فاذا صعد استقبل الكعبة وهلم وكبر فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله
الحمد لله أكبر على ما عهدنا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيي ويميت بيد الخبير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له أنجز وعده ونصر عبده
وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو
بما أحب من أمر الدين والدنيا وحسن أن يقول اللهم انك قلت وقولك الحق ادعوني أستجب
لكم وانك لا تخلف الميعاد واني أسألك كما هديتني للإسلام ان لاتنزع مني وان تتوفاني مسلماً
ثم يضم اليه ماشاء من الدعاء ولا يلبي على الاصح ثم يعيد جميع ما سبق من الذكر والدعاء ثانياً
ثم يعيد الذكر الثالث وهل يعيد الدعاء معه فيه خلاف الاصح انه يستحب اعادته ثالثاً فقد ثبت ذلك في
صحیح مسلم من فعل رسول الله صلى عليه وسلم ثم ينزل من الصفات وتوجهها الى المروءة فيمشي حتى
يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بفناء المسجد على يساره قدر ستة أذرع ثم يسعى سعياً شديداً
حتى يتوسط بين الميئين الأخضرين الذين احدهما في ركن المسجد والاخر متصل بدار العباس
رضي الله عنه ثم يترك شدة السعي ويمشي على عادته حتى يصل المروءة فيصعد عليها حتى يظهر له
البيت ان ظهراً فيأتي بالذكر والدعاء كما فعل على الصفات هذه مرة من سبعة ثم يعود من المروءة الى
الصفاء فيمشي في موضع مشيه في مجيئه ويسعى في موضع سعيه فاذا وصل الصفاء صعد وفعل كما
فعل اولاً وهذه مرة ثانية من سعيه ثم يعود الى المروءة فيفعل كما فعل اولاً ثم يعود الى الصفاء وهكذا
حتى يكمل سبع مرات يبدأ بالصفاء ويختم بالمروءة (فرع في واجبات السعي وشروطه وسننه
وأدائه) اما واجباته فأربعة احدها ان يقطع جميع المسافة بين الصفاء والمروءة فلو بقي منها
بعض خطوة لم يصح سعيه حتى لو كان راكباً شرط ان يسير دابته حتى تضع حافرها على الجبل او
اليه حتى لا يبقى من المسافة شيء ويجب على الماشي ان يلصق في الابتداء والانتهاه رجله بالجبل
بحيث لا يبقى بينه وحافرة فبئز منه ان يلصق العقب بأصل ما يذهب منه ويلصق رؤوس اصابع
رجليه بما يذهب اليه فيلصق بالابتداء بالصفاء عقبه وبالمروءة اصابع رجله واذا عاكس ذلك
هذا اذا لم يصعد فان صعد فهو الاكل وقد زاد خير اوليس الصعود شرط بل هو سنة مؤكدة
ولكن بعض الدرج مستحدث فليحذر ان يخلفها ورأيه فلا يتم سعيه ويلصق الى أن يستيقن وقال
بعض أصحابنا يجب الرقي على الصفاء والمروءة بقدر قامة وهذا ضعيف والصحيح المشهور انه لا يجب
لكن الاحتياط أن يصعد للخروج من الخلاف وليتيقن فاحفظ ما ذكرناه في تحقيق واجب
المسافة فان كثيراً من الناس يرجع بغير حج ولا عمرة لاخلاله بواجبه وبالله التوفيق (الواجب
الثاني الترتيب) فيجب أن يبدأ بالصفاء فان بدأ بالمروءة لم يحسب مروره منها الى الصفاء فاذا عاد من
الصفاء كان هذا أول سعيه ويشترط أيضاً في المرة الثانية أن يكون ابتداءها من المروءة كما سبق
فلو أنه عاد من المروءة عدل عن موضع السعي وجعل طريقه في المسجد أو غيره وابتدأ المرة الثانية
من الصفاء أيضاً لم يصح ولم تحسب تلك المرة على المذهب الصحيح (الواجب الثالث كمال عدد
سبع مرات) بحسب الذهاب من الصفاء والعود من المروءة مرة ثانية وهذا هو المذهب الصحيح
الذي قطع به جواهر العلماء من أصحابنا وغيرهم وعليه عمل الناس في الأزمان المتقدمة والمتأخرة
وذهب جماعة من أصحابنا الى أنه يحسب الذهاب والعودة مرة واحدة قاله من أصحابنا أبو عبد

(قوله يحيي ويميت) زاد
الرافعي بعده وهو حي
لا يموت واعترض هو وبده
الخبر بأنهما لم يردا هاتين
الجمال (قوله ثم يدعو الخ) أي
له ولين شاء والظاهر كما قال
العلامة عبد الرؤف تأخير
الدعاء عن الذكر الآتي أيضاً
ولا ينافيه ذكره له قبله (قوله
ثم يضم الخ) مما استحسنه
الأصحاب اللهم اعصمنا اي
احفظنا بدينك وطواعيتك
وطواعية رسلك وجنبتنا
حدودك اللهم اجعلنا
نحبك ونحب ملائكتك
وأنداءك ورسلك ونحب
عبادك الصالحين اللهم حببنا
اليك والى ملائكتك والى
أنداءك ورسلك والى عبادك
الصالحين اللهم يسر لنا
اليسرى وجنبنا العسرى
واغفر لنا في الآخرة والاولى
واجعلنا من أئمة المتقين
(قوله على الاصح) ومقابله
قول مرجوح عنه انه يلبي

الرحن ابن بنت الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصيرفي وهذا قول فاسد لا اعتداده ولا نظرا إليه وإنما ذكرته للتنبيه على ضعفه لئلا يقتربه من وقف عليه والله أعلم قال أصحابنا ولو سعى أو طاف وشك في العدد أخذ بالقل وأواعتقد أنه أعلم فأخبره ثقة بقاء شيء لم يلزمه الاتيان به لكن يستحب (الواجب الرابع أن يكون السعي بعد طواف صحيح) سواء كان بعد طواف القدوم أو طواف الزيارة ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع لأن طواف الوداع هو المأني به بعد فراغ المناسك وإذا بقي السعي لم يكن المأني به طواف وداع وإذا سعى بعد طواف القدوم أجزاء ووقع ركنًا ويكره إعادته بعد طواف الأفاضة لأن السعي ليس من العبادات المستقلة التي يشرع تكريرها ولا كشار منها فهو كالوقوف بعرفة فيقتصر فيه على الركن بخلاف الطواف فإنه مشروع في غير الحج والعمرة ونبت في الصحيح عن جابر رضي الله عنه قال لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضي الله عنهم بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا وطوافه الأول يعني السعي ويستحب الموالاة بين مرات السعي وبين الطواف والسعي فلو تداخل بينهما فصل لم يضر بشرط أن لا يتخلل بينهما ركن فلو طاف للقدوم ثم وقف بعرفه لم يصح سعيه بعد الوقوف مضافًا إلى طواف القدوم بل عليه أن يسعي بعد طواف الأفاضة وإذا لم يتخلل ركن فلا فرق بين تأخير السعي عن الطواف وتأخير بعض مرات السعي عن بعض وكذا بعض مرات الطواف عن بعض حتى لو رجع إلى وطنه ومضى عليه سنون كثيرة جاز أن يبني على ما مضى من سعيه وطوافه لكن الأفضل الاستئاف (وأما) سنن السعي فجميع ما سبق في كيفية السعي سوى الواجبات الأربع وهي سنن كثيرة أحدها الذكروا الدماء على الصفا والمروة ويستحب أن يقول بين الصفا والمروة في سعيه ومشيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الآخر إلا كرم اللهم آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ولو قرأ القرآن كان أفضل (الثانية) يستحب أن يسعي على طهارة ساترا عورته فلو سعى مكشوف العورة أو محدثًا أو جنبًا أو حائضًا أو عليه نجاسة صح سعيه (الثالثة) يستحب أن يكون سعيه في موضع السعي الذي سبق بيانه سعيًا شديدًا فوق الرمل وهو مستحب في كل مرة من السبع ولو مشى في جميع المسافة أو سعى فيها صح وقاتته الفضيلة وأما المرأة فلا صح أن تسعي أصلاً بل تشي على هيئة ما بكل حال وقيل إن كان بالليل في حال خلوا المسعى فهي كالرجل تسعي في موضع السعي (الرابعة) الأفضل أن يتحرى زمن الخلوة لسعيه وطوافه وإذا كثرت الزجة فينبغي أن يحفظ من إيذاء الناس وترك هيئة السعي أهون من إيذاء المسلم أو من تعرض نفسه إلى الأذى وإذا انجز عن السعي الشديد في موضعه للزجة تشبه في حر كته بالساعي كما قلنا في الرمل (الخامسة) الأفضل أن لا يركب في سعيه إلا العذر كما سبق في الطواف (السادسة) الموالاة بين مرات السعي مستحبة فلو فرق بلا عذر تفرقًا كثيرًا لم يضر على الصحيح كما سبق لكن فاته الفضيلة ولو أقيمت الجماعة وهو يسعي أو عرض له مانع قطع السعي فإذا فرغ بنى على ما مضى (السابعة) قال الشيخ أبو محمد الجويني رحمه الله تعالى رأيت الناس إذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على المروة وذلك حسن وزيادة طاعة لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى ينبغي أن يكره ذلك لأنه ابتداء شعار وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى في السعي صلاة

(قوله أبو حفص) اسمه عمر
(قوله فاسد) لأنه لا يلزم عليه
الحكم بالصفاء وهو خلاف
فعله صلى الله عليه وسلم وفعل
أصحابه رضي الله عنهم فن
بعدهم (قوله وقف عليه
الح) ويؤخذ منه أنه لا يسن
الخروج من خلفه وهو
كذلك لأن الخلاف لا يراعى
إلا أن قوى دليله أو مدركه
بل الظاهر أنه مكروه خلافاً
لمن قال بالحرمه أه ابن
الجمال (قوله وشك الح) أي
في الإثناء أما بعد التمام فلا
يؤثر الشك في شرط من
شروطهما فالحكم كذلك
أي فيؤثر في الإثناء لا بعد
التمام (قوله أعلم) أي
الطوافات السبع (قوله لكن
يستحب) قيده في التحفة بما
إذا أوردته الحـ برتردد أو هو
وجيه وإنما امتنع نظيره
في الصلاة لبطالها بتقدير
الزيادة بخلافه

(الفصل الرابع في الوقوف بعرفات وما يتعلق به قبله وبعده) * اذا فرغ من السعي بين الصفا والمروة فان كان معتمرا متمما أو غير متمتع حلق رأسه أو قصر و صار حلالا وسيأتي بيان حال المعتمر مبسوطا في باب العمرة ان شاء الله تعالى ثم المعتمران كان متمعا أقام بمكة حلالا يفعل ما أراد من الجماع وغيره ما كان عليه حراما بالاحرام فاذا أراد ان يعتمر تطوعا كان له ذلك ويستحب الاكثار من الاعتكاف كما سيأتي في باب المقام بمكة ان شاء الله تعالى فاذا كان عند خروجه الى عرفات يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة أحرم من مكة بالحج وكذا من أراد الحج من أهل مكة الكائنين فيها ذلك الوقت سواء المقيمين والغرباء وقد سبق بيان احرامه وان كان الذي فرغ من السعي حاجا مفردا أو قارنا فان وقع سعيه بعد طواف الافاضة فقد فرغ من أركان الحج كلها وبقي عليه المبيت بمنى ورمى أيام التشريق وان وقع بعد طواف القدوم فليتك بمكة الى وقت خروجه من مكة في اليوم الثامن من ذي الحجة فاذا كان اليوم الذي قبله هو اليوم السابع خطب فيه الامام بعد صلاة الظهر خطبة فردة عند الكعبة وهي أول خطب الحج الرابع واعلم انه يستحب للامام الذي هو الخليفة اذا لم يحضر بنفسه الحج أن ينصب أميراعلى الحجيج ويطيعونه فيما ينوبهم وسيأتي ان شاء الله تعالى في آخر الكتاب بيان صفات هذا الامير وأحكامه وينبغي للامام او منصوبه أن يخطب خطب الحج وهن أربع خطب احداهن يوم السابع بمكة وقد ذكرناها والثانية يوم عرفة والثالثة يوم النحر بمنى والرابعة يوم النفر الاول بمنى أيضا ويخبرهم في كل خطبة بما بين يديهم من المناسك وأحكامها الى الخطبة الاخرى وكلهن أفراد بعد صلاة الظهر الا التي بعرفة فانها خطبتان وقبل صلاة الظهر كما سيأتي ان شاء الله تعالى ويأمر الامام الناس في الخطبة التي في اليوم السابع بمكة أن يستعدوا للغد أو الرواح من الغد الى منى ويأمر المتمتعين أن يطوفوا قبل الخروج الى منى وان كان يوم السابع يوم جمعة خطب الامام للجمعة وصلاته ثم خطب هذه الخطبة لان السنة فيها التأخير عن الصلاة ثم يخرج بهم في اليوم الثامن الى منى ويكون خروجهم بعد صلاة الصبح بمكة بحيث يصلون الظهر بمنى وهـ ذاهو المذهب الصحيح المشهور من نصوص الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى وفي قول يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون فان كان اليوم الثامن يوم الجمعة خرجوا قبل طلوع الفجر لان السفر يوم الجمعة الى حيث لا تصلى الجمعة حرام أو مكروه وهم لا يصلون الجمعة بمنى ولا بعرفات لان شرطها دار الاقامة قال الشافعي رحمه الله تعالى فان بنى بها قرية واستوطنها أربعون من أهل الكمال أقاموا الجمعة هم والناس معهم * (فرع) * اليوم الثامن من ذي الحجة يسمى يوم التروية فانهم يتروون معهم الماء من مكة واليوم التاسع بعرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر القر بفتح القاف وتشديد الراء لانهم يقرون فيه بمنى والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر يوم النفر الثاني ثم اذا خرجوا يوم التروية الى منى فالسنة أن يصلوا بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيتوا بها ويصلون بها الصبح وكل ذلك مسنون ليس بنسك واجب فلو لم يبيتوا بها أصلا ولم يدخلوها فلا شيء عليهم لكن فاتهم السنة فاذا طلعت الشمس يوم عرفة على ثيروهو جبل معروف هناك ساروا من منى متوجهين الى عرفات واستحسن بعض العلماء أن يقول في مسيره اللهم اليك توجهت ولوجهك الكريم أردت فأجعل ذنبي مغفورا وحيي مبرورا وارحني

(قوله حلق رأسه) أي ان كان يسود قبل بحج ووقته في الحج كذا قال ابن الجلال وهو تابع لشرح رم وحاشية حج والذي يظهر أنه قيد للمتمتع فقط كما يدل على ذلك قول المصنف الا سي قر يسأتم المعتمران كان متمعا الحج أما المعتمر الذي ليس بمتمتع بأن لم يرد الحج فيمن له حلق رأسه مطلقا وكانهم انما تركوا التلبية عليه اوضوحه (قوله تطوعا) ليس بقيد بل ولو واجبا كنذرو قضاء واعمرة أفسدها (قوله أحرم من مكة بالحج) محله كما تقدم اذا كان واجدا للهدى أمان فقدمه فتقدم أيضا أنه يحرم ليلة الخامس وتاليه وبفطر يوم الثامن لان يوم السفر التاسع لانه يوم عرفة وهو يسن فطره للحجاج قوى على الدهاء أو ضعف الاتباع خلافا للحاوي واليهجة

ولا تخيبني انك على كل شيء قدير ويكثر من التلبية قال اقضى القضاء الماوردي يستحب
 أن يسير واعلى طريق ضب ويعود او على طريق المأزمين اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 وليكن مائدا في طريق غير الذي صدر منها كالعيد وذكر الازرق في نحو هذا قال الازرق وطريق
 ضب مختصر من المزدلفة الى عرفة وهو في اصل المأزمين عن عيمك وأنت ذاهب الى عرفات
 والله تعالى أعلم فاذا وصلوا غمرة ضربت فيها قبلة الامام ومن كان له قبلة ضرب بها اقتداء برسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا يدخل عرفات الا وقت الوقوف بعد الزوال وبعد صلاة الظهر والعصر
 تجموعتين كما سئذ كره ان شاء الله تعالى وأما ما يفعله الناس في هذه الايام من دخولهم أرض
 عرفات في اليوم الثامن فتحطأ تخالف السنة وتفتوتهم بسببه سنن كثيرة منها الصلاة بيني والمبيت
 بها والتوجه منها الى غرة والزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك
 فالسنة أن يكثروا بغرة حتى تزول الشمس ويفتسلوا بها للوقوف فاذا زالت الشمس ذهب الامام
 والناس الى المسجد المسمى مسجد ابراهيم عليه الصلاة والسلام ويخطب الامام قبل صلاة
 الظهر خطبتين يبين لهم في الاولى الوقوف وشرطه ومتى الدفع من عرفة الى المزدلفة وغير ذلك
 مما بين ايديهم ويحرضهم على كثرة الدعاء والتهيل بالوقوف ويخفف هذه الخطبة لكن لا يبلغ
 تخفيفها تخفيف الثانية فاذا فرغ منها جلس قدر قراءة سورة الاخلاص ثم يقوم الى الخطبة
 الثانية ويأخذ المؤذن في الاذان ويخفف الخطبة بحيث يفرغ منها مع فراغ المؤذن من الاذان
 وقيل مع فراغه من الاقامة ثم ينزل فيصلي بالناس الظهر ثم العصر جامع بينهما وقد تقدم بيان
 الجمع واحكامه في اول الكتاب ويكون جمعه بأذان واقامتين وبسر بالقراءة ثم قبل انه يستوي
 في هذا الجمع المقيم والمساقر وان يجمع بسبب النسيك والاصح انه بسبب السفر فيختص بالمساقر
 سفر اطويلا وهو مرحلتان ولا يقصر الامن كان مسافرا سفر اطويلا بلا خلاف واذا كان
 الامام مسافرا قصر واذ لم قال يأهل مكة من كان سفره قصيرا آثم واقفا قوم سفره ويصلي السنن
 الاربعة كما يصليها غيره ممن يجمع بين الصلاتين كما سبق بيانه في اول الكتاب فيصلي اول السنة الظهر
 التي قبلها ثم يصلي الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التي بعدها ثم سنة العصر ولا يفتلون بعد
 الصلاتين بغير السنة الاربعة بل يبادرون الى تعجيل الوقوف نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى
 وهو ظاهر واوافرد بعضهم بالجمع بعرفة او المزدلفة او صلى احدي الصلاتين مع الامام
 والاخرى وحده او صلى كل واحدة في وقتها اجاز لكن السنة ماسبق ولو وافق يوم عرفة يوم جمعة
 لم يصل الجمعة لان من شروط الجمعة أن تكون في دار الاقامة وأن يصلوا حاجاء يستوطنون ذلك
 الموضع فاذا فرغوا من الصلاة ساروا الى الموقف وعرفات كلها موقف في أي موضع وقف منها
 أجزاء لكن أفضلها موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المفترشة
 في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات ويقال الالال وزن هلال وذكره
 الجوهرى في صحاحه بنسخ الهجزة والمعروف كسرهما وأما حد عرفات فقال الشافعي رحمه الله
 تعالى هو ما جاوز وادي عرنة بضم العين وفتح الراء وبعد هانوت الى الجبال مما يلي بساتين ابن أبي
 عامر ونقل الازرق عن ابن عباس رضى الله عنهما قال حد عرفات من الجبل المشرف على بطن
 عرنة الى جبال عرفة الى وصيق الى ملتقى وصيق ووادي عرفة قال بعض أصحابنا عرفات

(قوله اقضى القضاء)
 استشهد كل في الحاشية هذه
 اللفظة بأنه صرح في المجموع
 بحرمه التسمية بما عنده ملك
 الملو ثم قال رأيت ما يصرح
 بجواز نحو اقضى القضاء
 أول من لقب به الماوردي
 فاعترض عليه بعض أهل
 عصره فلم يلتفت الماوردي
 لهذا الانكار بل استمر
 على التلقب به وأجاب هو
 والمحققون من علماء عصره
 بأن مثل هذا اللفظ انما
 ينصرف الى أفضل عالم زمانه
 فقط (قوله طريق ضب) اسم
 للجبل الذي مسجد الخيف
 في أصله قال في الخفة وكأنه
 بفناء الطريق الذي يعطف
 على اليمين قرب المشعر (قوله
 في هذه الايام) وكذا
 الآن قال حج في الخفة اللهم
 الامن خاف زجعة أو على
 محترم لوبات بمعنى أوقع شك
 في الهلال يقتضى فوات
 الحج بفرض المبيت فلا بدعة
 في حقه ابن علان

أربع حدود (أحدها) ينتهي إلى جادة طريق المشرق (والثاني) إلى حافات الجبل الذي وراء
أرض عرفات (والثالث) إلى البساتين التي تلي قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل
الكعبة إذا وقف بأرض عرفات (والرابع) ينتهي إلى وادي عرنة قال امام الحرمين ويضيف
بمنفرجات عرفات جبال وجوهها المقبلة من عرفات (واعلم) أنه ليس من عرفات وادي عرنة
ولا غرة ولا المسجد الذي يصلي فيه الامام المسمى مسجد ابراهيم عليه السلام ويقال له أيضا مسجد
عرنة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها الغربي مما يلي مزدلفة ومنى ومكة وهذا الذي
ذكرناه من كون المسجد ليس من عرفات هو نص الشافعي رحمه الله تعالى (وقال) الشيخ أبو محمد
الجويني مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرنة لافي عرفات قال وآخره في عرفات قال فن وقف
في مقدم المسجد لم يصح وقوفه ومن وقف في آخره صح وقوفه قال ويقيم ذلك بصخرات كبار
فرشت في ذلك الموضع هذا قول الشيخ أبي محمد الجويني ونابغه عليه جماعة (و) به جزم الامام
أبو القاسم الرافعي مع شدة تحقيقه واطلاعه فلعله زيد فيه بعد الشافعي رحمه الله تعالى من أرض
عرفات هذا القدر المذكور في آخره وبين هذا المسجد والجبل الذي بوسط عرفات المسمى بجبل
الرحمة قدر ميل وجب تلك الأرض يصح الوقوف فيها وكذا غيرها مما هو داخل في الحد المذكور
والله تعالى أعلم (واعلم) ان عرفات ليست من الحرم ومنتهى الحرم من تلك الجهة عند العلمين
المنصوبين عند منتهى المأزمين وهما ظاهران وسيأتى في باب المقام بمكة وفضلها وبيان حدود
الحرم ان شاء الله تعالى **فرع** واجب الوقوف بعرفات شيان (أحدهما) كونه في وقته
المحدود وهو من زوال الشمس يوم عرفة إلى طلوع الفجر ليلة العيد فن حصل بعرفة في لحظة لطيفة
من هذا الوقت صح وقوفه وأدرك الحج ومن قاته فقذاته الحج (والثاني) كونه أهلا للعبادة
وسواء فيه الصبي والنائم وغيرهما وأما المغمى عليه والسكران فلا يصح وقوفهما لانهما ليسا
من أهل العبادة فن كان من أهل العبادة وحصل في جزء يسير من أجزاء عرفات في لحظة لطيفة
من وقت الوقوف المذكور صح وقوفه حضرهما عدا أو وقف مع الغفلة أو مع البيع والشراء
أو التحدث والاهو أو في حالة النوم أو اجتياز بعرفات في وقت الوقوف وهو لا يعلم أنها عرفات
ولم يلبث أصلا بل اجتاز مسرعا في طرف من أرضها المحدودة أو كان نائما على بعيره فانه انتهى
به البعير إلى عرفات فربها البعير ولم يستيقظ راكبه حتى فارقه أو اجتازها في طلب غريم هارب
بين يديه أو بهيمة شاردة أو غير ذلك مما هو في معناه ضح وقوفه في جميع ذلك ولكن تفوته
كأن الفضيلة (أما) سنن الوقوف وآدابه فكثيرة (أحدها) أن يغتسل نغرة للوقوف (الثانية)
أن لا يدخل عرفات إلا بعد الزوال والصلاتين (الثالثة) أن يخطب الامام خطبتين ويجمع
الصلاتين كما سبق (الرابعة) تجبيل الوقوف عقب الصلاتين (الخامسة) أن يحرص على
الوقوف بموقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الصخرات كما سبق بيانه وأما ما اشتهر عند
العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي بوسط عرفات كما سبق بيانه وترجمهم له على
غيره من أرض عرفات حتى ربما توهم كثير من جهلهم أنه لا يصح الوقوف إلا به فخطأ مخالف لسنة
ولم يذكر أحدا ممن يعتمد عليه في صعود هذا الجبل فضيلة إلا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري فإنه
قال يستحب الوقوف عليه وكذا قال أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري صاحب الحاوي

(قوله في آخره) وهذا هو
الذي جمع به ابن الصلاح
بين مقالة الشافعي ومقالة
الشيخ أبي محمد وأجمع عليه
المتأخرون في تصانيفهم
(قوله قدر ميل) وبين المسجد
المذكور والحرم نحو ألف
ذراع (قوله المأزمين) أي
الجبلين اللذين بين مزدلفة
وعرفة بينهما طريق سمي
الآن بالمضيق (قوله وأدرك
الحج) وقد نقل ابن المنذر
وابن عبد البر الإجماع
على ذلك فبحث جمع من
المتأخرين اشتراط مضى
قدر خطبتين وصلاة الظهر
والعصر جماعة قاسيا على
الاضحية وهم (قوله أهل
العبادة) ومثلها المجنون
جميع وقت الوقوف فيبني
الولي بقية الأعمال على
احرام المجنون وكذا
المغمى عليه والسكران
ان أيس من افاقتهما والا
يبقيان إلى افاقتهما ويقع
لهم نفلا وان تعدوا كما في
الحكمة وقال في النهاية يقع
للسكران والمجنون نفلا
وان تعديا بخلاف المغمى
عليه اه عمدة

من أصحابنا يستحب أن يقصده هذا الجبل الذي يقال له جبل الدماء قال وهو موقف الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وهذا الذي قاله لأصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف والصواب الاعتناء بوقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي خصه العلماء بالذكر والتفضيل وحديثه في صحيح مسلم وغيره وقد قال امام الحرمين في وسط عرفات جبل يسمى جبل الرحمة لانك في صعوده وان كان يعتاده الناس فاذا عرفت ما ذكرناه فمن كان راكبا فليخاطب بدابته الصخرات المذكورة وليدخلها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن كان راجلا قام على الصخرات أو عند ها على حسب الامكان بحيث لا يؤذى أحدا واذا لم يتمكن ذلك الموقف فيقرب مما يقرب منه ويتجنب كل موضع يؤذى فيه أو يتأذى (السادسة) اذا كان يشق عليه الوقوف ماشيا أو كان يضعف به عن الدماء أو كان ممن يقتدى به ويستفتي فالسنة أن يقف راكبا وهو أفضل من الماشي فان كان لا يضعف بالوقوف ماشيا ولا يشق عليه ولا هو ممن يستفتي ففي الأفضل أقوال الشافعي رحمه الله تعالى أصحابنا راكبا أفضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه أعون على الدماء وهو المهم في هذا الموضع (والثاني) ماشيا أفضل (والثالث) هما سواء هذا حكم الرجل (وأما) المرأة فالأفضل أن تكون قاعدة لانه أستر لها ومن صرح بالسئلة الماوردي قال ويستحب لها أن تكون في حاشية الموقف لا عند الصخرات والزجاجة (السابعة) الأفضل أن يكون مستقبلا للقبلة متطهرا ساترا عورته فلو وقف محدثا أو جنبا أو حائضا أو عليه نجاسة أو مكشوف العورة صح وقوفه وفاته الفضيلة (الثامنة) أن يكون مفطرا فلا يصوم سواء كان يضعف به أم لا لان الفطر أعون له على الدماء وقد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف مفطرا والله تعالى أعلم (التاسعة) أن يكون حاضر القلب فارغاً من الأمور الشاغلة عن الدماء وينبغي أن يقدم قضاء أشغاله قبل الزوال ويفترغ بظاهره وباطنه عن جميع العلائق وينبغي أن لا يقف في طرق القوافل وغيرهم لئلا ينزعج بهم (العاشر) أن يكثر من الدماء والتهليل وقراءة القرآن فهذه وظيفة هذا الموضع المبارك ولا يقصر في ذلك فهو معظم الحج ونحوه ومطلوبه (وفي الحديث) الصحيح الحج عرفة للحجروم من قصر في الاهتمام بذلك واستفراغ الوسع فيه ويكثر من هذا الذكر والثناء قائما وقاعدا ويرفع يديه في الدماء ولا يجاوز بهما رأسه ولا يتكلف السجود في الدماء ولا بأس بالدماء المسجوع اذا كان محفوظا أو قاله بلا تكلف ولا فكر فيه بل تجرى على لسانه من غير تكلف لترتيبه واعرابه وغير ذلك مما يشغل قلبه ويستحب أن يخفض صوته بالداء ويكره الإفراط في رفع الصوت وينبغي أن يكثر من التضرع فيه والخشوع وإظهار الضعف والافتقار والذلة وطلب في الدماء ولا يستبطئ الاجابة بل يكون قوي الرجاء للاجابة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتح دعاءه بالتحميد والتعجيل لله تعالى والتسبيح والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويختتم بمثل ذلك وليكن متطهرا متباعدة عن الحرام والشبهة في طعامه وشرابه ولباسه ومركوبه وغير ذلك مما معه فان هذه من آداب جميع الدعوات وليختتم دعاءه بآمين وليكثر من التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل وأفضل ذلك ما رواه الترمذي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الدعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

(قوله أفضل) اذا لم يضرب بالدابة والا ترك (قوله قاعدة) أي ان لم يكن لها هودج ونحوه والا فلا فضل أن تكون فيه لانه أستر لها (قوله في حاشية الموقف) محله عند أمنها من فراق أهلها (قوله نحوه) أي ليه (قوله ولا يجاوز بهما رأسه) الاتباع روى أنه صلى الله عليه وسلم دعا بعرفة ويداه الى صدره كاستطعام المسكين ويجعل بطنهما الى السماء وألى صدره ان دعا بحصول شيء ومنه دفع الشيء المستقبل وظهرها الى ما ذكر ان دعا بدفع شيء قد وقع وصرح التحفة ان الصاق احدهما بالآخرى وعدمه سواء واستظهر تليذه عبد الرؤوف ان الصاق احدهما بالآخرى أولى اه انظر ابن الجمل (قوله واعرابه) ظاهره ان تحرى اعرابه مكرره بالجمع وهو ظاهر والا ففيه تفصيل محصله ان تجنب اللحن من القادر لا من غيره شرط في الدعاء اه ابن الجمل

وفي كتاب الترمذي عن علي رضي الله عنه قال أكثر ما دأبه النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة في الموقف اللهم لك الحمد كالذي تقول وخ- يرا لما تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي واليك ما كفي ولك رب ترائي اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم اني أهو ذك من شرماتجى به الريح (ويستحب) أن يكثّر من التلبية رافعا بها صوته ومن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يأتي بهذه الأنواع كلها فارة يدعو ونارة بهل ونارة يكبر ونارة يلبى ونارة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ونارة يستغفر ويدعو منذ ردا ومع جماعة ولابدع لنفسه ووالديه وأقاربه وشيوخه وأصحابه وأحبابه وأصدقائه وسائر من أحسن إليه وسائر المسلمين (ولينذر) كل الخذر من التقصير في ذلك فان هذا اليوم لا يمكن تداركه بخلاف غيره ويستحب الاكثر من الاستغفار والتلفظ بالتوبة من جميع المخالفات مع الاعتقاد بالقلب وان يكثّر من البكاء مع الذكر والدعاء فهناك تسكب العبرات وتساقط العثرات وترنجى الطلبات وانه لجمع عظيم وموقف جسيم يجتمع فيه خيار عباد الله المخلصين وخ- واصه المقربين وهو أعظم مجامع الدنيا وقيل اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل الموقف وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله تعالى فيه عبدا من النار من يوم عرفة وانه يباهي بهم الملائكة يقول ما أراد هؤلاء (وروينا) عن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما روى الشيطان أصغر ولا أحقر ولا أدر ولا أغبط منه في يوم عرفة وما ذاك الا ان الرحمة تنزل فيه فيجاوز عن الذنوب العظام وعن الفضيل بن عياض رضي الله عنه انه نظر الى بكاء الناس بعرفة فقال رأيتهم أو أن هؤلاء صاروا الى رجل واحد فسألوه دائقا كان يردهم قبل لا قال والله لا المغفرة عند الله عز وجل أهون من اجابة رجل لهم بدائق وعن سالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم انه رأى سائلا يسأل الناس يوم عرفة فقال يا عاجزا في هذا اليوم تسأل غير الله تعالى (فرع) ومن الادعية المختارة اللهم آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لي مغفرة من عندك تصلح بها شاني في الدارين وارحني رحمة منك أسعدها في الدارين وتب علي توبة نصرتك لعلك تتوبوا أبدأ وأزمنى سبيل الاستقامة لا أزبغ عنها أبدا اللهم أنقلني من ذل المعصية الى عز الطاعة وأغنني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك وبفضلك عن سؤالك ونور قلبى وقهبرى وأعزني من شركك واجعل لي الخير كله استودعك ديني وأمانتي وقلبي وبدني وخواتيم عملي وجميع ما نفعت به علي وعلى جميع احبائي والمسلمين اجمعين وهذا الباب واسع جدالكن نهت على اصوله ومقاصده والله تعالى اعلم (الحادية عشرة) الفضل لاواق ان لا يستظل بل يبرز للشمس الا ان يضرر أو ان ينقص دعائه واجتهاده (الثانية عشرة) ينبغي ان يبقى في الموقف حتى تغرب الشمس فيجمع في وقوفه بين الليل والنهار فان افاض قبل غروب الشمس فعاد الى عرفات قبل طلوع الفجر فلا شئ عليه وان لم يدارق دما وهل هو واجب ام مستحب فيه قولان للشانعي رحمه الله تعالى اصحهما انه مستحب والثاني واجب وهذا فيمن حضر

(قوله ونسكى) أى عبادتى
 (قوله ترائى) أى أرتى اذ
 (لملك لاحد) قوله به الريح
 هو العذاب وهو كناية عن
 سواء القضاء والقدر (قوله
 صوته) بحيث لا يؤذى ولا
 تآذى (قوله مع الاعتقاد)
 أى اذ لك المطلوب (قوله
 العبرات) أى من العين لما
 استحضر مما فرط من الذنوب
 (قوله وتساقط) أى تغفر
 (قوله عظيم) أى عددا
 وقدر اجماله لا ينقص عن
 مائة ألف انسان فان
 نقص كل بالملائكة (قوله
 أهل الموقف) أى بغير
 واسطة وفي غيره يهب قوما
 اقوم وكفى من غفر له بدونها
 شرفا جعله مقصود الاتباع
 والمراد بالواسطة في غير يوم
 الجمعة وبعدها فيه غير
 نبينا صلى الله عليه وسلم
 والافه والواسطة العظمى
 حتى في يوم الجمعة (قوله
 ما أراد) هو استفهام
 تقديري وانهم أرادوا
 التضرع للتفحات وغفره لهم
 فوالوا ذلك كما جاء في حديث
 آخر اشهدكم اني قد غفرت
 لهم

نهارا امامن لم يحضر الا ليلا فلا شيء عليه ولكن فاته الفضيلة (الثالثة عشرة) ليحذر كل
الحذر من الخاصمة والمشاقة والمنافرة والكلام القبيح بل ينبغي ان يحترز على الكلام المباح
ما يمكنه فانه تضيق للوقت المهم فيما لا يعني مع انه يخاف انجراره الى كلام حرام من غيبة
ونحوها وينبغي ان يحترز غاية الاحتراس عن احتقار من رآه رث الهبة او مقصرا في شيء
ويحترز عن انتهاز السائل ونحوه وان خاطب ضعيفا فليتلطف في مخاطبته فان رأى منكرا محققا
توجه عليه انكاره وتلطف في ذلك وبالله التوفيق (الرابعة عشرة) ليستكثر من اعمال الخير في يوم
عرفة وسائر ايام عشر ذي الحجة فقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ما العمل في ايام أفضل منه في هذه الايام يعني ايام العشر قالوا ولا
الجهاد قال ولا الجهاد الا رجل خرج بخاطر بما له ونفسه فلم يرجع بشيء وايا العشر هي الايام
المعلومات وايام التشريق هي الايام المودودات (فرع) اذا غلط الحاج فوقف في غير يوم عرفة
نظر ان غلطه وبالتأخير فوقف في العاشر من ذي الحجة اجزأهم وتمم حجهم ولا شيء عليهم وسواء بان
الغلط بعد الوقوف او في حال الوقوف ولو غلطوا فوقفوا في الحادي عشر أو غلطوا في التقديم
فوقفوا في الثامن أو غلطوا في المكان فوقفوا في غير ارض عرفات فلا يصح حجهم بحال او وقوع
الغلط بالوقوف في العاشر لطائفة يسيرة لا للحجيج العام لم يجزهم على الصحيح ولو شهد واحد
أو عدد برؤية هلال ذي الحجة فردت شهادتهم لزم الشهود الوقوف في التاسع عندهم وان كان
الناس يقفون بعده (فرع) لو ان محرما بالحج سعى الى عرفة فقف منها قبل طلوع الفجر ليلة النحر
بحيث بقي بينه وبينها قدر يسع صلاة العشاء ولم يكن بعد صلى العشاء فقد تعارض في حقه
أمر الوقوف وصلاة العشاء فأيهما اشتغل به فانه الآخر فكيف يعمل فيه ثلاثة اوجه لا صحابنا
أصحها انه يذهب لادراك الوقوف فانه يترتب على فواته مشاق كثيرة من وجوب القضاء
ووجوب الدم للقضاء ورماتعذر القضاء وفيه تعزير عظيم بالحج فينبغي ان يحافظ عليه ويؤخر
الصلاة فانه يجوز تأخيرها بعد الزجر الجمع وهذا أشد حاجة منه والثاني انه يصلي في موضعه فيحافظ
على الصلاة لانها على الفور بخلاف الحج فانه على التراخي ولان الصلاة آكد والثالث انه
يجمع بينهما فيصلى صلاة شدة الخوف فيحرم بالصلاة ويشرع فيها ويعدو ذاهبا الى الموقف
وهذا عذر من اعذار صلاة شدة الخوف والله تعالى اعلم (فرع) في التعريف بغير عرفات وهذا هو
الاجتماع المعروف في البلدان اختلف العلماء فيه فجاء عن جماعة استحبابه وفعله فقد روى عن الحسن
البصري انه قال أول من صنع ذلك ابن عباس رضي الله عنهما وقال الاثم سألت أجد ابن حنبل
رحمه الله تعالى عن التعريف في الامصار فقال أرجو أن لا يكون به بأس وقد فعله غيره واحد
الحسن وبكر وثابت ومحمد بن واسع كانوا يشهدون السجديوم عرفته وذكره جماعة منهم نافع
مولي ابن عمر وابراهيم النخعي والحكم وحساد ومالك بن انس وغيرهم وصنف الامام ابو بكر
الطرطوشي المالكي الزاهد كتب في البدع المنكرات وجعل منها هذا التعريف وبالغ في انكاره
ونقل اقوال العلماء فيها ولا شك ان من جعلها بدعة لا يلحقها بفاحشات البدع بل يخفف امرها
بالنسبة الى غيرها (فرع) ومن البدع القبيحة ما اعتاده العوام في هذه الايام من ايقاد الشمع
يجعل عرفات ليلة التاسع وهذه ضلالة فاحشة جمعوا فيها انواعا من القبائح منها أضاعة المال

(قوله رث الهبة) أى
ضعيفها (قوله محققا) بأن
كان مجمعا عليه واعتقد
الفاعل تحريمه (قوله
أيام العشر) محله غير
العشر الاواخر من رمضان
(قوله ولا الجهاد) أى الخالي
عن القتال في سبيل الله تعالى
بدليل ما بعده (قوله والايات
المعلومات) المذكورة في
قوله تعالى ليشهدوا منافع
لهم وينذكروا اسم الله في
ايام معلومات (قوله الايام
المودودات) المذكورة في
قوله تعالى وأذكروا الله
في ايام مودودات (قوله
فوقفوا) أى كلهم أو فرقة
منهم وهم كثير ون على
العادة المطردة (قوله اذا
غلط الحاج) أى بأن غم
عليهم هلال ذي الحجة
وأكلوا الفعدة ثلاثين
ثم ثبت رؤية الهلال ليلة
ثلاثين قال الرافي وليس
من الغلط المراد لهم أى
الاصحاب ما اذا وقع ذلك
بسبب الحساب فانه لا يجزئهم
ذلك بلا شك فتعبر المصنف
كسائر الاصحاب بالغلط
الشامل لذلك فيه تجوز اه

(قوله ووجوههم) الصواب
 ووجوههم بارزة ومنها اتقديم دخول عرفات على وقته المشروع ويجب على ولي الامر وكل من
 يتمكن من ازالة هذه البدع انكارها وازالتها والله تعالى أعلم (الفصل الخامس في الافاضة
 من عرفات الى المزدلفة) وما يتعلق بها السنة للإمام اذا غربت الشمس وتحقق غروبها ان
 يفيض من عرفات ويفيض الناس معه ويؤخروا صلاة المغرب بنية الجمع الى العشاء ويكثر
 من ذكر الله تعالى والسنة ان يسلك في طريقه الى المزدلفة على طريق المأزمين وهو بين العليين
 الذين هما حد الحرم من تلك الناحية والمأزم بالهمزة بعد الميم المفتوحة وكسر الزاي هو
 الطريق بين الجبلين وحد المزدلفة ما بين مأزمي عرفة المذكورين وقرب محمري عينا وشمالا من
 تلك المواطن القوابل والظواهر والشعاب والجبال فكلاهما من مزدلفة وليس المأزم من ولا
 وادي محسر من مزدلفة وهو بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين سمى بذلك
 لان قيل أصحاب القبل حمس فيه اى اعياء وكل عن المسير وهو واد بين منى والمزدلفة (واعلم) ان
 بين مكة ومنى فرسخا ومزدلفة متوسطة بين عرفات ومنى وبينها وبين كل واحد منهما فرسخ وهو
 ثلاثة أميال واذا صار الى المزدلفة سار ملبيا مكثرا منها ويسير على هينته وطادة مشبه بسكينة
 ووقران وجد وفرجة استحب أن يسرع ويحرك دابته اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا بأس أن يتقدم الناس الإمام أو يتأخروا عنه لكن من أراد الصلاة معه فينبغي أن يكون
 قريبا منه ثم ان الجمهور من أصحابنا أطافوا القول بتأخير الصلاتين الى المزدلفة وقال جماعة
 يؤخرهما مالم ينحس فوت وقت الاختيار للعشاء وهو ثلث الليل على القول الاصح وعلى قول
 نصف الليل فان خافه لم يؤخر بل يجمع بالناس في الطريق واذا وصل المزدلفة فقد استحب
 الشافعي رحمه الله تعالى ان يصلي قبل حط رحله ولا ينبغى الجمال ويعقلها حتى يصلي لانه ثبت
 في الصحيحين من حديث امامة بن زيد رضى الله عنهما ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوا المغرب والعشاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحطوا بحالهم حتى صلوا العشاء والله
 تعالى أعلم ثم ان الجمع بينهما يكون على الاصح بأذان الاول وباقيتين لهما ولو ترك الجمع وصلى
 كل واحدة في وقتها أجمع بينهما في وقت المغرب أو جمع وحده لامع الإمام أو صلى احدهما مع
 الإمام والاخرى وحده جاءها جاز وفاته الفضيلة * (فرع) * فاذا وصلوا مزدلفة باتوا وهذا
 البيت نسك وهل هو واجب أم سنة فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى فان دفع بعد نصف الليل
 بعذر أو غير ما أو دفع قبل نصف الليل وما قبل طلوع الفجر فلا شيء عليه وان ترك البيت من أصله
 أو دفع قبل نصف الليل ولم يعد أو لم يدخل مزدلفة أصلا صح حججه وأراق دما فان قلنا البيت
 واجب كان الدم واجبا وان قلنا سنة كان الدم سنة ولو لم يحضر مزدلفة في النصف الاول أصلا
 وحضرها ماعة في النصف الثاني من الليل حصل الميت نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى
 في الام وخفي هذا النص على بعض أصحابنا فافقوا واختلفوا وليس بمقبول منهم ويحصل هذا الميت
 في أى بقعة كانت من مزدلفة وقد سبق تحديدها ويستحب ان يبقى بمزدلفة حتى يطلع الفجر
 ويصلى بها ويقف على قزح كما سنده ان شاء الله تعالى فيكون بمزدلفة الى قبيل طلوع الشمس
 وبنا كد الاعناء بهذا الميت سواء قلنا واجب أم سنة فقدمه النبي صلى الله عليه وسلم وقد

(قوله ووجوههم) الصواب
 ووجوههم (قوله وازالتها)
 يؤخذ من كلامه حرمة
 الايقاد ونحوه اى على
 وجه القربة لا الحاجة اليه
 (قوله الافاضة) اى الدفع
 (قوله الإمام) أو نائبه
 (قوله غروبها) بأن لم يبق
 منها شئ أصلا (قوله أن
 يفيض) أى يدفع (قوله
 الناس معه) أى فيندب
 أن لا يدفعوا قبله بل يكره
 حيث لا عذر من نحو زحام
 ولا ينافى ذلك قوله لا شئ
 ولا بأس أن يتقدم الناس
 الإمام لان المراد لا يحرم
 ذلك فالتنفي فيما يأتى الحرمة
 لا الكراهة اه ابن الجبال
 (قوله الى العشاء) أى
 بشرطه المعروف وهو ان
 يكسروا مسافرين
 سفر قصروا ندب التأخير
 المذكور مقيد استحبابه
 بمن أراد المضى الى المزدلفة
 وظن الوصول اليها قبل
 خروج وقت الاختيار
 قال بعض المتأخرين وانما
 يسن أيضا ان أراد الصلاة
 بمزدلفة جماعة للتباعد
 وفيه وقفة لمخالفته بظاهر
 كلامهم اه ابن الجبال
 بزيادة بين عرفة والمزدلفة

ذهب امامان جليلان من اصحابنا الى ان هذا المبيت ركن لا يصح الحج الا به قاله أبو عبد الرحمن
ابن بنت الشافعي وابو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة فينبغي ان يحصر على المبيت للخروج من
الحلـاف * (فرع) * ويستحب ان يغتسل في مزدلفة بالليل للوقوف بالمشرع الحرام والعبادة
ولما فيها من الاجتماع وقد سبق ان من لم يحمداء تيم وهذه الليلة وهى ليلة العيد ليلة عظيمة
جامعة لانواع من الفضل منه شرف الزمان والمكان فان المزدلفة من الحرم كما سبق وانضم الى
هذا جلالة أهل الجمع الحاضرين بها وهم وفدا لله وخير عباده ومن لا يشقى بهم جليسهم فينبغي
أن يعتنى الحاضر بها باحيائها بالعبادة من الصلاة والتلاوة والذكر والدعاء والنزوع وتأهب
بعد نصف الليل ويأخذ من المزدلفة حصى الجمار لجمرة العقبة يوم النحر وهى سبع حصيات
والاحتياط ان يزيد فرجاء طمئناشئ وقال بعض اصحابنا يأخذ منها حصى جارا يام التشرىق
أيضا وهى ثلاث وستون حصاة وقال بعضهم الاولى يأخذ حصى جارا يام التشرىق من غير
المزدلفة وكلاهما قد نقل عن الشافعي رحمه الله تعالى لكن الجمهور على هذا الثاني ويستحب
أن يكون أخذ هذه للخصى بالليل كذا قاله الجمهور وقيل يأخذ بعد الصبح والخيار الاول
لثلاثين غل به عن وظائفه بعد الصبح ويكون الحصى صفرا وقدره قدر حصى الخذف
لا كبر منه ولا أصغر وهى دون اثلة نحو حبة الباقلا وقيل نحو النواة ويكره أن يكون أكبر
من ذلك ويكره كسر الجمار لها الا لعذر بل بلمة قطها صفرا وقد ورد نهى عن كسرها ههنا
وهو أيضا يفضى الى الاذى ومن أى موضع أخذ جاز لكن يكره من المعبد ومن الحش ومن
المواضع الخمسة ومن الجمرات التى رماها هو أو غيره لانه روى عن ابن عباس رضى الله عنهما
قال ما تقبل منهارفع وما لم تقبل ترك واولا ذلك لسد ما بين الجبلين وزاد بعض اصحابنا فكره
أخذها من جميع منى لا يشار مارمى فيها ولم تقبل واورمى بكل ما كرهناه له جاز قال الشافعي
رحمه الله تعالى ولا أكره غسل حصى الجمار بل أزل أعله وأحبه فاذا طلع الفجر بادر الامام
والناس بصلاة الصبح فى أول وقتها قال اصحابنا والمبالغة فى التكبير بها فى هذه اليوم أكد من
باقى الايام افتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وليتسع الوقت لو طأب المناسك فانها كثيرة
فى هذا اليوم فليس فى أيام الحج أكثر عملا منه والله تعالى اعلم (الفصل السادس فى الدفع الى
منى) السنة تقديم الضعفاء من النساء وغيرهن قبل طلوع الفجر الى منى ليرى واجرة العقبة قبل
زحمة الناس ويكون تقديمهم بعد نصف الليل وأما غيرهم فيمكن ثوبون حتى يصلوا الصبح بمزدلفة كما
سبق فاذا وصلوا هادفوا متوجهين الى منى فاذا وصلوا فزح بضم القاف وفتح الزاى وهو آخر
المزدلفة وهو جبل صغير وهو المشرع الحرام صده ان أمكنه والوقوف عنده أو نحتة ويقف
مستقبل الكعبة فيدعو ويحمد الله تعالى ويكبر ويهلله ويوحده ويكثر من التلبية واستحبوا
أن يقول اللهم كما أوقفنا فيه وأرسلنا اياه فوقفنا لك كما هدبنا واغفر لنا وارحمنا كما
وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشرع الحرام واذكروه
كما هدداكم وان كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا والله ان
الله غفور رحيم ويكثر من قوله اللهم ربنا آتني الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقفنا عذاب
النار ويدعو بما احب ويختار الدعوات الجامعة وبالامور المهمة ويكرر دعوانه وقد امتد

(قوله ويستحب أن يكون
الحج) اعلم انه لا نزاع فى أن
من أراد الدفع ليل يأخذ
منها ليلًا وانما الخـلاف
فبين يريد المبيت الى الصبح
فهل يكون أخذه ليلًا منها
أولى أو بعد الصبح وكلام
المصنف مائل الى ترجيح الثانى
تابع لنص الام والاملاء
المؤيد بحديث الفضل
وهو انه صلى الله عليه وسلم
قال للفضل بن عباس
رضى الله عنهما غداة يوم
النحر التقط لى حصى قال
فقطت له حصيات مثل
حصى الخذف اه ابن
الجمالى (قوله ولا أصغر
منه) قال فى المنع وقضية
ذلك ان ما سمي حصاة وان
كبر أو صغر يكفى ومن ثم
صرحوا بأنه اورمى بل
الكف اجزاء فقول المحلى
كالرواين يتعين أن يكـون
الجر المرمى به قدرا يمكن
رميه بروس الاصابع فيه
نظروا ان أقره الزركشى
اذ المدا على ما سمي حصاة
أو جرا وما بحثه من انه
لورمى بحجر ثقيل لا ينقله
الا بهـده لم يكن فيه نظر
أيضا لما ذكره ابن الجمال

(قوله يسير) اي بالنسبة
 لطوله والا فهو عريض
 (قوله وجرة العقبة الخ)
 ظاهره هذا ان الجرة من
 منى وهو ما اعتمد المحب
 الطبري وابن جماعة وظاهر
 ما تقدم في قوله اعلم ان
 حدمنى ما بين الخ خروج
 الجرة عن منى وهو العمد
 المجزوم به في النخبة وأول
 في المنح كلام المصنف آخر
 فرارا من مناقضته لاوله
 بأن المراد بقوله في آخر منى
 اي قرب آخرها وان المراد
 الآخر في الظاهر لا الحقيقة
 (قوله مكة) فيكون قريبا
 من نصف منى الذى يلى
 مكة (قوله وليست جرة
 العقبة الخ) هذا هو المتمد
 قال في المنح بعد كلام
 والخاص بل ان في المسئلة
 رأيين احدهما ان كلا من
 الجرة والعقبة من منى
 وهو ضعيف فانها انهما
 ليسا منها وهو المذهب واما
 ما أفهمه كلام بعضهم ان
 الجرة فيها دون العقبة
 الاجزاء الذى عند الجرة
 وان من قال ان العقبة
 منها مراده ذلك الجزء ومن
 قال ليست منها مراده
 بقيتها فهو رأى استحسناني
 ضعيف جدا لا مستند له
 فلا يعول عليه

الناس بالوقوف على جبل فزح الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزدلفة ثم قيل لا تحصل أصل
 هذه السنة بذلك والظاهر انه يحصل أصل السنة لكن الأفضل ما ذكرناه وقد جزم به هذا الامام
 أبو القاسم الرافعي فقال لو وقفوا في موضع آخر من المزدلفة حصل أصل هذه السنة وقد ثبت
 في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال جمع كلها موقوف وهذا نص صريح لان
 جما اسم للمزدلفة كلها بلا خلاف ونوفات هذه السنة من أصلها لم يجز بد من فاذا أسفر الصبح
 دفع من المشعر الحرام خارجا من المزدلفة قبل طلوع الشمس متوجها الى منى وعليه السكينة
 والوقار وشعاره التلبية والذكروان وجد فرجة أسرع فاذا بلغ وادى محسروا وقد تقدم
 ضبطه وبانه أسرع أو حرك دابته قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادى ثم يخرج منه مائرا
 الى منى سالك الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة وايس وادى محسروا من المزدلفة ولا من
 منى بل هو مسيل ما بينهما فاذا وصل الى منى بدأ بحجارة العقبة (الفصل السابع في الاعمال
 المشروعة بمعنى يوم النحر) اعلم ان حدمنى ما بين وادى محسروا وجرة العقبة ومنى شعب طوله
 نحو ميلين وعرضه يسير والحبال المحبطة به مأقول منها عليه فهو من منى وما أدبر منها فليس من
 منى ومسجد الخيف على أقل من ميل مما يلى مكة وجرة العقبة في آخر منى مما يلى مكة وليست
 العقبة التي تنسب اليها الجرة من منى وهى الجرة التي يابح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الانصار عندها قبل الهجرة وأما الاعمال المشروعة يوم النحر فهى أربعة رمى جرة العقبة ثم
 ذبح الهدى ثم الحلق ثم الذهاب الى مكة لطواف الافاضة وهى على هذا الترتيب مستحبة
 فلو خالف فقدم بعضها على بعض جاز وفاته الفضيلة ويدخل وقت الرمي والحلق والطواف
 بنصف الليل من ليلة العيد ويبقى الرمي الى غروب الشمس وقيل يبقى الى طلوع الفجر من ليلة
 أول أيام التشريق وأما الحلق والطواف فلا آخر لوقتهما بل بقيان مادام حيا ولو طال سنين
 متكاثره وأما وقت الاختيار لهذه الاعمال فيبدأ فيه بحجارة العقبة على ترتيب الأفضل ويتعلق
 بهامساائل الاولى ينبغي اذا وصل منى أن لا يرج على شئ قبل جرة العقبة وتسمى الجرة الكبرى
 وهى نخبة منى فلا يبدأ قبلها بشئ ويرميها قبل نزوله وحط رحله وهى على عين مستقبل القبلة
 اذا وقف في الجادة والمرمى مرتفع قليلا من سفح الجبل (الثانية) السنة أن يرميها بعد طلوع
 الشمس وارتفاعها قدر ربح (الثالثة) الصحيح المختار في كيفية وقوفه ليرميها ان يقف
 تحتها في بطن الوادى فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ويستقبل العقبة ثم يرمى وقبل يقف
 مستقبل الجرة مستدبرا للكعبة وقبل يستقبل الكعبة وتكون الجرة عن يمينه والحديث
 الصحيح يدل على الاول تصريحاً (الرابعة) السنة أن يرفع يده في رميها حتى يرى بياض ابطنه ولا
 ترفع المرأة (الخامسة) السنة أن يقطع التلبية بأول حصاة يرميها ويكبر بدل التلبية لانه بالرمي
 يشترع في التحلل من الاحرام والتلبية شعار الاحرام فلا يأتى بها مع شروعه في التحلل ولو قدم
 الحلق أو الطواف على الرمي قطع التلبية بشروعه في أوله لانه من أسباب التحلل واستحب
 بعض اصحابنا في التكبير المشروع مع الرمي أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر او الحمد لله
 كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو
 على كل شئ قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين واوكره الكافرون لا اله الا الله

وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر (السادسة)
 أن يرمى راكباً ان كان أنى منى راكباً هكذا ثبت في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (السابعة) تقدم أنه يستحب أن يكون الحجر مثل حصي الخذف لأ كبر ولا أصغر وذ كر بعض
 أصحابنا أنه يستحب أن يكون كيفية رميه كرمى الخاذف ويضع الحصاة على بطن اصبع و يرميها
 برأس السبابة وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور أصحابنا ولا تراها مختارة وقد ثبت في الصحيح
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف (الثامنة) يجب أن يرمى سبع مرات بالاسم
 حجراً بحيث يسمى رمياً فيرمى سبع حصيات واحدة واحدة حتى يستكملهن فلو وضع الحجر
 في المرمى لم يعتد به لانه لا يسمى رمياً ويشترط قصد المرمى فلو رمى في الهوى فوقه في المرمى لم يعتد
 به ولا يشترط بقاء الحصاة في المرمى فلا يضر تدرجها او خروجها بعد الوقوع فيه ولا يشترط
 وقوف الرامي خارج المرمى فلو وقف في طرفي المرمى ورمى الى طرفه الآخر أجزأه ولو انصدمت
 الحصاة المرمية بالأرض خارج الحجر أو بمحمل في الطريق أو عنق بعير أو ثوب انسان ثم ارتدت
 فوقعت في المرمى اعتد بها لحصولها في المرمى بفعله من غير معاونته و او حرك صاحب الحمل فنفضها
 أو صاحب الثوب أو تحرك البعير فدفعها فوقعت في المرمى لم يعتد بها ولو وقعت على الحمل أو عنق
 البعير ثم تدرجت الى المرمى ففي الاعتداد بها وجهان لأصحابنا اظهرهما لا يعتد بها ولو وقعت
 في غير المرمى ثم تدرجت الى المرمى أو ردت الى المرمى اليه اعتد بها على الأصح ولا يجزئ الرمي عن
 القوس ولا الدفع بالرجل ولو شك في وقوع الحصاة في المرمى لم يعتد بها على المذهب الصحيح وهو
 نص الشافعي رحمه الله تعالى في الجديد ويشترط أن يرمى الحصيات في سبع مرات فلو رمى
 حصاتين أو سبعاً دفعة واحدة فوقعت في المرمى معها وبعضهم يعد بعض لم تحسب الا حصاة
 واحدة ولو رمى حصاة ثم اتبعها حصاة أخرى حسبت الحصاتان رميتين سواء رفعا معاً او
 الثانية قبل الاولى او عكسه ولو رمى بحجر قدر رمي به غيره او رمي به هو الى جرة أخرى الى هذه
 الجرة في يوم آخر أجزأه بالاخلاف وان رمي به هو الى تلك الجرة في ذلك اليوم أجزأه ايضا على
 الأصح كما لو دفع الى فقير مدافى الكفارة ثم اشتراه ودفعه الى آخره على هذا يمكن انه يحصل جميع
 رميه في الايام بحصاة واحدة بل رمي جميع الناس يمكن حصوله بحصاة ان اتسع الوقت
 * (فرع) شرط ما رمي به كونه حجراً فيجزي المرمر والبرام والكذان وسائر انواع الحجر ويجزئ
 حجر النورة قبل ان يطبخ ويصير نورة ويجزئ حجر الحديد على المذهب الصحيح لانه حجر في الحال
 الا ان فيه حديثاً كامناً يستخرج بالعلاج وفيما يتخذ منه الفصوص كالفير وزج والياقوت
 والعقيق والزمرد والبلور والزبرجد وجهان لأصحابنا الصحيحهما الاجزاء لانها احجار ولا يجزئ
 ما لا يسمى حجراً كالؤلؤ والزرنج والاثمد والمدر والخص والذهب والفضة والنحاس والحديد
 وسائر الجواهر المنطبعة * (فرع) قد تقدم انه يستحب ان تكون الحصاة كحصاة الخذف قال
 أصحابنا فلو رمى بأ كبر منه او أصغر كره واستحب أن يكون الحجر طاهر فلو رمى بنجس كره
 وأجزأه وقد سبق أنه يكره أن يرمى بما أخذه من المسجد أو الموضع النجس أو يرمى به غيره ولو
 رمى بشئ من ذلك أجزأه (فرع) من يجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس يستتيب من يرمى
 عنه ويستحب أن يناول النائب الحصى ان قدر ويكبر هو وانما يجوز النيابة لاجزأه لانه لا يرمى

(قوله نهى عن الخذف)
 وذلك أنه يفقأ العين
 ويكسر السن لا يصاد به
 صيد ولا يتكأ العدو
 والحديث رواه أحمد
 والشيخان وأبو داود وابن
 ماجه من حديث عبد الله
 ابن مغفل اه ابن عـ لان
 (قوله الخذف) وهذا هو
 المعتد وان اعتد به
 الاسنوى والزر كشي فقد
 رد اعتراضهما (قوله لانه
 لا يسمى الحج) بخلاف اجزاء
 وضع اليد مبلولة على
 الرأس مع انه لا يسمى مسحا
 لحصول المقصود من البلل
 اليه والمقصود من الرمي
 بمجاهدة الشيطان واخاذه
 بالرمي الذي يفاظه العدو
 وحديث الله ربكم تكبرون
 وملة أبيكم ابراهيم تتبعون
 ووجه الشيطان ترمون
 ولان مبنى الحج على التعبد
 ولان الواضع لم يأت بشئ
 من اجزاء الرمي

زوالها قبل خروج وقت الرمي ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب عن المستنيب
 الا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه كأصل الحج ولو اغنى عليه ولم يأذن لغيره
 في الرمي عنه لم يجزى الرمي عنه ولو اذن اجزأ الرمي عنه على الاصح ولورمي النائب ثم زال
 عذر المستنيب والوقت باق فالمذهب الصحيح أنه ليس عليه اعادة الرمي (الثاني من الاعمال
 المشروعة بمنى يوم النحر ذبح الهدي والاضحية) فاذا فرغ من جرة العقبة انصرف فنزل
 في موضع مع في منى وحيث نزل منها جاز ولكن الافضل ان يقرب من منزل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد ذكر الازرقى ان منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على يسار مصلى الامام
 فاذا نزل ذبح أو نحر الهدى ان كان معه هدى ~~فرع~~ وسوق الهدى لمن قصده مكة حاجا
 أو معتمرا سنة مؤكدة اعرض أ كثر الناس أو كلهم عنها في هذه الازمان والافضل ان يكون
 هديه معه من الميقات مشعرا مقلدا ولا يجب ذلك الا بالنذر واذا ساق هديا تطوعا أو مندورا
 فان كان بدنة أو بقرة استحب له ان يقلدها نعلين وليكن لهما قيمة ليتصدق بهما وان يشعرها
 أيضا والاشعار الاعلام والرادية هنا ان يضرب ضفحة سنامها البيني بحديدة فيدمها ويلطخها
 بالدم ليعلم من رآها انها هدى فلا يتعرض لها وان ساق غنما استحب ان يقلدها خرب القرب
 وهي عراها وآذانها ولا يقلدها النعل ولا يشعرها لانها ضعيفة ويكون تقليد الجميع والاشعار
 وهي مستقبلة القبلة والبدنة باركة وهل الافضل ان يقدم الاشعار على التقليد فيه وجهان
 أحدهما يقدم الاشعار فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والثاني وهو نص الشافعي رحمه الله تعالى تقديم التقليد وقد صح ذلك عن
 ابن عمر رضى الله عنهما من فعله والامر في هذا قريب واذا قلدا النعم واشعرها لم تصر هديا
 واجبا على المذهب الصحيح المشهور كما لو كتب الوقف على باب داره واعلم ان الافضل سوق
 الهدى من بلده فان لم يكن فمن طريقه من الميقات أو غيره أو مكة أو منى وصفات الهدى المطلق
 كصفات الاضحية المطلقة ولا يجزى فيها جميعا الا الجذع من الضأن أو الثني من العز أو الابل
 أو البقر والجذع من الضأن ماله سنة على الاصح وقيل ستة اشهر وقيل ثمانية والثني من المعز ماله
 سنتان وقيل سنة ومن البقر سنتان ومن الابل خمس سنين كاملة ويجزى ما فوق الجذع والثني
 وهو افضل ويجزى الذكرو الانثى ولا يجوز فيهما عيب يعيب يؤثر في نقص اللحم تأثيرا يندى
 ولا يجزى ما قطع من اذنه جزء بين ويجزى الخصى وذاهب القرن والتي لا سنان لها اذا لم تكن
 هزات ويجزى الشاة عن واحد والبدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة سواء كانوا اهل بيت واحد
 او اجانب ولو كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الاضحية جاز وأفضلها احسنها واسمنها
 واطيبها وكلها والابيض افضل من الاغبر والاغبر افضل من الالبق والالبق افضل من الاسود
 (واعلم) ان الشاة افضل من المشاركة بسبع بدنة قال الشافعي رحمه الله تعالى وشاة جيدة
 سمينة افضل من شاتين بغيرها بخلاف العنق فان عتق عبد بن خديسين افضل من عتق عبد
 نفيس بغيره والفرق ظاهر فان الغرض في الاضحية طيب الماء كولو في العتق التخلص من
 الرق * (فرع) * او نذر شاة اضحية ثم حدث بها عيب ينقص اللحم لم يبال به بل يذبحها على ما هي
 عليه ويجزى هذا هو المذهب الصحيح عند اصحابنا وشذابو جعفر الاثر ابا ذى من اصحابنا افعال

(قوله ولا يمنع زوالها بعده)
 أى في المذهب الصحيح
 وانما وجبت اعادة الحج
 على معصوب شىء لانه
 يحتاج له لكونه أصلا
 بخلاف الرمي فانه تابع
 ويدخله الجبر ولا يحل تركه
 بالحج (قوله وقع عن نفسه)
 أى وان نوى مستنبيه أو لغا
 فيما اذا رمى للاولى أربع
 عشرة مثلا سبعا عنه ثم
 سبعا من موكله ولو انا به
 اثنتان مثلا لجل الثالث عن
 رمي عنه أو لا ثم رمي لثاني
 اه ابن الجبال (قوله أو نحر
 الهدى) الهدى ما يسوقه
 المحرم الى الحرم من النعم
 ويجزى في الاضحية
 ويطلق أيضا على دم
 الجبرانات والاضحية
 ما يذبح من النعم تقربا الى
 الله تعالى من يوم العيد
 الى آخر ايام التشريق اه
 شرح الروض

عليه إهداها بسلامة وهذا ضعيف مردود ولو ولدت الاضحية أو الهدى المنذورين لزمه ذبح
الولد معها سواء كان جلا يوم النذر أو جعلت به بعده وله أن يركبها ويشرب من لبنها ما فضل
عن ولدها ولو تصدق به كان أفضل وأو كان عليها صوف لا منفعة لها في جزء ولا ضرر عليها
في تركه لم يجز له جزء وإن كان عليها في بقاءه ضرر جاز له جزء وينتفع به فلو تصدق به كان أفضل
❦ فرع ❦ ويستحب للرجل أن يتولى ذبح عديده وأضحيته بنفسه ويستحب للمرأة أن تستنيب
رجلا يذبح عنها وينوي عند ذبح الاضحية أو الهدى المنذورين انهما ذبيحة من هدي المنذور
أو أضحيته المنذورة وإن كانت تطوعا نوى التقرب بها إلى الله تعالى ولو استناب في ذبح هديه
وأضحيته جاز ويستحب أن يحضر صاحبها عند الذبح والأفضل أن يكون النائب مسلما ذكرا
فإن استناب كافرا كسبايا أو امرأة صح لانهما من أهل الزكاة والمرأة الحائض والنفساء أولى
من الكافر وينوي صاحب الهدى أو الاضحية عند الدفع إلى الوكيل أو عند ذبحه فإن فوض
إلى الوكيل جاز أن كان مسلما فإن كان كافرا لم يصح لانه ليس من أهل النية في العبادات
بل ينوي صاحبها عند دفعها إليه أو عند ذبحه ❦ فرع ❦ ويستحب أن يوجه مذبح الذبيحة
إلى القبلة وإن يسمى الله تعالى عند الذبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول بسم
الله والله أكبر وصلى الله على رسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم اللهم منك واليك فتقبل مني
أو يقول من فلان صاحبها إن كان يذبح من غيره ولو كان معه هدى واجب وهدى تطوع
فالأفضل أن يبدأ بالواجب لانه أهم والثواب فيه أكثر ❦ فرع ❦ أو ضحى من غيره
بغير إذنه أو عن ميت لا يقع عنه إلا أن يكون قد أوصاه الميت ولا يقع عن المباشر أيضا لانه لم
ينوها عن نفسه إلا أن يكون جعلها منذورة ❦ فرع ❦ ولا يجوز بيع شيء من الاضحية ولا
الهدى سواء كان واجبا أو تطوعا فيحرم بيع شيء من لحمها وجلدها وشحمها وغير ذلك من
أجزائها فإن كانت واجبة وجب التصديق بجلدها وغيره من أجزائها وإن كانت تطوعا جاز
الاتفاع بجلدها وإدخال شحمها وبعض لحمها الأكل والهدية ❦ فرع ❦ في وقت ذبح الاضحية
والهدى للتطوع بهما والمنذورين فيدخل وقتها إذا مضى قدر صلاة العيد وخطبتين
معتدتين بعد طلوع الشمس يوم النحر سواء صلى الإمام لم يصل وسواء صلى المضحى لم يصل
ويبقى إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ويجوز في الليل لكنه مكروه والأفضل أن يذبح
عقيب رمي جرة العقبة قبل الحلق فإن فات الوقت المذكور فإن كانت الاضحية أو الهدى
منذورين لزمه ذبحهما وإن كان تطوعا فقد فات الهدى والاضحية في هذه السنة (وأما الدماء
الواجبة في الحج) بسبب التمتع أو القران أو الإيس أو غير ذلك من فعل محظور أو تركه أو ور
فوقتها من حين وجوبها بوجوه وسببها ولا تختص بيوم النحر ولا غيره لكن الأفضل فيما يجب
منها في الحج أن يذبحه يوم النحر يعني في وقت الاضحية ❦ فرع ❦ * السنة في البقر والغنم الذبح
مضجعة على جنبها الأيسر مستقبلة وفي الأبل النحر وهو أن يطعن بأصبعين أو حربة أو نحوهما
في ثغرة نحرها وهي الوهدة التي في أصل العنق والأولى أن تكون قائمة معقولة فلو خالف فحرم
البقر والغنم وذبح الأبل بركة أو مضجعة جاز وكان تاركا للأفضل ❦ فرع ❦ * لا يجوز أن يأكل
من المنذور شيئا أصلا ويجب تفريق جميع لحمه وأجزائه كما تقدم وأما التطوع فله أن يأكل منه

(قوله ويشرب من لبنها الخ)
ولا يشكل على ذلك أنها
خرجت عن ملكه إلى ملك
الفرقاء واللين حدث على
ملكهم لأنها وإن خرجت
عن ملكه إلا أنها ضيافة
الله تعالى وهو من جملة
الضيوفان (قوله للمرأة)
مثلها الخ الخي وألحق بهما
الأذرى بمشاكل من
ضعف عن الذبح للنحو
مرض وإن أمكنه الاتيان
به ويشأ كد استجابته
للأعنى لكرهه ذكاته ولا
تكره ذكاته نحو الحائض
وإن كانت خلاف الأولى
(قوله إلى القبلة) لا يرد على
ذلك كراهة استقبالها
بالبول والغائط يجامع
إخراج النجاسة جهتها لأن
حالة الذبح حالة عبادة يتقرب
بها إلى الله تعالى وإن كان
في غير أضحية ولذا نذر ذكر
اسمه تعالى بخلاف حال
البول

ويهدى كما سبق والسنة ان يأكل من كبذبخته أو لحما شيئاً قبل الافاضة الى مكة * (فرع) *
قال الشافعي رحمه الله تعالى الحرم كله منحر حيث نحر منه أجزاءه في الحج والعمرة لكن السنة
في الحج ان ينحر بئري لانها موضع تحلله وفي العمرة بككة وفضلها عند المروة لانها موضع تحلله
* (فرع) * لوعطب الهدى في الطريق فان كان تطوما فعل به ماشاء من بيع وأكل وغيرهما
وان كان واجبا لزمه ذبحه فان تركه فمات ضيمته واذا ذبحه غمس النعل التي قلده بها في دمه
وضرب بها سنامه وتركه ليعلم من مر به انه هدى فيأكل منه ولا يتوقف اباحة الاكل منه على
قوله بئري على الاصح ولا يجوز للمهدي ولا لاحد من رفيقته الاضياء ولا الفقراء الاكل منه
(الثالث من الاعمال المشروعة يوم النحر يعني الحلق) فاذا فرغ من النحر حلق رأسه كله وقصر
من شعر رأسه أي ما فعل أجزاءه والحلق افضل (واعلم ان في الحلق والتقصير قولين للشافعي
وغيره من العلماء) احدهما انه استباحة محظورة معناه انه ليس بنسك وانما هو شيء أبيع له بعد ان
كان محرماً كاللباس وتقليم الاظفار والصيد وغيره والقول الثاني وهو الصحيح انه نسك مأمور
به وهو ركن لا يصح الحج الا به ولا يجزى بدم ولا غيره ولا يفوت وقته مادام حياً كما يفي ذلك لكن
أفضل أوقاته أن يكون عقيب النحر كما ذكرناه ولا يختص بمكان لكن الافضل أن يكون بمنى فلو
فعله في بلد آخر اقام في وطنه واماني غيره جاز ولكن لا يزال حكم الاحرام جارياً عليه حتى يحلق
ثم أقل واجب هذا الحلق ثلاث شعرات حلقاً أو تقصير من شعر الرأس والاصح انه يجزئ
التقصير من أطراف ما نزل من شعر الرأس عن حد الرأس ويقوم مقام الحلق والتقصير
في ذلك النف والاحراق والاخذ بالنورة أو بالقص والقطع بالاسنان وغيرها والافضل ان
يحلق أو يقصر الجميع دفعة واحدة فلو حلق أو قصر ثلاث شعرات في ثلاث اوقات اجزأه
وفاته الفضيلة ومن لا شعر على رأسه ليس عليه حلق ولا فدية لكن يستحب امرار المـوسى
على رأسه قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو أخذ من شاربه أو شعر لحية شيئاً كان أحب الى
ليكون قد وضع من شعره شيئاً لله تعالى ولو كان له شعر وبرأه حلة لا يمكنه بسببها التعرض
لشعر صبر الى الامكان ولا يفندي ولا يسهط عنه الحلق بخلاف من لا شعر على رأسه فانه لا يؤمر
بحلقه بعد نيائه لان النسك حلق شعر يشمل الاحرام عليه وهذا الذي ذكرناه كله فممن لم يندر
الحلق وأما من نذر الحلق في وقته فيلزمه حلق الجميع ولا يجزئه التقصير ولا انتف ولا
الاحراق ولا النورة ولا القص ولا بد في حلقه من استئصال جميع الشعر ولو لبس رأسه عند
الاحرام لم يكن ملزماً للحلق على المذهب الصحيح وللشافعي رحمه الله تعالى قول قديم ان التلبس
كنذر الحلق والسنة في صفة الحلق ان يستقبل المحلوق القبلة ويبتدئ الحلق بمقدم رأسه
فيحلق منه الشق الايمن ثم الايسر ثم يحلق الباقي ويبلغ بالحلق العظمين اللذين عند منتهى
الصدرين ويستحب ان يدفن شعره هذا كله حكم الرجل (وأما المرأة) فلا تحلق بل تقصر
ويستحب ان يكون تقصيرها بقدر غفلة من جميع جوانب رأسها (الرابع من الاعمال المشروعة
يوم النحر طواف الافاضة) ولهذا الطواف أسماء تقدم يسانها عند طواف القدوم وهو ركن
لا يصح الحج بدونه فاذا رمى ونحر وحلق افاض من منى الى مكة وطاف بالبيت طواف الافاضة
وقد سبق كيفية الطواف وتقديم بيان التفصيل والخلاف في انه يرمل في هذا الطواف

(قوله والسنة أن يأكل
الح) معلوم ان محل ذلك
كما افادته الاضافة ان ذبح
عن نفسه والامتنع الاكل
بغير اذن المنسوب عنه
ان كان حياً بخلاف الميت
الموصى به التذذراذنه وعلم
من قوله انه لا يـاـصـحـل
الكل بل الافضل التصديق
بمساعدة القيمة بأكلها والوقفا
ويثاب على الكل كن نوى
صوم التطوع ضحوة فكما
لا يمكن تبعض الصوم
لا يمكن تبعض دم الاضحية
(قوله وتركه الح) محل
ما ذكر ان كان ثم فقراء
وتوقع بجهنهم أما لو يقن
ان لا مساكين ثم وأن
لا قافلة تأتي قبل تلف اللحم
وقدر على نقله فيلزمه نقله
الى موضع آخر هذا محصل
ما في المنح المحرره ابن
الجمال

ويضطجع ام لا ووقت هذا الطواف يدخل بنصف ليلة النحر كما سبق ويبقى الى آخر العمر والافضل في وقته ان يكون في يوم النحر ويكره تأخير ما الى أيام التشريق من غير عذر وتأخيره الى ما بعد أيام التشريق أشد كراهة وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة ولو طاف للوداع ولم يكن طاف للافاضة وقع عن طواف الافاضة ولو لم يطف اصلا لم تحل له النساء وان طال الزمان ومضت عليه سنون والافضل ان يفعل هذا الطواف يوم النحر قبل زوال الشمس ويكون ضحوة بعد فراغه من الاعمال الثلاثة وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني والله أعلم وإذا طاف فان لم يكن سعي بعد طواف القدوم وجب ان يسعى بعد طواف الافاضة فان السعي ركن وان كان سعي لم يعد به بل تكره اعادته كما سبق في فصل السعي والله أعلم

فصل للحج تحللان اول وثان يتعلقان بثلاثة من هذه الاعمال الاربعة وهى رمى جرة العقبة والحاق والطواف مع السعي وان لم يكن سعي وأما النحر فلا مدخل له في التحلل فيحصل التحلل الاول باثنين من ثلاثة فأى اثنين منهما اتى بهما حصل التحلل الاول سواء كان رميا وحلقا أو رميا وطوافا وطوافا وحلقا ويحصل التحلل الثانى بالعمل السابق من الثلاثة هذا على المذهب الصحيح المختار ان قلنا ان الحلق نسك واما اذا قلنا انه استحباب محظور فلا يتعلق به التحلل بل يحصل التحللان بالرمي والطواف وأيهما بدأ به حصل التحلل الاول ويحل بالتحلل الاول جميع المحرمات بالاحرام الا الاستمتاع بالنساء فانه يستمر تحريم الجماع حتى يهمل التحللين وكذا يستمر تحريم المباشرة بغير الجماع على الاصح فاذا تحلل التحللين فقد حل له جميع المحرمات وصار حلالا ولكن بقي عليه من المناسك المبيت ببنى والرمي في أيام التشريق وطواف الوداع وأما العمرة فلم يسألها التحلل واحد وهو بالطواف والسعي والحلق ان قلنا بالمذهب انه نسك فلو جامع بعد الطواف والسعي قبل الحلق فسدت عمرته والله أعلم * (فصل) في امور تشرع يوم النحر ويتعلق به غير ما ذكرناه أحدها انه يستحب للعجاج يعني أن يكبر واحقب صلاة الظهر يوم النحر وما بعدها من الصلوات التي يصلونها ببنى وآخرها الصبح من اليوم الثالث من أيام التشريق واما غير العجاج ففيهم أقوال مختلفة للعلماء أشهرها عندنا انهم كالعجاج والا فوى انهم يكبرون من صلاة الصبح يوم عرفة الى ان يصلوا العصر من آخر أيام التشريق ويكبر العجاج وغيرهم خلف الفرائض المؤداة والمقضية وخلف النوافل وخلف صلاة الجنازة على الاصح وسواء في استحباب التكبير المسافر والحاضر والمصلي في جماعة ومنفرد والصحيح والمرىض والتكبير ان يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويكرر هذا ما تيسر له هكذا نص الشافعي وجهور اصحابه قالوا فان زاد زيادة على هذا فحسن ان يقول الله أكبر كبير او الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر وقال جماعة من اصحابنا لا بأس أن يقول ما اعتاده الناس الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (الثاني) يستحب ان تكون صلاة الظهر ببنى بعد طوافه للافاضة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق في الحديث الصحيح ويحضر خطبة الامام بها

(قوله وخروجه من مكة بلا طواف أشد كراهة) هذا هو المقول المعتمد خلافا لاختيار جماعة من المتأخرين تبعا لبعض الاصحاب خرمته ولا فرق على القول بالكراهة بين تركه لعذر او غيره ولا ينفيه قولهم لو طاف للوداع وعليه افاضة وقع عنها فلا يتصور خروجه بدونه لما قاله ابن العمامة طواف الودع لا يحب على من فارق مكة وهو محرم قال في المنح على أنه وان قيل بوجوب طواف الوداع عليه فالاثم من حيث تركه لطواف الوداع لا لطواف الافاضة فلا يلزم من القول بوجوب طواف الوداع ووقوعه عن الافاضة وجوب طواف الافاضة قبل السفر خلافا لمن توهمه اه

والله أعلم الثالث بسن الإمام أن يخطب هذا اليوم بعد صلاة الظهر بمنى خطبة مفردة يعلم
الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق والنفر وغير ذلك مما يحتاجون إليه مما بين أيديهم
وما مضى لهم في يومهم ليأتى به من لم يفعله أو يعيده من فعله على غير وجهه وهذه الخطبة هي
الثالثة من خطب الحج الأربع وقد سبق بيانها ويستحب لكل واحد من هناك حضور
الخطبة ويغتسل لحضورها وتطيب إن كان قد نحلل النخلين أو الأول منهما الرابع اختلف
العلماء في يوم الحج الأكبر فالصحيح أنه يوم النحر لأن معظم أعمال المناسك فيه وقيل هو يوم
عرفة والصواب الأول وإنما قيل له الحج الأكبر من أجل قول الناس العمرة الحج الأصغر
* (الفصل الثامن فيما يفعله بمنى في أيام التشريق ولياليها) أيام التشريق هي الثلاثة بعد يوم
النحر سميت به لأن الناس يشرقون فيها لحوم الهدايا والضحايا أي ينشرونها في الشمس
ويقدرونها وهذه الأيام الثلاثة هي الأيام المعدودات وأما الأيام المعلومات فهي العشر الأول
من ذي الحجة يوم النحر منها وهو آخرها ثم يتعلق بأيام التشريق مسائل * (الأولى) * ينبغي أن
يبعث بمنى في لياليها وهل هذا المبيت واجب أم سنة فيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى أظهرهما
أنه واجب والثاني سنة فإن تركه جبر بدم فإن قلنا المبيت واجب فالدم واجب وإن قلنا سنة
فالدم سنة وفي قدر الواجب من هذا المبيت قولان أصحهما معظم أهل القول الثاني المبيت
يكون حاضرا بها عند طلوع الفجر ولو ترك المبيت في الليالي الثلاث جبر بدم واحد وإن
ترك ليلة فالأصح أنه يجبرها بطعام وقيل بدمهم وقيل بثلث دم وإن ترك المبيت ليلة المزدلفة
وحددها جبر بدم وإن تركها مع الليالي بمنى لزمه دمان على الأصح وعلى قول دم واحد هذا
فإن لا عذر له وأما من ترك مبيت مزدلفة أو منى لعذر فلا شيء عليه والعذر أقسام * أحدها أهل
سقاية العباس يجوز لهم ترك المبيت بمنى ويسيرون إلى مكة لا شغلهم بالسقاية سواء تولى بشو
العباس أو غيرهم ولو حدثت سقاية للحجاج فلا مقيم بشأنها ترك المبيت كسقاية العباس * الثاني
رعاة الأبل يجوز لهم ترك المبيت لعذر الرعي فإذا رمى الرعاء وأهل السقاية يوم النحر جرة العقبة
فلهم الخروج إلى الرعي والسقاية وترك المبيت في ليالي منى جميعها ولهم ترك الرمي في اليوم
الأول من أيام التشريق وعليهم أن يأتوا في اليوم الثاني من أيام التشريق فيرموا عن اليوم
الأول ثم عن اليوم الثاني ثم ينفروا ويسقط عنهم رمي اليوم الثالث كإسقاط عن غيرهم
من ينفروا متى أقام الرعاء بمنى حتى غربت الشمس لزمهم المبيت بها تلك الليلة ولو أقام أهل
السقاية حتى غربت الشمس فلهم الذهاب إلى السقاية بعد الغروب لأن شغلهم يكون ليلة
ونهارا * الثالث من له عذر بسبب آخر كمن له مال يخاف ضياعه أو اشتغل بالمبيت أو يخاف
على نفسه أو ماله معه أوله مريض يحتاج إلى تعهده أو يطلب عبداً أو يكون به مرض
يشق معه المبيت أو نحو ذلك فالصحيح أنه يجوز لهم ترك المبيت ولهم أن ينفروا بعد الغروب
ولا شيء عليهم * الرابع لو انتهى ليلة العيد إلى عرفات فاشتغل بالوقوف عن مبيت مزدلفة
فلا شيء عليه وإنما يؤمر بالمبيت المتفرغون والله أعلم (المسئلة الثانية) يجب أن يرمى في
كل يوم من أيام التشريق الجمرات الثلاث كل جرة بسبع حصيات فيأخذ إحدى وعشرين حصاة
فيأتى الجمرة الأولى وهو نلى مسجد الخيف وهي أولهن عن جهة عرفات وهي في نفس

(قوله فيما يفعله) أى من
الرمي والمبيت وكيفية الرمي
ووقته وندوباته وما يجب
بتركها أى الرمي والمبيت
(قوله بمنى) فى التحفة وأولها
من جهة مكة أول العقبة
التي بلبصقها الجمرة ومن
جهة عرفة محسر لكن هذا
الحد غير معروف الا كن
للجهل بأول محسر لكنهم
قالوا طول منى سبعة آلاف
ذراع وما تأذراع فلبس
من العقبة ويحده ثم الظاهر
من هذا التحديد أنه يعتبر
ماسامت أول العقبة
المذكورة بينما إلى الجبل
ويسار إلى الجبل وحينئذ
يخرج من منى كثير بظنه
أكثر الناس منها اه فليست
العقبة مع جرتها منها على
المعمد ولا محسر ولا ما أدبر
من الجبال المحيطة بها اه
عمدة الأبرار

الطريق الجادة فيأتيها من أسفل منى ويصعد إليها ويعلوها حتى يكون ما عن يساره أقل ما عن
يمينه ويستقبل القبلة ثم يرميها بسبع حصيات واحدة واحدة ويكبر عقب كل حصاة كما سبق
في رمي جرة العقبة يوم النحر ثم تقدم عنها ويحرف قليلا ويجعلها في قفاه ويقف في موضع
لا يصيبه المنطائر من الحصى الذي يرمى به ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويكبر ويهلل
ويسبح ويدعو مع حضور القلب وخشوع الجوارح ويمكث كذلك قدر سورة البقرة ثم يأتي
الجرة الثانية وهي الوسطى ويصنع فيها كما صنع في الأولى ويقف للدعاء كما وقف في الأولى إلا
أنه لا يقدم من يساره كما فعل في الأولى لأنه لا يمكنه ذلك فيها بل يتركها يمين ويقف في بطن المسيل
منقطعاً عن أن يصيبه الحصى ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها
من بطن الوادي ولا يقف عندها للدعاء (والواجب) بما ذكرناه أصل الرمي بصفته السابقة
في رمي جرة العقبة وهو أن يرمى بما يسمى حجر أو يسمى رمياً (وأما الدعاء) وغيره مما زاد على أصل
الرمي فسنة لا شيء عليه في تركه لكن فائده الفضيلة ويرمي في اليوم الثاني من أيام التشريق كما رمي
في اليوم الأول ويرمي في الثالث كذلك أن لم ينقر في اليوم الثاني * (الثالثة) * يستحب أن
يغتسل كل يوم للرمي (الرابعة) لا يصح الرمي في هذه الأيام إلا بعد زوال الشمس وبقائه وقته إلى
غروبها وقيل بقي إلى طلوع الفجر والأول أصح (الخامسة) يستحب إذا زالت الشمس أن
يقدم الرمي على صلاة الظهر ثم يرجع فيصلبها نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى ويدل عليه
حديث ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح البخاري قال كنا نهمين فإذا زالت الشمس رمينا (السادسة)
العدد شرط في الرمي فيرمي كل يوم إحدى وعشرين حصاة إلى كل جرة سبع حصيات كل حصاة
برمية كما تقدم (السابعة) الترتيب بين الجرات شرط فيبدأ بالجرة الأولى ثم يرمى الوسطى ثم جرة العقبة
ولا يجوز أن يترك ذلك فلو ترك حصاة لم يدر من أين تركها جعلها من الأولى فيلزمه أن يرمى إليها
حصاة ثم يرمى الجرتين الأخيرتين (الثامنة) الموالاة بين رمي الجرات ورميات الجرة الواحدة
سنة على الأصح وقبل واجبة (التاسعة) إذا ترك شيئاً من الرمي نهاراً فلا يصح أنه يتداركه فيه
ليلاً أو فيما بقي من أيام التشريق سواء تركه عدداً أو سهواً وإذا تداركه فيها فلا يصح أنه آذاه لاقضاءه
وإذا لم يتداركه حتى زالت الشمس من اليوم الذي يليه فلا يصح أنه يجب عليه الترتيب فيرمي
أولاً عن اليوم الفائت ثم من الحاضر وهكذا لو ترك يوم العيد رمي جرة العقبة فلا يصح أنه
يتداركه في الليل وفي أيام التشريق ويشترط فيه الترتيب فيقدمه على رمي أيام التشريق ويكون
آداء على الأصح وإذا قلنا بالأصح أن المتدارك آداء لاقضاء كان تعيين كل يوم للمقدار المأمول
به وقت اختيار وفضيلة كأوقات الاختيار للصلاة (وأعلم) بأنه يفوت كل الرمي بأنواعه بخروج
أيام التشريق من غير رمي ولا يؤدي شيء منه بعدها لآداء ولاقضاء ومتى تدارك فيرمي أيام
التشريق فاتهما أو فائت يوم النحر فلا دم عليه ولو نفر من منى يوم النحر أو يوم القر أو يوم النفر
الأول ولم يرم ثم ما قبل غروب الشمس من اليوم الثاني فرمى أجزاءً ولادم عليه ومتى فات الرمي
ولم يتداركه حتى خرجت أيام التشريق وجب عليه جبره بالدم فإن كان المتروك ثلاث حصيات
أو أكثر أو جميع رمي أيام التشريق ويوم النحر لزمه دم واحد على الأصح وإن ترك حصاة واحدة
من الجرة الأخيرة في اليوم الأخير لزمه مدم من طعام على الظاهر وفي حصانين مدان (العاشرة)

(قوله ويكبر عقب كل الخ)
أي مع ويمكن تأويل قوله
عقب بأن المراد عقب أرادته
الرمي ويؤيد التأويل (قوله)
كما سبق في رمي الخ) إذا السابق
ثم المعية وحله على بيان
كيفية التكبير فقط قصر
له بغير دلائل اه ابن الجلال
وقد يقال أن القصر بدليل
قوله ويكبر عقب الخ اه
(قوله قليلاً) أي لجهة يساره
لأنه أقرب إلى تحصيل
التقدم عليها بدليل قوله
في الثانية لأنه لا يتقدم
من يساره كما فعل في الأولى
أي خشية السقوط من
تلك الناحية المرتفعة
هناك قال الشافعي لأنها
على أكمة ولعل هذا باعتبار
ما كان قاله في المنح انتهى
(قوله قدر سورة البقرة)
محله أن لم يضرو وقوفه به
أو بغيره قال في النخبة
محله أن توفر خشوعه والا
فأدنى وقوف كما هو ظاهر

قال الشافعي رحمه الله تعالى الجزة مجتمع الحصى لاما مال من الحصى فمن اصاب مجتمع الحصى
بالرمي اجزأه ومن اصاب سائل الحصى الذي ليس هو بمجتمع لم يجزه والمراد بمجتمع الحصى
في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلو حول ورمى الناس في
غيره واجتمع فيه الحصى لم يجزه (الحادية عشرة) يستحب ان يرمى في اليومين الاولين من ايام
التشريق ماشيا وفي اليوم الثالث راكبا لانه يفر في الثالث عقب رميته فيستقر على ركوبه
(الثانية عشرة) يستحب له الاكثر من الصلاة في مسجد الخيف وأن يصلي امام المنارة عند
الاجار التي امامها فقد روى الازرقق انه مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستحب أن
يحافظ على صلاة الجماعة فيه مع الامام في الفرائض وقد روى الازرقق في فضل مسجد الخيف
والصلاة فيه آثارا (الثالثة عشرة) يسقط رمي اليوم الثالث عن نفر الاول وهو اليوم
الثاني من ايام التشريق وهذا النفر وان كان جائزا فالتأخير الى الثالث افضل ومن اراد
النفر الاول نفر قبل غروب الشمس ولا يرمى في اليوم الثاني من الثالث وما بقي معه من حصى
اليوم الثالث أو غيره ان شاء طرده وان شاء دفعه الى من لم يرم (وأما ما يفعله الناس من
دفنه) فقال اصحابنا لا يعرف فيه أثر ولو لم يفر حتى غربت الشمس وهو بعد في منى لزمه
المبيت بها والرمي في اليوم الثالث بعد زوال الشمس ثم ينفروا وحدهم فغربت الشمس قبل
انفصاله من منى فله الاستمرار في السير ولا يلزمه المبيت ولا الرمي ولو غربت وهو في شغل
الارتحال جاز له الفر على الاصح ولو نفر قبل الغروب وعاد الى منى لحاجة قبل الغروب أو
بعده جاز النفر على الاصح (الرابعة عشرة) يستحب للامام ان يخطب في اليوم الثاني من ايام
التشريق بعد صلاة الظهر وهي آخر خطب الحج الرابع ويعلمهم جواز النفر وما بعده من طواف
الوداع وغيره وبودعهم ويحثهم على طاعة الله تعالى وعلى ان يحتجوا بحجهم بالاستقامة والاثبات
على طاعة الله تعالى وان يكونوا بعد الحج خيرا منهم قبله وان لا ينسوا ما شاهدوا الله تعالى عليه
من خير والله أعلم (الخامسة عشرة) في حكمة الرمي اعلم ان اصل العبادة والطاعة والعبادات
كلها لهما معان قطعها فان الشرع لا يأمر بالعبث ثم معنى العبادة قد يفهمه المكلف وقد لا يفهمه
فالحكمة في الصلاة التواضع والخضوع والخشوع واظهار الافتقار الى الله تعالى والحكمة
في الصوم كسر النفس وفي الزكاة موااة المحتاج وفي الحج اقبال العبد اشعث غبر من مسافة
بعيدة الى بيت فضله الله تعالى وشرفه كاقبال العبد الى مولاه ذليلا ومن العبادات التي
لا يفهم معانيها السعي والرمي فكلف العبد بها لئتم انقياده فان هذا النوع لاحظ للنفس فيه
ولأنس للعقل به فلا يحمل عليه الا مجرد امتثال الامر وكال الانقياد لهذه اشارة مختصرة
يعرف بها الحكمة في جميع العبادات والله أعلم (السادسة عشرة) اذا نفر من منى في اليوم الثاني
او الثالث انصرف من جرة العقبة راكبا كاهو وهو يكبر ويهل ولا يصلي الظهر يعني بل يصليها
بالمزلة المحصب او غيره ولو صلاها بمنى جاز وكان نارا لا فضل وليس على الحاج بعد نفره من
منى على الوجه المذكور الاطواف الوداع (السابعة عشرة) صح ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتى المحصب حين نفر من منى (وهو ابن عمر) رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتى المحصب فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وجمع هجعة ثم دخل مكة وطاف هذا

(قوله الذي كان الخ) هو
الحل المعروف الآن اذ
الاصل بقاء ما كان على
ما كان حتى يعرف خلافه
ويكتفى نواطؤا لجم الغفير على
رمي هذا الحل أخذه من
مثلهم ومثلهم عن مثلهم
وهكذا الى السلف الصالحين
الاخذين عنه صلى الله
عليه وسلم ولم ينقل طعن
في ذلك من أحد ومعلوم أنه
او علا المرمى الى السماء
أو هبط الى تخوم الارض
اجزأه نظير الطواف والسعي
اه لمحرمه ابن الجلال (قوله
راكبا) هذا هو المعتمد
للمصوص في الاملا ونصه في
الأم على ما يروى اختصاص
الركوب بحجرة العقبة
فقط مؤل (قوله مسجد
الخيف) سمي بذلك لانه
في جانب منى والخيف بطريق
على اشيائهم ما ذكره ويطلى
أيضا على أسفل الجبل مما
ارتفع عن مسيل الماء
وهنا كذلك

التخصيب مستحب اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هو من سنن الحج ومناسكه وهذا معنى ما صح عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال ليس التخصيب بسنة انما هو منزل نزل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المحصب بالابطح وهو ما بين الجبل الذى عنده مقابر مكة والجبل الذى يقابله مصعدا فى الشق اليسر وانت ذاهب الى منى مرتفعا على بطن الوادى وليست المقبرة منه والله أعلم * (فصل) * اعمال الحج ثلاثة أقسام أركان وواجبات وسنن (أما الأركان فخمسة) الاحرام والوقوف وطواف الافاضة والسعى والحلق اذا قلنا بالاصح انه نسك (وأما الواجبات) فاثنتان متفق عليهما وأربعة مختلف فيها فأنشأ الاحرام من الميقات والرمى واجبان متفق عليهما وأما الأربعة فأحدها الجمع بين الليل والنهار فى الوقوف بعرفة والثانى المبيت بزدلفة والثالث المبيت ليلالى منى للرمى والرابع طواف الوداع والاصح وجوب الأربعة (وأما السنن) فجميع ما سبق مما يؤمر به الحاج سوى الأركان والواجبات وذلك كطواف القدوم والاذكار والادعية واستلام الحجر والرمي والاضطباع وماثر ما ندب من الهيئات السابقة وقد تقدم ايضاح هذا كله (وأما احكام هذه الاقسام) فالأركان لا يتم الحج ولا يجزئ حتى يأتى بجميعها ولا يحل من احرامها ما بقي منها شئ حتى اوتى بالأركان كلها الا انه ترك طوفة من السبع أو مرة من السعى لم يصح الحج ولم يحصل التحلل الثانى وكذا لو حلق شعرتين لم يتم حجه ولا يحل حتى يحلق ويقصر شعرة ثالثة ولا يجبر شئ من الأركان بدم ولا غيره بل لابد من فعلها وثلاثة منها وهى الطواف والسعى والحلق لا آخر لوقتها بل لاتقوت مادام حيا ولا يختص الحلق ببنى والحرم بل يجوز فى الوطن وغيره واعلم ان الترتيب واجب فى هذه الأركان ويشترط تقدم الاحرام على جميعها ويشترط تقدم الوقوف على طواف الافاضة والحلق ويشترط كون السعى بعد طواف صحيح فانه يصح سعيه بعد طواف القدوم ولا يجب ترتيب بين الطواف والحلق وهذا كله سبق بيانه انما نهيته عليه هنا لمخلصا للحفظ والله أعلم (وأما الواجبات) فمن ترك منها شيئا لم يدم ويصح الحج بدونه سواء تركها عمدا أو سهوا لكن العامد يأثم اذا قلنا انها واجبة (وأما السنن فمن تركها لا شئ عليه لاثم ولا دم ولا غيره لكن فانه الكمال والفضيلة وعظيم ثوابها والله أعلم

الباب الرابع فى العمرة وفيه مسائل

(الاولى) العمرة فرض على المستطيع كالحج هذا هو المذهب الصحيح من قولى الشافعى رحمه الله تعالى وهو نصه فى كتبه الجديدة ولا تجب العمرة الامرة واحدة كالحج ولكن يستحب الاكثر منها الا سيما فى رمضان ثبت فى الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما وفى الصحيح عن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمرة فى رمضان تعدل حجة (الثانية) للعمرة المفردة عن الحج ميقسان زمانى ومكانى أما المسكانى فمكة بقات الحج على ما سبق الا فى حق من هو بمكة سواء كان من أهلها أو غريبا فان ميقاته فى العمرة الحل فيلزمه ان يخرج الى طرف الحل ولو بخطوة ثم مذهب الشافعى رحمه الله تعالى ان افضل جهات الحل الاحرام بالعمرة ان يحرم من الجمرات فان النبي صلى الله عليه وسلم

(قوله مستحب) أى سواء تجعل الحاج أم لا لأن قول المصنف فيما تقدم اذا نفر من منى فى اليوم الثانى أو الثالث نص فى استحباب ذلك للمتجمل وغيره (قوله المحصب الخ) هو الابطح كما يدل له قول ابن عمر فى مسلم انه صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر كانوا ينزلون بالابطح فعبر به عن المحصب ويعرف الآن بمسجد الاجابة وهو مشهور هكذا نقل عن تقرير بعض المحققين (قوله فصل) ختم به أعمال الحج المفصلة بذكرها اجالا كما ابتدأها بفصل مقدم عليها فقال أعمال الحج المتقدم ذكرها (قوله فخمسة) بقى سادس

وهو ترتيب المعظم وظاهر كلامه يشير الى شرطية والانسب باب الصلاة ركنيته

أحرم منها ثم بعدها التزم ثم الحديبية ولو أحرم بالعمرة في الحرم أنه قد أحرمه ويلزمه الخروج إلى الحل محرماً ثم يدخل بيطوف ويسعى ويحلق وقد تمت عمرته ولادم عليه فلم يخرج بل طاف وسعى وحلق ففيه قولان للشافعي رحمه الله تعالى أحدهما أنه أصبح عمرته ونجزته لكن عليه دم لتركه الأحرام من ميقاته وهو الحل والثاني لا تجزئه حتى يخرج إلى الحل ولا يزال محرماً حتى يخرج إليه والله أعلم * وأما الميقات الزماني فجميع السنة وقت للعمرة فيجوز الأحرام بها في كل وقت من غير كراهة وفي يوم النحر وأيام التشريق لغير الحاج وأما الحاج فلا يصح إحرامه بالعمرة مادام محرماً بالحج وكذا لا يصح إحرامه بها بعد التحللين مادام مقيماً بمنى لرحى فاذا نفر من منى انفر الثاني أو الأول جاز أن يعتمر فيما بقي من أيام التشريق لكن الأفضل أن لا يعتمر حتى تنقضي أيام التشريق * الثالثة صفة الأحرام بالعمرة كصفته في الحج في استحباب الغسل للأحرام والتطيب والتنظيف وما يلبسه وما يحرم عليه من اللباس والتطيب والصيد وغير ذلك وفي استحباب التلبية وغير ذلك مما سبق فإن كان في غير مكة أحرم من ميقات بلده حين يتبدى بالسير كما سبق في أحرام الحج وإن كان في مكة وأراد العمرة استحب له أن يطوف بالبيت ويصلي ركعتين وليستلم الحجر ثم يخرج من الحرم إلى الحل فيغتسل هناك للأحرام ويلبس ثوبي الأحرام ويصلي ركعتين ويحرم بالعمرة إذا سار ويلبى وكل هذه الأمور على ما سبق في الحج ولا يزال يلبي حتى يدخل مكة فيبدأ بالطواف ويقطع التلبية حين يشرع في الطواف فيرمي في الطوافات الثلاث الأولى من السبع ويمشي في الأربع كما سبق في طواف القدوم ثم يخرج فيسعى بين الصفا والمروة كما وصفناه في الحج فإذا تم سعيه حلق أو قصر عند المروة فإذا فعل ذلك تمت عمرته وحل منها حلاً كاملاً ولم يبق منه شيء وليس لها التحلل واحد فإن كان معه هدى استحب له أن ينحصر بعد السعي وقبل الحلق وحيت نحر من مكة أو الحرم أجزأه لكن الأفضل عند المروة لأنها موضع تحلله كما سبق للحاج النحر يعني لأنها موضع تحلله * وأركان العمرة أربعة الأحرام والطواف والسعي والحلق إذا قلنا بالأصح أنه نسك وواجباتها التقييد بالأحرام من الميقات وسننهما زاد على ذلك والله أعلم * الرابعة لو جامع قبل التحلل فسدت عمرته حتى لو طاف وسعى وحلق شعرتين في جامع قبل أن يحلق الشعرة الثالثة فسدت عمرته وحكم فسادها كالحج فيجب المضى في فسادها ويلزمه القضاء ويجب عليه بدنة

الباب الخامس في المقام بمكة وطواف الوداع وفيه مسائل

(أحداها) مكة أفضل بقاع الأرض عندنا وعند جماعة من العلماء وقال العبدري وهو مذهب أكثر الفقهاء وهو قول أحد في أصح الروايتين وقال مالك رحمه الله تعالى وجماعة المدينة أفضل ودلنا ما رواه النسائي وغيره عن عبد الله بن عدي بن الجوزي رضي الله عنه أنه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف على راحلته بمكة يقول لمكة والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت روى الترمذي أيضاً في كتابه كتاب المناقب وقال حديث حسن صحيح فينبغي للحاج أن يغتفر بعد قضاء مناسكه مدة مقامه بمكة ويستكثر من الاعتماد ومن الطواف في المسجد الحرام فإنه أفضل مساجد الأرض والصلاة فيه أفضل منها في غيره من الأرض جميعها فقد ثبت في الصحيحين

(قوله ولادم عليه) محله إذا خرج للحل قبل التلبس بشيء من أعمالها والأبأن خرج بعد التلبس بشيء منها غير التماس الحجر وتقبيله والسجود عليه كخطوة من الطواف لزمه دم لتركه الأحرام من الميقات وتجزئه عن عمرة الإسلام لانهقاد إحرامه اتفاقاً وكما لو أحرم بالحج من غير ميقاته أما الائتم فحاصل إن لم ينو الخروج عند الأحرام ولم يخرج أو نواه ولم يخرج أو خرج ولم ينو فالتخالف إنما يؤثر في وجوب الدم وأما حصول الائتم بعدم الخروج مع قصده اهـ من المختصر وشرحه (قوله الأحرام) تقدم أنه إذا نسب إليه كفى فن اغتسل في الحرم وخرج إلى أدنى الحل وكان ينسب ذلك الغسل للأحرام كفى في أصل السنة

(قوله بخلاف غير مكة) أي
فتكره فيما لا سبب له
متقدم أو مقارن كراهة
تحريم ولا تنعقد لخبر ثلاث
ساعات نها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يصلي فيهن
وان تقبر فيهن موتانا يعني
بعد صلاة الصبح لا ارتفاعها
كروح ووقت الاستواء
للزوال الا يوم الجمعة وبعد
صلاة العصر لغروب
الشمس اه ابن عباس
(قوله مقام ابراهيم) سمي
بذلك لانه الذي قام عليه
حين بنى الكعبة أو حين
أذن في الناس بالحج أو حين
غسلت رأسه زوجة ابنه
اسماعيل لمساجد يسأل عنه
أقوال أوها لابن عباس
وسعيد بن جبير وغيرهما
وقيل لا مانع من وقوفه عليه
في الاحوال الثلاثة (قوله
بل يلزم الادب) في انحاء
الناسك بأحكام المناسك
للمناوي مانصه أوحى الله
الى داود قل لبي ابراهيم
لا يدخلون بيتي الا بأبدان
ظاهرة وقلوب صافية فمن
دخل بدن قد تلطخ عضو منه
بمعصية أمرى لعننه من
فوق سبع سموات

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد هذا
خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ويستحب التطوع فيه بالطواف لكل أحد
سواء الحاج وغيره ويستحب في الليل والنهار وفي أوقات كراهة الصلاة ولا يكره
في ساعة من الساعات وكذا لا يكره صلاة التطوع في وقت من الاوقات بمكة ولا غيرها
من بقاع الحرم كله بخلاف غير مكة واختلاف العلماء في الصلاة والطواف في المسجد الحرام
أيهما أفضل فقال ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد الصلاة لاهل مكة أفضل وأما
الغربة فالطواف أهم أفضل وقال صاحب الحاوي الطواف أفضل (الثانية) لا يرمل ولا يضطبع في
الطواف خارج الحج بخلاف كما سبق بيانه (الثالثة) لا يقبل مقام ابراهيم ولا يستلمه فانه
بدعة وقدروى عن ابن الزبير ومجاهد كراهته ولا يستلم أيضا الركبتين الشاميتين (الرابعة)
يستحب لمن جلس في المسجد الحرام أن يكون وجهه الى الكعبة فيقرب منها وينظر اليها
ايمانا واحتسابا فان النظر اليها عبادة (الخامسة) يستحب دخول البيت حافيا وأن يصلي فيه
والأفضل ان يقصد مصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا دخل البيت مشى حتى يكون
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع فيصلي ثبت ذلك في صحيح البخاري ويدعو
في جوانبه وهذا بحيث لا يؤذي أحدا ولا يتأذى هو فانه أذى وتأذى لم يدخل وهذا ما يغلط
فيه كثير من الناس فيترجون زحمة شديدة بحيث يؤذي بعضهم بعضا وربما انكشفت عورة
بعضهم أو كثير منهم وربما زاحم المرأة وهي مكشوفة الوجه واليد وهذا كله خطأ بفعله جهلة
الناس ويعتبر بعضهم ببعض وكيف ينبغي لعاقل ان يرتكب الاذى المحرم ليحصل أمرا أو سلم
من الاذى لكان سنة وأما مع الاذى فليس بسنة بل حرام والله المستعان (السادسة) اذا
دخل البيت فليكن شأنه الدعا والتضرع الى الله بخضوع وخشوع مع حضور القلب وليكثر
من الدعوات المهمة ولا يشتغل بالنظر الى ما يلهيه بل يلزم الادب ويعلم انه في أفضل الارض
وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها قالت عجبا لله امرء المسلم اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره
قبل السقف ليدع ذلك اجلال الله تعالى واعظاما داخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة
ما خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها (السابعة) ليحذر كل الحذر من الاعتزاز بما
أحدثه بعض أهل الضلالة في الكعبة المكرمة قال شيخنا الامام ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله
تعالى ابتدع من قريب بعض الفجرة المحتالين في الكعبة المكرمة امرين باطلين عظم ضررهما
على العامة (أحدهما) ما يدكرونه من العروة الوثقى عمدوا الى موضع عال من جدار البيت المقابل
لباب البيت فسموه العروة الوثقى ووقعوا في نفوس العامة ان من ناله فقد استمسك بالعروة
الوثقى فأحوجوهم الى أن يقاسوا في الوصول اليها شدة وعناء ويركب بعضهم ظهر بعض
وربما صعدت المرأة على ظهر الرجل ولا مست الرجال ولا مسوها فيلحقهم بذلك انواع من الضرر
ديناو دينا (الثاني) مسمار في وسط البيت مسموه سريرة الدنيا وجلو العامة على أن يكشف أحد هم سريرة
وينبطح بها على ذلك المسمار ليكون واضعا سريرة على سريرة الدنيا قاتل الله واضع ذلك ومخترعه
والله المستعان (الثامنة) يستحب صلاة النافلة في البيت وأما الفريضة فان كان يرجو جماعة
كثيرة فهي خارج البيت أفضل وان كان لا يرجوها فداخل البيت أفضل واذا صلى في البيت

(قوله اي يتلى) يعني يلا
 أضلاعه لحديث آية ما بيننا
 وبين المنافقين انه هم
 لا يتصلعون من ماء زمزم
 (قوله فاذا فرغ) اي من
 كل مرة من المرات لانه يسن
 في حقه أن يشمل أول كل
 مرة ويحمد آخرها ويسن
 أن يصب على رأسه منها
 ويغسل وجهه وصدرة
 وأن يشرب منها جاسا ولا
 يعارضه شربه صلى الله عليه
 وسلم منها قائما لانه كان
 لا زدحام الناس ونقل عن
 الزعفراني في الحاشية ان
 النظر في بئر زمزم عبادة تحط
 الاوزار والخطايا ويختار له
 النظر ثلاثا ويستحب ان
 ينزع بالدلو الذي يلي الركن
 (قوله من سبعين) ذكر
 السبعين مریدا بالتكثير
 لا خصوص هذا العدد لانها
 يكنى بها عند العرب عن
 الكثرة كقوله تعالى ان
 تستغفر لهم سبعين مرة
 (قوله وذاكر الازرق) أنه
 لا خلاف فيه يؤخذ منه رد
 ما قيل أنه بالدار التي عند
 الصفا أو بالردم أو بغير
 بعسفان أو انه لضعفه نزل
 منزلة العدم

استقبل بعض جدرانها فلو استقبل الباب وهو مردود كفي ولو استقبله وهو مفتوح فان كانت
 عتبة الباب مرتفعة عن الارض بنحو ثلثي ذراع صحت صلاته وان كانت أقصر من ذلك لم تصح
 صلاته ولو صلوا جاعة في الكعبة جازولهم في موقفهم خمسة احوال أحدها أن يكون وجه
 المأموم الى وجه الامام والثاني أن يكون ظهره الى ظهره الثالث أن يكون وجه المأموم الى
 ظهر الامام الرابع أن يكون بجانبه سواء الخامس ان يكون ظهر المأموم الى وجه الامام فتصح
 الصلاة في الاحوال الاربعة الاول ولا تصح في الخامسة على الاصح (التاسعة) يستحب الاكثار
 من دخول الجرفانه من البيت ودخوله سهل وقد سبق ان الدعاء فيه تحت الميراب مستحب
 (العاشره) يستحب له ان ينوي الاعتكاف كلما دخل المسجد الحرام فان الاعتكاف مستحب
 لكل من دخل مسجدا من المساجد فكيف الظن بالمسجد الحرام فيقصد بقلبه حين يصير في
 المسجد انه معتكف لله تعالى سواء كان صائما او لم يكن فان الصوم ليس بشرط في الاعتكاف
 عندنا ثم يستمرله الاعتكاف مادام في المسجد فاذا خرج زال اعتكافه فاذا دخل مرة أخرى
 نوى الاعتكاف وهكذا كلما دخل وهذا من المهمات التي تستحب المحافظة عليها والاعتناء بها
 (الحادية عشرة) يستحب الشرب من ماء زمزم والا كشار منه ثبت في صحيح مسلم عن أبي ذر
 رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ماء زمزم انها مباركة وانها طعام طعم وشفاء سقم
 وروينا عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له وقد
 شرب جاعة من العلماء ماء زمزم لمطالب لهم جلية فنالوها فيستحب لمن أراد الشرب للمغفرة
 أو الشفاء من مرض ونحوه ان يستقبل القبلة ثم يذكر اسم الله تعالى ثم يقول اللهم انه بلغني أن
 رسولك صلى الله عليه وسلم قال ما زمزم لما شرب له اللهم وانى اشربه لتغفر لي اللهم فاغفر لي او
 اللهم انى اشربه مستشفيا به من مرضى اللهم فاشفني ونحو هذا ويستحب ان يتنفس ثلاثا
 ويتصلع منه أى يتلى فاذا فرغ جدد الله تعالى (الثانية عشرة) يستحب لمن دخل مكة حاجا أو معتمرا
 أن ينخم القرآن فيها قبل رجوعه (الثالثة عشرة) اختلف العلماء في المجاورة بمكة فقال أبو حنيفة
 ومن وافقه تكره المجاورة وقال أحمد بن حنبل وآخرون لا تكره بل تستحب وانما كرهها من
 كرهها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة للانس وخوف الملازمة الذنوب فان الذنب فيها أقبج
 منه في غيرها كما ان الحسنه فيها أعظم منها في غيرها واما من استحبها فلما يحصل فيها من الطاعات
 التي لا تحصل بغيرها من الطواف وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك والمختار ان المجاورة
 بها مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في الامور المحذورة المذكورة وغيرها وقد جاور فيها
 خلائق لا يحصون من سلف الامة وخلفها ممن يقتدى بهم وينبغي للحجاج وربها ان يذكر نفسه بما
 جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال لخطيئة أصبحت بمكة أعز على من سبعين خطيئة
 بغيرها (الرابعة عشرة) يستحب زيارة المواضع المشهورة بالفضل في مكة والحرم وقد قيل انها
 ثمانية عشر موضعا منها البيت الذي ولد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اليوم مسجد في
 زقاق يقال له زقاق المولد وذاكر الازرق انه لا خلاف فيه ومنها بيت خديجة رضى الله عنها الذي
 كان يسكنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخديجة رضى الله عنها وفيه ولدت اولادها من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفيه توفيت خديجة رضى الله عنها وان الله عليها ولم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم

مقايده حتى هاجر قاله الازرقى قال ثم اشترى معاوية وهو خليفة من عقيل بن ابي طالب ففعله
 مسجد او منها مسجد في دار الازرقى وهى التى يقال لها دار الخير زان كان النبي صلى الله عليه وسلم
 مستترافيه في اول الاسلام قال الازرقى هو عند الصفا قال وفيه اسم عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه ومنها الغار الذى يجبل حراء كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه والغار الذى يجبل ثور
 وهو المذكور في القرآن قال الله عز وجل اذهب الى الغار (الخامسة عشرة) من فرغ من مناسكه
 واراد المقام بكفة فليس عليه طواف وداع وان اراد الخروج طاف لوداع ولا رمل فيه ولا
 اضطباع كما سبق وهذا الطواف واجب على اصح القولين ويجب بتركه دم والقول الثانى انه
 مستحب يستحب بتركه دم ولو اراد الحاج الرجوع الى بلده من منى ازمه دخول مكة لطواف
 الوداع ولا يجب طواف الوداع على الحائض والنفساء ولادم عليه التركة لانها ليست محاطبة به
 لكن يستحب لها ان تقف على باب المسجد الحرام وتدهو بما سئذ كره ان شاء الله تعالى ومن
 وجب عليه طواف الوداع فخرج بلا وداع عصى ووجب عليه العود للطواف ما لم يبلغ مسافة
 القصر من مكة فاذا بلغها لم يجب عليه العود بعد ذلك ومتى لم يعد وجب عليه الدم ومن عاد قبل
 مسافة القصر سقط عنه الدم وان عاد بعد بلوغ مسافة القصر لم يسقط عنه الدم ولو ظهرت
 النفساء والحائض فان كان قبل مفارقة بناء مكة ازمها طواف الوداع انزال هذرها وان كان
 بعد مفارقة البناء لم يلزمها العود (السادسة عشرة) ينبغي ان يقع طواف الوداع بعد الفراغ
 من جميع اشغاله ويعقبه الخروج من غير مكث فان مكث بعده غير عذر او لشغل غير اسباب
 الخروج كشراء متاع او قضاء دين او زيارة صديق او عيادة مريض ونحو ذلك فعليه اعادة
 الطواف وان اشتغل بأسباب الخروج كشراء الزاد بلامكث وشد الرحل ونحوهما لم يعد
 الطواف وكذا لو اقيمت الصلاة فصلاها معهم لم يعد الطواف (السابعة عشرة) اختلف اصحابنا
 في ان طواف الوداع من جملة مناسك الحج ام عبادة مستقلة فقال امام الحرمين هو من مناسك
 الحج وليس على غير الحاج طواف الوداع اذا خرج من مكة وقال البغوى وابو سعيد المنولى
 وغيرهما ليس هو من المناسك بل يؤمر به من اراد مفارقة مكة الى مسافة تقصر فيها الصلاة
 سواء كان مكيا او غير مكى قال الامام ابو القاسم الرافعى هذا الثانى هو والاصح تعظيما للحرم
 وتشبيها لاقتضاء خروجه للوداع باقتضاء دخوله الاحرام ولانهم اتفقوا على ان من حج وأراد
 الإقامة بمكة لا وداع عليه ولو كان من المناسك لم يجمع قلت وما يستدل به من السنة اكونه
 ليس من المناسك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقيم المهاجر
 بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا ووجه الدلالة ان طواف الوداع يكون عند الخروج وسماه قبله قاضيا
 للمناسك وحقيقته ان يكون قضاها كلها والله اعلم (الثامنة عشرة) اذا فرغ من طواف الوداع
 صلى ركعتي الطواف خلف المقام ثم اتى الملتزم كما سبق بيانه وقال اللهم البيت بينك
 والعبدة عبدك وابن أمتك جعلتني على ما مخرت لى من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني
 بنعمتك حتى اهتنتى على قضاء مناسكك فان كنت رضىت عني فازددهنى رضا والافسن الآن قبل
 ان تنأى عن بيتك دارى ويعد عنه مزارى هذا وان انصرافى ان اذنت لى غير مستبدل بك
 ولا بينك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى العافية في بدنى والعصمة في دينى واحسن

(قوله لطواف الوداع) أى
 وان كان قد طاف قبل عوده
 من مكة لى ولو أخر الاقضية
 لفره من منى فعله وأراد
 السفر عقبه والاكتفاء به
 عن الوداع لم يكف ولا يجب
 الاعلى من فارق مكة غير محرم
 مريدا السفر الى مسافة
 القصر مطلقا أو دونها ان
 خرج لمنزل أو محل يقيم به
 ولو اربعة أيام صحاح مكيا أو
 آفا قيا حلالا أو حاجا أو معتمرا
 قد فرغت مناسك كل ورميه
 ويحط عند تركه من الاجرة
 ما يقابله فيلزم الاجير فعله
 لانه وان لم يكن من المناسك
 فهو من توابعها المقصودة
 ومن ثم لم يدرج في غيره
 وقال مروى لا يلزم الاجير
 فعله اه عمدة (قوله اع
 الجميع) رده الزركشى بأنه
 انما شرع للمفارقة ولم توجد
 اه ورده في الحاشية بأن
 شرعه للمفارقة بدل على أنه
 لتعظيم الحرم وهو ما قاله
 اه ابن الجلال

منقلي وارزقني طاعتك ما بقيتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير وبأني
 بأداب الدماء التي سبق ذكرها في دماء صرفات ويتعلق بأسرار الكعبة في تضرعه فاذافرغ من
 الدماء أتى زمزم فشرّب منها ثم رزقوا ثم عاد إلى الجبل الأسود واستلمه وقبله ومضى وإن كانت امرأة
 حائضا استحب لها أن تأتني بهذا الدماء على باب المسجد وتضي (التاسعة عشرة) إذا فارق البيت
 مودعا فقد قال أبو عبد الله الزبيري وغيره من أصحابنا يخرج وبصره إلى البيت ليكون آخر عهده
 بالبيت وقيل يلتفت إليه في انصرافه كالتحزن على مفارقه والمذهب الصحيح الذي جزم به جماعة
 من أصحابنا منهم أبو عبد الله الحلبي وأبو الحسن الماوردي وآخرون أنه يخرج ويولي ظهره
 إلى الكعبة ولا يمشي فقهري كما يفعله كثير من الناس قالوا بل المشي فقهري مكروه فإنه ليس فيه
 سنة مروية ولا ترجحى وما لا أصل له لا يرج عليه وقد جاء عن ابن عباس ومجاهد رضي الله
 عنهما كراهية قيام الرجل على باب المسجد ناظر إلى الكعبة إذا أراد الانصراف إلى وطنه بل
 يكون آخر هذه الطواف وهذا هو الصواب والله أعلم (العشرون) لا يجوز أن يأخذ شيئا من
 تراب الحرم واجارحه معه إلى بلاده ولا إلى غيره من الحل وسواه في ذلك تراب نفس مكة وتراب
 ما حولها من جميع الحرم واجارحه ويكره إدخال تراب الحل واجارحه إلى الحرم ويجوز اخراج
 ماء زمزم وغيره من جميع مياه الحرم ونقله إلى جميع البلدان لأن الماء يستحق بخلاف التراب
 والجو ويجرم اتلاف صيد الحرم على الحلال والحرم وتلكه وأكله وحكمه في حق جميع الناس
 حكم الصيد في حق الحرم وقد بقي بانه واضحا ولو اصطاد الحلال صيد من الحل ودخل به الحرم
 جازوله ذبحه وأكله وبيعه للحلال في الحرم وغيره (الحادية والعشرون) لا يجوز أخذ شيء من
 طيب الكعبة لا لتبرك ولا لغیره ومن أخذ شيئا من ذلك لزمه رده إليه فان أراد التبرك أتى بطيب
 من عنده فمضاه به ثم أخذه (الثانية والعشرون) قال الامام أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا
 لا يجوز قطع شيء من ستر الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه بين اوراق المحف
 ومن حل من ذلك شيئا لزمه رده خلاف ما ينوهم العامة يشترطونه من بني شيعة هذا كلام ابن
 عبدان وحكاية الامام أبو القاسم الرافعي عنه ولم يعترض عليه فكأنه وافقه عليه وكذا قال
 الامام أبو عبد الله الحلبي لا ينبغي أن يؤخذ من كسوة الكعبة شيء وقال أبو العباس بن القاص
 من أصحابنا لا يجوز بيع كسوة الكعبة قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى الأمر
 فيها إلى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال بعباد عطاء واحتج بما رواه الأزرقي في كتاب
 مكة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يترع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج وهذا
 الذي قاله الشيخ حسن وقد روى الأزرقي عن ابن عباس ومائشة رضي الله عنهم انهما قالتا باع
 كسوتهما ويجعل ثمنها في سبيل الله للفقر والمساكين وابن السبيل قال ابن عباس ومائشة
 وام سلمة رضي الله عنهم ولا بأس أن يلبس كسوتهما من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما
 (الثالثة والعشرون) في حدود الحرم اعلم ان الحرم الكريم هو ما طاف بمكة وأحاط بها
 من جوانبها جعل الله عز وجل له حكمهما في الحرمة تشريفا لها واعلم ان معرفة حدود الحرم
 من أهم ما ينبغي ان يعنى ببيانها فإنه يتعلق به أحكام كثيرة كما سبق وقد اجتمعت واعتدت باتقانها
 على أكل وجوهه بحمد الله تعالى (فحد الحرم) من طريق المدينة دون التنعيم عند بؤت بنى نفار

(قوله وإن كانت امرأة) أي
 إن كانت طاهرة فعلت ذلك
 لا في خلوة الطواف والا
 فعليهما البعد عن الرجال
 ومحاولة التستر بحسب
 الامكان وإن كانت حائضا
 فقد ذكر ما يطلب منها بقوله
 استحب (قوله إلى البيت
 الخ) ظاهر هذا الصنيع أن
 الزبيري يقول يمشي فقهري
 لكن قال الأزرقي والزركشي
 يجب انحادهما مع ما بعدها
 من التفاته كالتحزن لأن
 المنقول عنه في الشامل وغيره
 أنه يخرج وبصره تبع البيت
 وهو المراد بالالتفات إليه
 (قوله وأكله) أي لأنه حينئذ
 ميتة ثم الجراد بالحرم يجوز
 لمن لم يقتله أكله لأن غايته أنه
 يصير ميتة وأكل ميتة الجراد
 جائز وحرم على الفاعل
 عاملة له بتقيض قصده
 (قوله وله ذبحه) أي لأنه
 ملكه باصطياده له في الحل
 والحرم لا يخرج عنه ملكه
 بخلاف الاحرام

على ثلاثة أميال من مكة ومن طريق اليمن طرف اضاعة لبن في ثنية لبن على سبعة أميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال من مكة ومن طريق الجعرانة في شعب آل عبد الله ابن خالد على تسعة أميال من مكة ومن طريق الطائف على عرفات من بطن غرة على سبعة أميال من مكة ومن طريق جدة منقطع الاعشاش على عشرة أميال من مكة فهذا حد ما جعله الله عز وجل مالمما اختص به من التحريم وبين بحكمه سائر البلاد هكذا ذكر حدوده أبو الوليد الأزرق في كتاب مكة واصحابنا في كتب الفقه والماوردى في الاحكام السلطانية وآخرون الا ان الأزرق قال في حده من طريق الطائف أحد عشر ميلا والجمهور قالوا سبعة فقط بتقديم السين على الباء ولم يذكر الماوردى حده من جهة اليمن وذكر الأزرق والجمهور كما ذكرته وفي هذه الحدود ألفاظ غريبة ينبغي ان تضبط قولهم بسوت نفار بكسر النون وبالفاء وقوله اضاعة ابن الاضاعة بفتح الهزة وبالضاد المعجمة على وزن القناة وهى مسنة مع الماء وابن بكسر اللام وأسكان الباء الموحدة كذا ضبطه الحافظ أبو بكر الخازمي في كتابه المؤلف في اسماء الاماكن وقولهم الاعشاش بفتح الهزة وبالشين المعجمتين جمع عش وقولهم في حده من جهة الجعرانة تسعة هو بالنسبة ثم بالسين والحدود الثلاثة الباقية بتقديم السين والله أعلم فاعتمد ما ضبطته لك من حدود الحرم فما أظنك تجده أوضح ولا أتقن من هذا واعلم ان الحرم عليه علامات من جوانبه كلها ومنصوب عليه أنصاب ذكر الأزرق وغيره بأسانيدهم ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم عملها وجبريل عليه السلام ربه مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم عثمان ثم معاوية رضى الله عنهم وهى الآن بينة والله الحمد (الرابعة والعشرون) حكى الماوردى خلافا للعلماء ان مكة زادها الله شرفا مع حرمتها هل صارت حرما أمنا بسؤال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ذلك أم كانت قبله كذلك فمنهم من قال لم تزل حرما ومنهم من قال كانت مكة حلالا قبل دعوة ابراهيم صلى الله عليه وسلم كسائر البلاد وانما صارت حرما بدعوته كما صارت المدينة حرما بتحرير رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان كانت حلالا واحتج هؤلاء بحديث عبد الله بن زيد رضى الله عنه في الصحيحين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة واتى حرمت المدينة والصحيح من القولين هو الاول للحديث الصحيح في صحيح البخاري ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة فان هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والارض وهو حرام بحرمه الله تعالى الى يوم القيامة والجواب عن الحديث الاول ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم اظهر تحريرا بعد ان كان مهجورا لانه ابتداء والله أعلم (الخامسة والعشرون) في الاحكام التي يخالف الحرم فيها غيره من البلاد أحدها ان لا يدخل اليها أحد الا باحرام وهل ذلك واجب أم مستحب فيه خلاف قدمناه الثاني يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمحلين الثالث يحرم شجره وحشيشه الرابع أنه يمنع جميع من خالف دين الاسلام من دخوله مقيما كان أو مارا هذا مذهب الشافعي وجاهير الفقهاء وجوزة أبو حنيفة مالم يستوطنوه الخامس لا تحل لقطنه للتملك فلا تحل الا لمنشد السادس تغليظ الدية بالقتل فيه السابع تحريم دفن المشرك فيه ولو دفن فيه نبش مالم يقطع الثامن يحرم اخراج أبحاره وترابه الى الحل ويكره ادخال ذلك من الحل اليه التاسع يختص ذبح دماء الحيوانات والهدايا به العاشر

(قوله سبعة أميال من مكة) وذراع من جدار باب السلام الى العلمين الذين هما حد الحرم من تلك الجهة وهما تجام وادى نخلة سبعة وعشرون ألف ذراع ومائة ذراع وأثنان وخمسون ذراعا بالذراع السابق فالمسافة على القول الاول في الميل سبعة أميال ونحو خمسة أسباع ميل ومن باب المعلى الى العلمين المذكورين خمسة وعشرون ألف ذراع وخمسة وعشرون ذراعا فالمسافة فيه على القول الاول سبعة أميال ونحو سبع ميل ولا ينافيه قول المصنف سبعة لانسانه الكسر واعتباره المسافة من باب المعلى (قوله أن ابراهيم الخ) لم يثبت ذلك وانما ذكره الفاكهي عن ابن عباس رضى الله عنهما ولذا قال في المختصر قالوا الخ

لادم على المتنع والقارن اذا كان من اهله الحادى عشر لا تكره صلاة النافلة التى لا سبب لها سافى
وقت من الاوقات فى الحرم سواء فيه مكة وسائر الحرم الثانى عشر اذ انذر قصده لزمه الذهاب
اليه بحج أو عمرة بخلاف غيره من المساجد فانه لا يجب الذهاب اليه اذ انذره الا مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمسجد الاقصى على أحد القولين فهما الثالث عشر يحرم استقبال الكعبة
واستدبارها بالبول والغائط فى الحجاء الرابع عشر تضعيف الاجر فى الصلوات بمكة وكذا سائر
انواع الطامات الخامس عشر يستحب لاهل مكة ان يصلوا العبد فى المسجد الحرام لافى الحجاء
واما غيرهم من البلدان فهل صلاتهم فى المصلى افضل ام فى الحجاء فيه خلاف السادس عشر اذا
نذر النحر وحده بمكة لزمه النحر بها وتفرقة اللحم على مساكين الحرم ولو نذر ذلك فى بلد آخر لم يصح
نذره فى أصح الوجهين السابع عشر لا يجوز احرام المقيم فى الحرم بالحج خارجة والله اعلم (المسئلة
السادسة والعشرون) مذهبنا لا يجوز بيع دور مكة وشراءها واجارتها كحجوز فى غيرها
ودلائل المسئلة فى كتب الفقه والخلاف مشهور (السابعة والعشرون) مذهبنا ان النبي صلى
الله عليه وسلم قفع مكة صلحا لاعتوانه لكن دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم تأهبا
للقنال خروفا من غدر أهلها (الثامنة والعشرون) اختلف العلماء فى اقامة الحدود واستيفاء القصاص
فى الحرم وقال الشافعى وآخرون حكم الحرم فى هذا حكم غيره فتقام فيه الحدود ويستوفى
فيه القصاص سواء كانت الجنابة فى الحرم أو كانت فى الحل ثم النجاء الى الحرم وقال أبو حنيفة
وآخرون ان كانت الجنابة فى الحرم استوفيت العقوبة فيه وان كانت الجنابة فى الحل ثم النجاء
الى الحرم لم يستوف منه فيه ويلجأ الى الخروج منه فاذا خرج اقيمت (التاسعة والعشرون)
فى أمور تتعلق بالكعبة والمسجد قال الله عز وجل ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا
وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا (وثبت فى صحيحى البخارى
ومسلم) عن أبى ذر رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع
فى الارض قال المسجد الحرام قلت ثم قال المسجد الاقصى قلت كم بينهما قال أربعون عاما واختلف
المفسرون فى قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس فروى الازرقي فى كتاب مكة عن مجاهد قال
لقد خلق الله عز وجل ووضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئا من الارض بألفى سنة وان قواعد البيت
الارض السابعة السفلى وعن مجاهد أيضا ان هذا البيت أحد أربعة عشر بيتا فى كل سماء بيت
وفى كل أرض بيت بعضهم مقابل بعض وروى الازرقي أيضا عن على بن الحسين بن على بن أبى
طالب رضى الله عنهم قال ان الله تعالى بعث ملائكة فقال ابنوا لى فى الارض بيتا فقال البيت
المعمور وقدره وأمر الله تعالى من فى الارض من خلقه أن يطوفوا به كما يطوف أهل السماء
بالبيت المعمور قال وهذا كان قبل خلق آدم وقال ابن عباس رضى الله عنهما هو أول بيت بناه
آدم فى الارض وجاء من على بن أبى طالب رضى الله عنه ان معناه هو أول بيت وضع للعبادة
والبركة وهذا معنى قول الحسن وقتادة أنه كان قبله بيوت كثيرة ولكنه أول بيت وضع للعبادة
وقال أقضى القضاة الماوردى أجمعوا على انه أول بيت وضع للعبادة وانما اختلفوا هل هو أول
بيت وضع لغيرها قلت والصحيح هو الاول وهو قول الجمهور انه أول بيت وضع مطلقا والله اعلم
وقوله تعالى مباركاً معناه كثير الخير وانتصب مباركاً على الحال قال الزجاج وغيره المعنى استقر

(قوله على أحد القولين)
العمد أنه لو نذر الايمان
للبيت الحرام أو الحرم أو
بقعة منه أو بيت الله ونوى
البيت الحرام لزمه الايمان
بحج أو عمرة أو بهما وان
نفى ذلك فى نذره وان بأتى
بمسجد المدينة أو الاقصى
أو غيرهما لم يلزمه قاله فى
الحاشية (قوله فى الحجاء)
الحرم العين لالجهة والمراد
بالحجاء غير الاخلاية المعدة
لقضاء الحاجة مالم يستتر
بساتر طوله ثلثا ذراع فأكثر
بينه وبينه ثلاثة أذرع
فأقل وان لم يكن له عرض
كعود وحرمة الاستقبال
بالفرج حال البول لا بالوجه
فلو استقبل به وحول فرجه
فخرج عن سمت القبلة فلا
حرمة بخلاف عكسه ولو
اشتبهت عليه القبلة وجب
عليه الاجتهاد وبأنى جميع
ما مر فى القبلة للصلاة حتى
يحرم على القادر التقليد
والاجتهاد

بمكة في حال بر كته فهو حال أى وضع مباركا وقوله تعالى فيه آيات بينات المختار انما المناسك
 وأمن الخائف وانما حق الجمار مع كثرة الرمي والرامي على تكرار الاغصار والسنين وامتناع
 الطير من العلو عليه واستشفاء المريض به وتجويل العقوبة لمن انتهك فيه حرمة واهلاك اصحاب
 الفيل لما أرادوا تخريبه وغير ذلك قال ابو الوابد الا زرتي جعل ابراهيم صلى الله عليه وسلم طول
 بناء الكعبة في السماء تسعة أذرع وطولها في الارض ثلاثين ذراعا وعرضها في الارض اثنين
 وعشرين ذراعا وكانت غير مسقفة ثم بنيتها قريش في الجاهلية فزادت في طولها في السماء تسعة
 أذرع فصارت طولها ثمانية عشر ذراعا ونقصوا من طولها في الارض ستة أذرع وشبرا ترا كودا
 في الجرف فلم تزل على ذلك حتى كان زمن عبد الله بن الزبير فهدمها وبنها على قواعد ابراهيم وزاد
 في طولها في السماء تسعة أذرع أخرى فصارت طولها في السماء سبعاً وعشرين ذراعا ثم بنها الحجاج
 فلم يغير طولها في السماء فالكعبة اليوم طولها في السماء سبعاً وعشرون ذراعا واما عرضها فبين
 الركن الاسود والشامى خمسة وعشرون ذراعا وبين اليماني والغربي كذلك وبين اليماني والاسود
 عشرون ذراعا وبين الشامى والغربي احدى وعشرون ذراعا والله أعلم * واعلم ان الكعبة
 زادها الله تعالى شرفاً بنيت خمس مرات * احدها بنى الملائكة أو آدم على ما تقدم من الخلاف
 * الثانية بنى ابراهيم صلى الله عليه وسلم * الثالثة بنى قريش في الجاهلية وقد حضر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هذا البناء وكان ينقل معهم الحجارة كما ثبت في الحديث الصحيح * الرابعة بنى ابن
 الزبير * الخامسة بنى الحجاج بن يوسف وهذا هو البناء الموجود اليوم وهكذا كانت الكعبة
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم * وقد قيل انه بنى مرتين أخريين غير الخمسة احدهما
 بنته العمالقة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم (والثانية) بنته جرهم بعد العمالقة ثم بنته قريش
 والله أعلم قال العلماء وكانت الكعبة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم مع العمالقة وجرهم الى ان
 انقرضوا وخلفتهم فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم لكثرة بنى القلة وعزهم بعد الذلة
 فكان أول من جدد بناءها بعد ابراهيم قصي بن كلاب وسقفتها بخشب الدوم وجريد النخل ثم
 بنتها قريش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرون سنة وقيل خمس وثلاثين سنة
 فقال ابو حنيفة ابن المغيرة يا قوم ارفعوا باب الكعبة حتى لا يدخل اليها الا بسلام فانه لا يدخلها
 حينئذ الا من ارادتم ثم فان جاء احد ممن تكرهونه رميته وسقط وصار نكالا لمن رآه ففعلت
 قريش ما قال وكان سبب بنائها ان الكعبة استهدمت وكانت فوق القامة وارادوا تعليتها وكان
 سبب استهدائها ان امرأة جاءت بحجارة نجر الكعبة فسقط منها شرارة فتعلقت بكسوة
 الكعبة فاحترقت وكان باب الكعبة لاصقاً بالارض في عهد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وفي
 عهد جرهم ومن بعدهم الى ان بنته قريش فرفعت بابه وجعلت لها سقفا ولم يكن لها سقف وزادت
 في ارتفاعها الى السماء فجعلته ثمانية عشر ذراعا وتنافسوا فيمن يضع الحجر الاسود موضعه من
 الركن ثم رضوا بأن يضعه النبي صلى الله عليه وسلم وثبت في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الحجر الاسود من الجنة وهو اشد بياضاً من
 الابن فسودته خطايا بني آدم قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح والله اعلم (الثلاثون) في
 امور تتعلق بالمسجد الحرام قال ابو الوابد الا زرتي والامام اقضى القضاة ابو الحسن الماوردي

(قوله طول بناء الكعبة الخ)
 قال في الحاشية ذكر ابن
 جماعة في ذلك كلاماً مخالفاً
 لكلام الا زرتي هذا ثم قال
 كل ذلك حرره بذراع
 القماش المستعمل في زماننا
 بمصر وحينئذ فيجتمعا ان
 تحرير الا زرتي كان بغير
 هذا الذراع أما بذراع اليد
 أو غيره (قوله وطولها في
 الارض ثلاثين ذراعا) قال
 في الحاشية عبر غير بأنه
 جعل عرضها في الارض اثنين
 وثلاثين ذراعا من الركن
 الاسود الى الركن
 الشامى الذى يلي الباب
 وعرض ما بين الشاميين
 اثنين وعشرين ذراعا وما بين
 الغربي واليماني احدى
 وثلاثين وما بين اليمانيين
 عشرين وجعل الحجر الى
 جنبه عريشاً من أراك
 تقحمه الغنم وكان زرباى
 حظيرة الغنم اسمعيل صلى الله
 على نبينا وعليه وسلم

(قوله وهذا هو الغالب)
ومنه سبحانه الذي أسرى
بعده ليلة من المسجد
الحرام على الراجح وقبل
هو هنا مكة لأنه أسرى به
من بيت أم هانئ أو شعب
أبي طالب قال العلامة
عبد الرؤف ويمكن الجمع
بأنه أخذ أولاً صلى الله عليه
وسلم من المسجد إلى
الشعب ثم إلى بيت أم هانئ
أو عكسه (قوله وقدر ادبه
الحرم) قال الماوردي
وهو المراد في جميع القرآن
وهي خمسة عشر موضعا
الافول وجهك شطر
المسجد الحرام فأراد به
الكعبة (قوله وقدر ادبه
مكة) أي الحدود بدأ
وآخرها بالعمارات وبقي
على المصنف إطلاق رابع
للمسجد وهو الكعبة (قوله
وقيل هذان الامران في قول
الله الخ) جري المصنف
وهو النووي على الاول
وهو ان المراد من المسجد
الحرام في الآية المذكورة
الحرم وجري الرافي على
الثاني وهو ان المراد من
المسجد الحرام في الآية
المذكورة مكة والمعتمد في
المسئلة ما ذهب اليه
النووي

البصري في كتابه الاحكام السلطانية وغيرهما من الاثمة المعتمدين وفي كلام بعضهم زيادة على
بعض أما المسجد الحرام فكان فناء حول الكعبة وفضاء للطائفين ولم يكن له على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضي الله عنه جدار يحيط به وكانت الدور محذوفة به وبين الدور
أبواب يدخل الناس من كل ناحية فلما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكثر الناس وسع
المسجد واشترى دورا وهدمها وزادها فيه واتخذ للمسجد جدارا قصيرا دون القامة وكانت
المصابيح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ الجدار للمسجد الحرام فلما استخلف
عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل وسعه بها أيضا وبني المسجد والاروقة وكان عثمان رضي الله
عنه أول من اتخذ الاروقة ثم ابن الزبير زاد في المسجد زيادة كثيرة واشترى دورا من جلتهما
بعض دار الازرق اشترى ذلك البعض بيضعة عشر الف دينار ثم عمره عبد الملك بن مروان ولم
يزدده لكن رفع جداره وسقفه بالساج وعمره عمارة حسنة ثم ان الوليد بن عبد الملك وسع المسجد
وحمل اليه أعمدة الجارة والرخام وزاد فيه المهدي بعده مرتين احدهما بعد سنة ستين ومائة
والثانية بعد سنة سبع وستين ومائة الى تسع وستين ومائة وفيها توفي المهدي واستقر على ذلك
بناءؤه الى وقتنا هذا وقد قدمنا انه يجوز الطواف في جميع أروفته ولو وسع جاز الطواف في جميعه
والله أعلم واعلم ان المسجد الحرام يطلق ويراد به هذا المسجد وهذا هو الغالب وقدر ادبه الحرم
وقدر ادبه مكة وقيل هذان الامران في قول الله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد
الحرام والله أعلم (الحادية والثلاثون) في أمور تتعلق بمكة اعلم ان لها ستة عشر اسما مكة وبكة
والبلدة وأم القرى والبلد الامين وام رحم لان الناس يتراحمون ويتواصلون فيها وصلاح بفتح
الصاد وكسر الحاء كما قالوا احذام وقطام بنوهم اعلى الكسرى سميت بذلك لانهما ويقال لها المقدسة
والقادسية مأخوذان من التقديس وهو النطهيم والناتحة بالنون والسين المهملة المشددة
والنساسة بتشديد السين الاولى قيل لانها ناس من الخد فيها أي تطرده وتنفيه وقال الاصمعي
النس اليبس وقيل لمكة ناسة لقلة مائها ويقال الباسة بالباء الموحدة لانها تبس المحمد أي
نحطه وتملكه ومنه قول الله تعالى وبست الجبال بسا ويقال لها الحاطمة لحطهها المحمد
ويقال لها العرش ويقال لها كوثي فهذه ستة عشر اسما وقد اوضحته في كتاب تهذيب الاسماء
واللغات وأثبت هنا بقاصدها واعلم ان كثرة الاسماء تدل على عظم المسمى كما في اسماء الله
تعالى واسماء رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف بلد من البلاد أكثر اسما من مكة والمدينة
لكونهما أشرف الارض والله أعلم قال جماعة من العلماء بكة ومكة بمعنى واحد وقال آخرون
هما معنيين واختلفوا على هذا فقل مكة بالميم الحرم كله وبكة المسجد خاصة قاله الزهري وزيد بن
أسلم وقيل مكة اسم للبلد وبكة بالياء البيت وموضع الطواف وقيل بل البيت خاصة قاله النخعي
 وغيره سميت بكة لازدحام الناس بها بك بعضهم بعضا أي يدفعه في زحمة الطواف وقال البيت
سميت بكة لانها تبتك اعناق الجبابرة اذا ألدوا فيها أي تدأ أي والبك الدق وأما مكة بالميم فقال
الاصمعي وغيره هي مأخوذة من قولهم تملكك الشيء اذا استخرجته لانها تملك الفاجر عنها
وتخرجه منها وقيل لانها تملك الذنوب أي تذهبها وقيل لقلة مائها من قولهم امتك الفصيل ضرع
امه اذا متصه قال الماوردي لم تكن مكة ذات منازل وكانت قريش بعد جرحهم والعسالة

يتجمعون في جبالها واديتها ولا يخرجون من حرما انتسابا الى الكعبة لاستيلائهم عليها
وتخصصا بالحرم حلوا لهم فديرونها انهم سيكون لهم بذلك شأن وكما كثر فيهم العدد ونشأت فيه
الرياسة قوى املهم وعلما انهم سيتقدمون على العرب وكان فضلاؤهم يتخيلون ان ذلك لرياسة
في الدين وتأسيسا لنبوة ستكون فأول من اهتم ذلك منهم كعب بن لؤي بن غالب وكانت قريش
تجتمع اليه في كل جمعة وكان يخطبهم فيه ويذكر لهم امر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ثم انقلبت
الرياسة الى قصي بن كلاب فبنى بمكة دار الندوة ليحكم فيها بين قريش ثم صارت لتشاورهم وعقد
الاولوية لحروبهم قال السكبي وكانت اول دار بنيت بمكة ثم تابعت الناس فبنوا الدور كلها قربوا
من الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت لهم العرب (الثانية والثلاثون) يكره حل
السلاح بمكة لغير حاجة ثبت في صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل أن يحمل السلاح بمكة (الثالثة والثلاثون) قال اصحابنا من فروض الكفاية ان تحج
الكعبة كل سنة فلا تعطل ولا يشترط لعدد المحصلين لهذا الغرض قدر مخصوص بل الغرض
أن يوجد جها في الجملة من بعض المكلفين في كل سنة مرة (الرابعة والثلاثون) قد تقدم انه
يجوز صلاة الغرض والنقل جميعا في الكعبة وان النافلة في البيت أفضل منها خارجه
وكذا الفريضة اذا لم تكن جماعة وان كانت فخارجه واذا صلوا جماعة داخله فلمهم في الموقف خمسة
أحوال تقدم بيانها أما اذا صلوا جماعة خارج البيت ووقف الامام عند المقام أو غيره
ووقف المأمومون خلفه مستديرين فصلاتهم صحيحة فلو كان بعضهم أقرب الى الكعبة من
الامام نظر ان كان أقرب وهو في جهة الامام بأن يقف قدامه لم تصح صلاة المأموم على الاصح
وان كان أقرب في جهة أخرى بأن استقبل الامام الجدار من جهة الباب واستقبل المأموم من جهة
الجر أو غيرها صحت صلاته على المذهب الصحيح وقال أبو اسحق المروزي من اصحابنا لا تصح
ولو وقفوا خلف الامام في آخر المسجد وامتدوا بطول جازت صلاتهم وان وقفوا بقرب البيت
وامتدوا نصف فصلاة الخارجين من محاذة الكعبة باطلة على الاصح قال أبو الويد الازرق اول
من أدار الصفوف حول الكعبة وراه الامام خالد بن عبد الله القسري حين كان واليا على مكة
في خلافة عبد الملك بن مروان وكان سبب ذلك أنه ضاق على الناس موقفهم وراه الامام
فأدارهم حول الكعبة وكان عطاء بن أبي رباح وعمر بن دينار ونظراؤهما من العلماء يرون ذلك
ولا ينكرونه قال ابن جريج قلت لعطاء اذا قل الناس في المسجد الحرام أيما أحب اليك أن يصلوا
خلف المقام أم يكونوا صفوا واحدا حول الكعبة فقال ان يكونوا صفوا واحدا حول الكعبة والله
أعلم قال اصحابنا أو صلى منفردا عند طرف ركن من أركان الكعبة وبعض يذنه بمحاذي الركن وبعضه
يخرج عنهم لم تصح صلاته على الاصح ولو استقبل حجر الكعبة ولم يستقبلها معتمدا كنه منها فالاصح
انه لا تصح صلاته ولو وقف على سطح الكعبة فان لم يكن بين يديه شاخص لم تصح صلاته على
الصحيح وان كان شاخص من نفس الكعبة وهو ثلث اذراع صحت صلاته والا فلا ووضع بين يديه
متاع لم يكفه (الخامسة والثلاثون) قد سبق ان الصلوات يتضاعف الاجر فيها في مكة وكذا سائر
أنواع الطاعات وقد ذهب جماعة من العلماء الى انه يتضاعف السيئات فيها ايضا ومن قال ذلك
مجاهد واهل بن حنبل وقال الحسن البصري صوم يوم بمكة بمائة الف وصدقة درهم بمائة الف

(قوله لا يصح الخ) أي وان
استقبل ما في الحجر من
الكعبة لان القبلة لا بد فيها
بالنسبة لمن عندها من القطع
وما في الحجر من البيت انما
ثبت بدليل ظني قاله حج
قال سم قوله بالنسبة لمن
عندها يفيد ان للبعد
استقبال الحجر وهو ممنوع
قطعا اذ لا بد في القبلة من
القطع بأنها قبله ثم بعد
لا بد من القطع بمحاذاتها
لمن عندها وغلبة الظن
للبعد فاللتفصيل بين من
عندها وغيره انما هو في
المحاذات وظنها بعد ثبوت
القطع يكون ما يحاذيه قبله
فتأمل فانه نفيس اذ ان
علان (قوله شاخص) أي
من بنائها أو مسمر فيه
أو شجر ثابت فيه أو تراب
يجمع منه بخلاف الخشيش
الثابت فيه والعصا
المغروزة اه واما تكف
العصا المغروزة لانها
معرضة للزوال بخلاف
المسمرة

وكل حسنة بمائة ألف فيستحب أن يكثر فيها من الصلاة والصوم والصدقة والقراءة وسائر أنواع الطاعات التي تمكنه (السادسة والثلاثون في كسوة الكعبة) قال الأزرقى قال ابن جرير كان تبع الحميري أول من كسا البيت كسوة كاملة أرى في المنام أن يكسوها فكساها الانطاع ثم أرى في المنام أن يكسوها الوصائن وهي ثياب حبرة من عصب الين ثم كساها الناس بعده في الجاهلية ثم روى الأزرقى في روايات متفرقة حاصلها أن النبي صلى الله عليه وسلم كسا الكعبة ثيابا يمانية ثم كساها أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وابن الزبير ومن بعدهم وإن عمر رضى الله عنه كان يكسوها من بيت المال فيكسوها القباطى وكساها ابن الزبير ومعاوية الديباج وكانت تكسى يوم عاشوراء ثم صار معاوية يكسوها مرتين ثم كان المأمون يكسوها ثلاث مرات فيكسوها الديباج الأحمر يوم التروية والقبايطى يوم هلال رجب والديباج الأبيض يوم سبع وعشرين من رمضان وهذا الأبيض ابتداء المأمون سنة ست ومائتين حين قالوا له الديباج الأحمر يتخرق قبل الكسوة الثانية فسأل عن أحسن ما تكون فيه الكعبة فقبل له الديباج الأبيض ففعله (السابعة والثلاثون في تزيين الكعبة بالذهب) وكيف كان ابتداءه نقل الأزرقى أن عبد الله بن الزبير حين أراد هدم الكعبة وبنائها استشار الناس في ذلك فأشار جابر بن عبد الله وغبيடன் وغيره وآخرون بهدمها ثم بنائها لأنها كانت قد استهدمت وأشار ابن عباس وآخرون بتركها على حالها ففاز ابن الزبير على هدمها فخرج أهل مكة إلى منى فأقاموا بها ثلاثا نحوًا فمن أن ينزل عليه عذاب لهدمها فأمر ابن الزبير بهدمها فاجترأ على ذلك أحد فلما رأى ذلك علاها بنفسه وأخذ المعول وجعل يهدمها ويرمى أحجارها فلما رأى أنه لا يصيبه شيء اجترأ فصعدوا وهدموها فلما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة خلفها من داخلها وخارجها من أملاها إلى أسفلها وكساها القباطى وقال من كانت لي عليه طاعة فليخرج فليعتمر من التعميم ومن قدر أن ينحر بدنة فليفعل ومن لم يقدر فليذبح شاة ومن لم يقدر فليصدق بوسعه وخرج ابن الزبير ماشيا وخرج الناس معه مشاة حتى اعتمرُوا من التعميم شكر الله تعالى ولم ير يوما أكثر عتيقا وبدنة منحورة وشاة مذبحه وصدقة من ذلك اليوم ونحرا ابن الزبير مائة بدنة وأمان ذهب الكعبة فان الوليد بن عبد الملك بعث إلى واليه على مكة خالد بن عبد الله القسرى بستة وثلاثين ألف دينار فضرب منها على باب الكعبة صفائح الذهب وعلى ميزاب الكعبة وعلى الأساطين التي في بطنها وعلى الأركان في جوفها فكل ما على الميزاب والأركان من الذهب فهو من عمل الوليد وهو أول من ذهب البيت في الإسلام فأما ما كان على الباب من الذهب من عمل الوليد فسرقت فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين محمد بن الرشيد في خلافته فأرسل إلى سالم بن الجراح عامله على ضواحي مكة ثمانية عشر ألف دينار ليضرب بها صفائح الذهب على باب الكعبة فقلع ما كان على الباب من الصفائح وزاد عليها ثمانية عشر ألف دينار فضرب عليها الصفائح التي هي عليه اليوم والمسامير وحلقتى الباب والعتبة فالذى على الباب من الذهب ثلاثة وثلاثون ألف مثقال وعمل الوليد بن عبد الملك الرخام الأحمر والأخضر والأبيض في بطها مؤزر به جدرانها وفرشها بالرخام فجميع ما في الكعبة من الرخام هو من عمل الوليد بن عبد الملك وهو أول من فرشها بالرخام وأزر به جدرانها وهو أول من زخرف المساجد (الثامنة والثلاثون)

(قوله نقل الأزرقى الخ)
أعترض ما صدر به بأنه لا يناسب الترجمة وأجيب بأنه قصد الرد على من قال من المؤرخين أن ابن الزبير هو أول من حلى الكعبة حين بناها لأن الأزرقى أعلم بذلك من غيره ولم يذكره بل نقل أن أول من ذهب البيت عبد الملك بن مروان ونقل قبله أن أول من ذهبه الوليد ابنه والشهور الأولى ويحمل ما قلناه ثانيا على أن أول من فعل ذلك بعد عبد الملك ابنه قاله في الحاشية (قوله حين أراد هدم الخ) في صحيح مسلم قال ابن الزبير سمعت عائشة رضى الله عنها تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا أن الناس حديث عهدهم بكنة ورايس عندي من النفقة ما يتقوى على بناءه لكنت أدخلت فيه الجرح خسة أذرع وجعلت له بابا يدخل منه الناس وبابا يخرجون منه فأنا اليوم أجدم ما اتفقوا واستأخاف الناس الحديث

في طيب الكعبة) روى الازرقى ان عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما كان يحجر الكعبة كل يوم برطل ويوم الجمعة برطلين حجرا وان ابن الزبير خلق جوف الكعبة كله وعن عائشة رضى الله عنها قالت طيبوا البيت فان ذلك من تطهيره تعالى قول الله تعالى وطهر بيتي وان عائشة قالت لان اطيب الكعبة احب الى من ان اهدى لها ذهابا أو فضة وان معاوية رضى الله عنه أجرى للكعبة طيبا لكل صلاة وقال ابن جريج كان معاوية أول من طيب الكعبة بالخلوق والجحر وأجرى الزيت لقناديل المعجدين بيت المال والله أعلم

(الباب السادس في زيارة قبر سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم وماتعاق بذلك) *

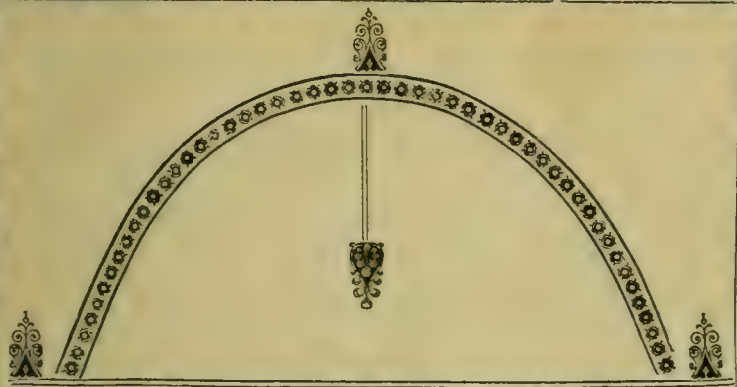
أعلم ان لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء خمسة المدينة وطابة وطيبة والدار ويثرب قال الله ما كان لاهل المدينة الآية وثبت في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى سمى المدينة طابة قال سميت طابة وطيبة لخلوصها من الشرك وطهارتها منه وقيل لطيبة العيش بها وأما تسميتها بالدار فللاستقرار بها لانها وأما المدينة قال كثيرون من اهل اللغة وغيرهم منهم قطرب وابن فارس هي من دان اى أطاع والدين الطاعة سميت بذلك لانه لا يطاع الله تعالى فيها وقيل غير ذلك والله أعلم وفي الباب مسائل الاولى اذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة فليتوجهوا الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارة تربته صلى الله عليه وسلم فانها من اهم القربات وأصح المساعي وقدر روى البراء والدارقطني باسنادهما عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي (الثانية) يستحب لائرأن ينوي مع زيارته صلى الله عليه وسلم التقرب الى الله تعالى بالمسافة الى مسجده صلى الله عليه وسلم والصلاة فيه (الثالثة) يستحب اذا توجه الى زيارته صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة والتسليم عليه في طريقه فاذا وقع بصره على أشجار المدينة وحررها وما يعرف بها زاد من الصلاة والتسليم عليه صلى الله عليه وسلم ويسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته وأن يتقبلها منه (الرابعة) يستحب أن يغتسل قبل دخوله وبلبس أنظف ثيابه (الخامسة) يستحضر في قلبه حينئذ شرف المدينة وانها أفضل الدنيا بعد مكة عند بعض العلماء وعند بعضهم أفضلها على الإطلاق وان الذي شرفته صلى الله عليه وسلم خير الخلائق أجمعين وليكن من أول قدومه الى أن يرجع مستشعرا التعظيم ممتليا القلب من هيئته كأنه يراه (السادسة) اذا وصل الى باب مسجده صلى الله عليه وسلم فليقل ما قدمناه في دخول المسجد الحرام ويقدم رجلاه اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج وكذا يفعل في جميع المساجد ويدخل في صد الروضة الكريمة وهي ما بين المنبر والقبر فيصل الى حجة المسجد بمنبر المنبر وفي احياء علوم الدين انه يجعل عمود المنبر حذاء منكبه الايمن ويستقبل السارية التي الى جانبها الصندوق وتكون الدائرة التي في قبلة المعجدين عنده فذلك موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضع المسجد بعده صلى الله عليه وسلم وفي كتاب المدينة ان ذرع ما بين المنبر ومقام النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه حتى توفي أربع عشرة ذراعا وشبر وان ذرع ما بين المنبر والقبر ثلاث وخسون ذراعا وشبر وسيأتي ان شاء الله تعالى بيان

(قوله الاولى اذا انصرف الحجاج الخ) أعلم ان بين السلف خلاف في البداية بمكة أو بالمدينة وظاهر كلام الاصحاب ترجيح الاول واستظهر الشهاب ابن حجر في من المختصر والحاشية ان البداية بالمدينة عند اتساع الزمن للحج بعدها أفضل اى لان فيه تأسيابه صلى الله عليه وسلم باحرامه من ذى الحليفة الذي هو أبعد وأفضل وتوسل به صلى الله عليه وسلم الى الله تعالى على أمانة قضاء مناسكه على الوجه الاكمل ولانه ربما عوقف ما أتى عن التوجه اليه بعد الحج ويؤخذ من التعليل ان زيارة المسكى قبل الحج أولى من تأخيرها الى ما بعده أيضا لجرىانه فيه (قوله اذا انصرف الحجاج الخ) حكمة التقييد بذلك كالاصحاب تأكد من الزيارة بفراغ النسل الواجب والمندوب والانهى مطلوبة في كل وقت اجاما بل قيل بوجوبها واتصل له وأيضاً فغالب الحجاج ليست بالمدينة الشريفة على طريقهم وانما يتوجهون أولا للحج اه

سعة المسجد وكيف حاله في آخر هذا الباب والله اعلم (السابعة) اذا صلى التحيّة في الروضة او غيرهما من المسجد شكر الله تعالى على هذه النعمة ويسأله اتمام ما قصده وقبول زيارته ثم يأتي القبر الكريم فيستدير القبلة ويستقبل جدار القبر ويبعد من رأس القبر نحو أربع أذرع وفي احياء علوم الدين ان يستقبل جدار القبر على نحو أربع أذرع من السارية التي عند رأس القبر في زاوية جداره ويجعل القنديل الذي في القبلة عند القبر على رأسه ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله من جدار القبر غاض الطرف في مقام الهيبة والاجلال فارغ القلب من علائق الدنيا مستحضرا في قلبه جلالة وقفوه ومنزلة من هو بحضرة ثم يسلم ولا يرفع صوته بل يقتصد فيقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا خيرة الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نذر السلام عليك يا بشير السلام عليك يا طهر السلام عليك يا طاهر السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا نبي الامة السلام عليك يا أبا القاسم السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين السلام عليك يا خير الخلائق اجمعين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين السلام عليك وعلى آلك واهل بيتك وأزواجك وذريتك وأصحابك اجمعين السلام عليك وعلى سائر الانبياء وجميع عباد الله الصالحين جزاك الله يا رسول الله عناء أفضل ما جرى نبيا ورسولا عن أمته وصلى الله عليك كلما ذكرك ذا كرو غفل عن ذكرك غافل أفضل وأكل وأطيب ما صلى على أحد من الخلق اجمعين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه وأشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في الله حق جهاده اللهم وآته الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته وآته نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ومن عجز من حفظ هذا أو ضاق وقتنه عنه اقتصر على بعضه واقله السلام عليه يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وجاء عن ابن عمر وغيره من السلف رضي الله عنهم الاقتصار جدا فكان ابن عمر يقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا نبي الله وآله ورحمة الله وبركاته ثم ان كان قد اوصاه احدا بالسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان بن فلان يسلم عليك يا رسول الله أو نحو هذا من العبارات ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه لان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا أبا بكر صفي رسول الله وثانيه في الغار جزاك الله عن امة تنبيه صلى الله عليه وسلم خير اثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع للسلام على عمر رضي الله عنه فيقول السلام عليك يا عمر اعرأ الله بك الاسلام جزاك الله عن امة محمد صلى الله عليه وسلم خيرا وهذه صفة القبور الكريمة

(قوله كما صليت على ابراهيم)

الاحسن في وجوه التشبيه أنه توسل للفضل بالفضل اي كما تفضلت على ابراهيم وآله بذلك تفضل به على حبيبي ولا يلزم عليه اشكال أصلا (قوله يا ابتاه) في ظني ان بعضهم أخذ من قول ابن عمر يا ابتاه ان من كان من ذرية أحد منهم قال ذلك وعلاه بأنه أولى في استدعاء الرقة والعطف من المسلم عليه وعل ذلك في غيره صلى الله عليه وسلم أما هو فينبغي أن يسلم عليه صلى الله عليه وسلم كما يسلم من كان من غير الذرية (قوله فليقل السلام الخ) اي ندبا بخلاف ما لو أوصى انسان آخر بالسلام على غيره وجب عليه ان لم يصرح بعدم القبول أنه لا يسلم عليه ويجب على المسلم عليه الرد بلسانه فورا كما لو كان المسلم حاضرا والفرق بينهما ان المقصود من الاول التبرك فلذا تدب والمقصود من الثاني ترك الضغائن وهذا طريقه فوجب



(الصفة الاولى) قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

(الصفة الثانية) قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

(الصفة الثالثة) قبر النبي صلى الله عليه وسلم

قبر أبي بكر رضي الله عنه

قبر عمر رضي الله عنه

والمشهور هو الصفة الاولى ثم يرجع الى موقفه الاول فباله وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويتوسل به في حق نفسه ويتشفع به الى ربه سبحانه وتعالى ومن آمن من ما يقول ما حكاها

(قوله ما بين قبري والخ) هذا

المذكور في الحديث الشريف على ظاهره من ان الروضة تنتقل في الآخرة الى الجنة وليست كسائر الارض تذهب وتقضى أو هي من الجنة الآن حقيقة وانما لم تنفع نحو الجوع عـ لا بأصل الدار النبوية وايلولتها للفناء وان المنبر بعيد الله على حاله وينصبه عـ على حوضه خلافاً لمن أولهما بأن العمل في الروضة يوصل الى ذلك أو بأن ملازمة الاحوال الصالحة عند المنبر تورد الخوض لانه اذا تمكن حل الوارد على ظاهره لا ضرورة الى تأويله اهـ من عبد الرؤف على المختصر) قوله دار قوم (الخ) يصح قراءته بالنصب على النداء أو الاختصاص أو المدح أو باضمار أعني وبالجر بدلاً من الضمير لفادته الاحاطة والشمول اهـ ابن علان (قوله وانان شاء الله) بجى بالمشيئة تبركا وامتنالاعوم ولا تقولان شئ انى فاعل ذلك غذا الا ان يشاء الله أو لخصوص المكان أو على وصف الايمان اهـ ابن علان

أصحابنا عن العتي مستحسنين له قال كنت جالساً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فجاء أعرابي فقال السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول ولوانهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول اوجدوا الله وباركوا حمداً و قد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك الى ربى ثم انشأ يقول

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبهن القاع والاك
نفسى فداء لقـ بر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم
أنت الشفيع الذى ترجى شفاعته * عـ الى الصراط اذا ما زلت القدم
وصاحبك فلا انساها أبدا * معنى السلام عليكم ما جرى القلم

ثم قال انصرف فقلبتنى عيناى فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى النوم فقال يا عتي اعرابى وبشره بأن الله تعالى قد غفر له اهـ ثم يتقدم الى رأس القبر فيقف بين القبر والاسطوانة التى هناك ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويمجده ويدعو لنفسه بما أحبه وما أحبه ولو اذبه وان شاء من أقاربه وأشباهه وأخوانه وسائر المسلمين ثم يأتى الروضة فيكثر فيها من الدماء والصلاة فقد ثبت في الصحيحين عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة ومنبرى على حوضى ويقف عنه المنبر ويدعو (الثامنة) لا يجوز أن يطاف بقبر النبي صلى الله عليه وسلم ويكره الصاقي البطن والظهر بمحذر القبر قاله الحلبي وغيره ويكره مسحه باليد وتقبلة بل الادب ان يعد منه كما يعد منه او حضرفى حياته صلى الله عليه وسلم هذا هو الصواب وهو الذى قاله العلماء وأطبقوا عليه وينبغي أن لا يغتر بكثير من العوام فى مخالفتهم ذلك فان الافتداء والعمل انما يكون بأقوال العلماء ولا يلتفت الى محدثات العوام وجهالاتهم ولقد أحسن السيد الجليل أبو على الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى فى قوله ما معناه انبـ مع طرق الهدى ولا يضرك فلة السالكين وياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين ومن خطر به الله ان المسح باليد ونحوه أبلغ فى البركة فهو ومن جهالته وغفلته لان البركة انما هى فيما وافى الشرع وأقوال العلماء وكيف ينبغي الفضل فى مخالفة الصواب (الثامنة) ينبغي له مدة اقامته بالمدينة أن يصلى الصلوات كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي له أن ينوى الاعتكاف فيه كما قدمناه فى المسجد الحرام (العاشرة) يستحب أن يخرج كل يوم الى البقيع خصوصاً يوم الجمعة ويكون ذلك بعد السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انتهى اليه قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لاهل بقيع الغرقه اللهم اغفر لنا ولهم ويزور القبور الظاهرة فيه كقبر ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان والعباس والحسن بن على وعلى بن الحسين ومحمد بن على وجعفر بن محمد وغيرهم ويحتم بقبر صفية رضى الله عنها عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت فى الصحيح فى فضل قبور البقيع وزيارتها احاديث كثيرة (الحادية عشر) يستحب أن يزور قبور الشهداء بأحد وأفضله يوم الخميس وابتدأه بحمزة عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكر بعد صلاة الصبح بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعود ويدرك جماعة الظهر فيه (الثانية عشر) يستحب استنجاباً متأكداً أن يأتى مسجد قبا وهو فى يوم السبت أولى ناوياً للتقرب بزيارته والصلاة فيه

(قوله الصحيحاني) سبب

تسميته بذلك ما أخرجه ابن المؤيد الجوى. لكن رد بأنه موضوع عن جابر كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوماً في بعض حيطان المدينة وبدع على فيده فمررنا بفحل فصاح النخل هذا محمد سيد الانبياء وهذا علي سيد الاولياء أبو الأئمة الطاهرين ثم مررنا بنخل فصاح هذا محمد رسول الله وهذا علي سيف الله فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم لعل وقال سمعنا الصحيحاني فسمى من حينئذ (قوله فرق مالك) أي وخالفت الأئمة الثلاثة وقالوا لافرق في استحبابها واستحباب الاكثار منها بين المدني وغيره لان الاكثار من الخير خير والحديث الذي استدلل به الباجي من قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا تجعل الخ في غير موقعه لان الزائر لم يعبد المكان ولا من به اغما عبد الله تعالى تلك العباد هناك فلا يتم التقرير (قوله لا واخل) في ابن الجلال اللاواه هو الشدة فابعدها عطف تفسير

للحديث الصحيح في كتاب الترمذي وغيره عن أسيد بن ظهير رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد قبا كعمرة وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قبارا كبا وما شيا فيصلي فيه ركعتين وفي رواية صحيحة كان يأتيه كل سبت ويستحب أن يأتي بئر أريس روى ان النبي صلى الله عليه وسلم تفل فيها وهي عند مسجد قبا فيشرب من مائها ويتوضأ منه (الثالثة عشر) يستحب أن يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعاً يعرفها أهل المدينة فليقصد ما قدر عليه منها وكذا يأتي الأبار التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ منها ويغتسل فيشرب ويتوضأ وهي سبع آبار (الرابعة عشر) من جهالة العامة وبدعهم تقربهم بأكل الفر الصحيحاني في الروضة الكريمة وقطعهم شعورهم ورميها في القنديل الكبير هذا من المنكرات المستشعة (الخامسة عشر) كرم مالك رحمه الله تعالى لأهل المدينة كلما دخل أحدهم المسجد وخرج الوقوف بالقرب قال وانفذ ذلك للغرباء قال ولا بأس لمن قدم منهم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه وبدعوله ولابن بكر وعمر رضي الله عنهما قال الباجي فرق مالك بين أهل المدينة والغرباء لان الغرباء قصدوا لذلك وأهل المدينة مقيمون بها وقد قال صلى الله عليه وسلم اللهم لاتجعل قبري وثنا يعبد (السادسة عشر) ينبغي له أن يلاحظ بقلبه في مدة مقامه بالمدينة جلالها وانها البلدة التي اختارها الله تعالى للهجرة نبيه صلى الله عليه وسلم واستيطانه ومدفنه وليستحضر ترده صلى الله عليه وسلم فيها ومشيه في بقاعها (السابعة عشر) تستحب المجاورة بالمدينة بالشروط المتقدمة بالمجاورة بمكة فقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صبر على لاواء المدينة وشدة ما كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة (الثامنة عشر) يستحب أن يصوم بالمدينة ما أمكنه وأن يتصدق بما أمكنه على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك من جملة بره (التاسعة عشر) ليس له أن يستحب شيئاً من الاكرام المعلومه من تراب حرم المدينة ولا الأباريق والكبربان ولا غير ذلك من ترابه وأجاره كما بقي في حرم مكة (العشرون) يحرم صيد حرم المدينة وأشجاره على الحلال والمحرم كما سبق في حرم مكة وسيأتي بيان ضمانه في الباب السابع ان شاء الله تعالى وحد حرم المدينة ما زواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم ما بين عير إلى ثور قال أبو عبد القاسم بن سلام وغيره من أهل العلم عير جبل بالمدينة وأما ثور فلا يعرف أهل المدينة بها جباً لا يقال له ثور اغما ثور بمكة قالوا فنرى ان أصل الحديث ما بين عير إلى أحد وقال الحافظ أبو بكر الخازمي في كتابه المؤتلف في أسماء الاماكن في الحديث حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عير إلى أحد قال هذه الرواية الصحيحة وقيل إلى ثور قال وليس له معنى وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال لورأيت الظباء بالمدينة ترتع ماذعرتها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتها حرام وكذا رواه جماعة من الصحابة في الصحيحين واللاتان الحرثان (الحادية والعشرون) اذا أراد السفر من المدينة والرجوع إلى وطنه أو غيره استحب ان يودع المسجد ركعتين وبدع بما أحب ويأتي القبر ويعيد نحو السلام والدعاء المذكور في ابتداء الزيارة ويقول اللهم لاتجعل هذا

* (قائدة) قال العلامة عبد الرؤف الظاهر ان ساكن مكة يقول ويسرى العود الى حرم نبيك محمد صلى الله عليه وسلم اهمناه (قوله سيلا) في شرح المختصر التليذ صاحبه نصب على البدل ووصفه بقوله سهلة هو المسوخ لبدلية النكرة من المعرفة وفي الكافية وشرحها للملاحى واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت أى نعت بدل المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فأنوافيه بصفة تكون كالجارية لما فيه من نقص النكارة اهـ (قوله سهلة) ظرف أحوال أو صدر عام له معناه (قوله بالبين) هى آلة تعمل من الطين ويبنى بها فان أحرقت بالنار يقال لها طوب وأجر وان بقيت على حالها فهى اللبن وسيأتى أنه عليه الصلاة والسلام بالمرتين (قوله هذا) أى المذكور من أحواله من عهده صلى الله عليه وسلم لعهد عثمان رضى الله عنه (قوله فهما المدينة السبعة) أى الذين إذا علقت أسماؤهم على الخيل يسوس وعلى رأس المصروع عوفى وقد جمعهم مشير بذلك بقولى لدفع صداع منع سوس أئمة * إذا علقت أسماؤهم ذهب العنا * سعيد أبو بكر سليمان خارجه وعروه عبيد الله قاسم له الشا وأحسن منه قول القائل * الان من لا يقتدى بأئمة * فقسمة ضيرى عن الحق خارجه * فيخذه عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه (قوله سبعين ذراعا) * ٧٣ * في ستين ذراعا هذا بناؤه المرة الاولى وبناء ثانية وجعل طوله مما

بلى القبلة الى مؤخره مائة ذراع وكذا في العرض اهـ ابن الجمل - الذو زاد فيه عمر أيضا من جهة القبلة الرواق المتوسط بين الروضة ورواق المحراب العثماني - وحده في المغرب الى الاسطوانة السابعة من المنبر ولم يزد فيه شيأ من جهة المشرق لان لجرة الشريعة كانت هى الحد في المشرق في زمنه رضى الله عنه اهـ ابن الجمل (قوله ثم زاد فيه) الى موضع محرابه اليوم ولم يزل في شرفه وزاد في غريبه قدرا اسطوانة فحد المسجد

آخر العهد بحرم رسولك ويسرى العود الى الحرمين سيلا سهلة وارزقنى العفو والعيافه في الدنيا والاخرة وردنا سالمين غافلين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمضى قهقرى الى خلفه (الثانية والعشرون) في أشياء مهمة تتعلق بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبنائى صحيح البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا بالبين وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر رضى الله عنه شيأ وزاد فيه عمر رضى الله عنه وبناء على بناءه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبين والجريد وأعاد عمده خشباً غير عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج هذا لفظ رواية البخارى وقوله القصصة هى بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهى الجص وعن خارجه بن يزيد أحد فقهاء المدينة السبعة قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده سبعين ذراعا وأبو يزيد قال أهل السير جعل عثمان طول المسجد مائة وستين ذراعا وعرضه مائة وخمسين ذراعا وجعل أبوابه ستة كما كانت في زمن عمر ثم زاد فيه الوليد بن عبد الملك فجعل طوله مائتى ذراع وعرضه فى مقدمه مائتى ذراع وفي مؤخره مائة وثمانين ثم زاد فيه المهدي مائة ذراع من جهة الشام فقطدون الجهات الثلاث فاذا عرفت حال المسجد فينبغى ان نعتنى بالمحافظة على الصلاة فيما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الحديث الصحيح الذى سبق ذكره صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد انما يتناول ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لكن اذا صلى جماعة

١٠ ايضاح في زمنه من جهة المغرب ينتهى الى الاسطوانة الثامنة من المنبر وما بعده الى الجدار زيادة الوليد (قوله فيما كان في عهد رسول الله الخ) ونهايته في عهده بعد الزيادة الثانية السابق نه صلى الله عليه وسلم جعل فيها طوله مائة ذراع وعرضه كذلك الاسطوانة الخامسة من المنبر وحده من جهة الشام قريب من الاجار التى عند مبرزان الشمس بكن المسجد خلف مجلس مشايخ الحرم المعتاد وقوله فان الحديث تعليل اطلب الاعناء (قوله انما يتناول ما كان في زمنه الخ) وافقه جمع منهم السبكي والولى العراقى واعترضه جمع كالحب الطبرى وغيره بأشياء منها أن المضاعفة في مسجد مكة لا تختص بما كان موجودا في زمنه كفى مسلم وبأن الإشارة في قوله مسجدى هذا انما هى لاخراج غيره من المساجد المنسوبة اليه وبأن الامام مالك سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية لانه عليه الصلاة والسلام زويت له الارض وعلم ما يحدث بعده وأخبر به ولولا هذا ما استبحر الخلفاء الراشدون ان يزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليهم وأجاب عنها فى الحاشية بما حاصله ان ال فى قوله وصلاة في المسجد الحرام أضعف فى الدلالة على الحضور واليقين من الإشارة

في مسجدى هذا بدليل ما قيل انه اسم لجميع الحرم لما شاع في القرآن وغيره من اطلاقه عليه كما مروى بقل بنظره في المسجد النبوى وان قولهم انما هي لخراج الخ ممنوع فيحتاج الى دليل وان سكوت الصحابة يحتمل انه لما رآوه من المصلحة لكثرة الناس بالمدينة حينئذ فوسعوه خشية تضررهم بالزجة فأقروا على ذلك وماروى مرفوعاً وموقوفاً يقتضى المضاعفة في الزادات ضعيف فصحح وسلم ما قاله النووي (قوله يستحب) وانما وجب ﴿٧٤﴾ الاتيان الى مسجد مكة عند نذرهم أو نذر مكان من حرمها

فالتقدم الى الصف الاول ثم ما يليه أفضل فليفتن الى ما نهت عليه وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال منبرى على حوضى قال الامام الخطابي معناه من ازم العبادة عند منبرى يسقى من الحوض يوم القيامة وتقدم الحديث الآخر في الصحيح ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة (الثالثة والعشرون) من العامة من زعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زارنى وزار ابنى ابراهيم فى عام واحد ضمنت له الجنة وهذا باطل ليس هو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يعرف فى كتاب بل وضعه بعض الفجرة وزيارة الخليل صلى الله عليه وسلم غير منكرا وانما المنكر ما رويوه ولا تعلق بزيارة الخليل بالحج بل تلك قرينة مستقلة ومثل ذلك قول بعض العامة اذا حج اقدس حجى ويذهب فيزور بيت المقدس ويرى ذلك من تمام الحج هذا باطل أيضاً وزيارة القدس مستحبة لكنها غير متعلقة بالحج والله أعلم (الرابعة والعشرون) لوند الزهاب الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اوالى المسجد الاقصى ففيه قولان للشافعى رحمه الله تعالى أحدهما أنه يستحب له الذهاب ولا يجب والثانى يجب فعلى هذا اذا أتاه وجب عليه فعل عبادة فيه اما صلاة واما اعتكاف هذا هو الاصح وقيل تعين الصلاة وقيل تعين الاعتكاف والمراد اعتكاف ساعة والمراد بالصلاة ركعتان وقيل ركعة والمراد نافلة وقيل تكفى الفريضة

* الباب السابع فيما يجب على من ترك في نسكه ما مورأوارتكب محرماً *

اعلم أن من لم يترك ما مورأولم يرتكب محرماً فلا شئ عليه أصلاً واما من ترك المأمور فعلى ضريين ضرب لا يفوت به الحج وضرب يفوت به فالذى لا يفوت به ما عدا الوقوف بعرفة وهو انواع (أحدها) مأذون فيه وهو التمتع والقران فان فيهما ترك واجب مأذون فيه فيجب فيهما هدى وهوشاة فصاعداً يجوز في الاضحية وقد سبق بيانه فان لم يجهد الهدى لعجزه عن الثن في الحج او لكونه يحتاج اليه في نفقته ومؤنة سفره او لكونه لا يباع الا بأكثر من ثمن المثل في ذلك الموضع انتقل الى الصوم فصام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله ووقت وجوب دم التمتع اذا أحرم بالحج فاذا وجب جازت اراقته ولم يتوقت بوقت كسائر دماء الجبرائات لكن الافضل اراقته يوم التخرى ويجوز اراقته بعد الفراغ من العمرة وقبل الاحرام بالحج على الاصح ولا يجوز قبل التحلل من العمرة على الاصح واما الصوم فلا يجوز تقديمه على الاحرام

لان ذلك يجب قصده بالنسك ولهذا يجب النسك على ناذر مجرد الاتيان اليه بخلاف هذا ويجب بالنذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما تنس زيارته (قوله الباب السابع) قال فى الحاشية هذا الباب محتاج الى قاعدة تجمع أطرافه فنشير الى مهماته فنقول وجوب الدم اما مرتب لا يجوز العدول عنه الامع العجز واما تخير يجوز العدول عنه مطلقاً وكل منهما باعتبار بدله اما مقدراً رأى قدر الشارع بدله بشئ محدود أو معدل أى أمر فيه بالتقوم والعدول الى غيره فلا يجتمع ترتيب وتخير ولا تقدير وتعديل فالخامس أربعة اقسام اها والأربعة تأتي فى الكتاب وهى الترتيب والتقدير الترتيب والتعديل التخيير والتعديل التخيير والتقدير (قوله هدى) هو

دم الترتيب والتقدير واليه أشار ابن المقري بقوله أربعة دماء حج تحصر * فالاول المرتب المقدر (بالحج) تمنع فوت وحج قرناً وترك رمى والمبيت بمنى وتركه الميقات والمزدلفة * أولم يودع أو كشى أخلفه * ناذره يصوم ان دما فقد ثلاثة فيه وسبعة فى البلد * ذكر المصنف منه ادم التمتع والقران وترك الاحرام من الميقات وترك الرمى وترك المبيت بمزدلفة أو منى وترك طواف الوداع والقوات وزاد عليه ترك المشى المنذور والركوب المنذور وما لزم الاجير أو المستأجر ونذر نحو الافراد والخلق والحلف فأخلف وكل سنة من سنن النسك اذا نذرها وهذا فى واجب وفى منون ترك الجمع بين الليل والنهار فى وقوفه بعرفة وترك ركعتى الطواف وترك الاحرام عند دخول مكة غير نسك وصلاة الصبح بمزدلفة

(قوله في يوم النحر الخ) أى على الجديد المعتمد عليه يخرج وقت الاداء بغروب شمس يوم عرفة والقديم على جوازها واختاره في الروضة من جهة الدليل اه ابن الجلال (قوله من ذي الحجة) شامل لما اذا أحرم ليلة السادس فيمكنه في هذه الحالة تقديمه على يوم عرفة وليس مراد ابل المراد تقديمه على ليلة السادس بأن يحرم بالحج ليلة الخامس ولو آخرها (قوله رجع الخ) المراد من الرجوع الاستقرار فيه ويحصل بوصوله لاوله الذى يقطع به ترخصه وبحث في الحاشية ان من لا وطن له ولا عزم على توطن محل لادامته اسفر أنه كالمكي (قوله الى أهله) أى وطنه أو ما يريد توطنه ولو مكة ولا آخر أو قمتها فلا تصير بالتأخير قضاء ولا يأتى بتأخيرها خلافا للمأوردى ومحل كون وقتها اذ رجع الى أهله فيمن طاف طواف الافاضة والامتنع صيامه كافي المجموع قال في الحاشية وكأن وجهه أنه محرم فلم يتم المعنى المراد من رجوع الوطن وحينئذ فيلحق بالطواف ما اذابى عليه سعى أو حلق (قوله بفطر الخ) ليس المراد به تعاطى مفطر بل عدم صومه في تلك المدة بنية نحو التمتع (قوله الاصح) محل ما ذكر فين يتصور منه صوم الثلاثة في الحج كالتمتع والقارن ومن فاته الحج لان دمه انما يفعل في حجة القضاء ومن جاوز * ٧٥ * الميقات هذا ما في الحاشية ويزاد عليه ناذر المشى أو

الركوب اذا أخلفه فهو لاء
ان أحرموا لزمن يسع
الثلاثة قبل يوم النحر
وصاموها فظاهر وان
أخروا صومها حتى رجعوا
لزمن التفريق بما ذكره
المصنف أمان لا يتصور
منه صومها الا بعد الحج
كتساركي مبيت منى أو
من دلفة أو رمى الجمار أو
طواف الوداع أو ميقات
العبرة فان آخر الثلاثة
الى وطنه وكان مكيا
فرق يوم اذ لا يسير حتى
تعتبر مدته وضومه لم
يجب قبل يوم النحر حتى
تعتبر الاربعة وان كان
آفاقا قدر بقدر مدة السير
فقط هذا حاصل ما أفق

بالحج ولا يجوز صوم شيء من الثلاثة في يوم النحر ولا في أيام التشريق ويستحب أن يصوم الثلاثة قبل يوم عرفة لانه يستحب للحاج ان لا يصوم يوم عرفة وانما يمكنه هذا اذا قدم احرامه بالحج على يوم السادس من ذي الحجة قال أصحابنا يستحب للمتمتع الذى هو من اهل الصوم ان يحرم بالحج قبل السادس واما واجد الهدى فيستحب ان يحرم بالحج في اليوم الثامن وقد سبق بيان هذا واذ فاته صوم الثلاثة بالحج لزمه قضاءه واما السبعة فوق وجوبها اذ رجع الى أهله فلو صامها في الطريق لم يصح على الاصح واذ لم يصم الثلاثة حتى رجع لزمه ان يفرق بين الثلاثة والسبعة بفطر اربعة ايام ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة هذا هو الاصح ويستحب التتابع في صوم الثلاثة وكذا في صوم السبعة ولا يجب فاذا لم يجد الهدى فشرع في صوم الثلاثة او السبعة ثم وجده لم يلزمه الهدى بل يستمر في الصوم لكن يستحب الرجوع الى الهدى (النوع الثانى) ترك غير ما ذن فيه وهو ترك الاحرام من الميقات أو الرمي أو الجمع بين الليل والنهار بعرفة أو المبيت بمزدلفة أو رمى أو طواف الوداع فالاولان من هذه الستة متفق على وجوبهما والاربعة مختلف في وجوبها كما سبق بيانه فمن ترك واجبا من هذه لزمه دم شاة فصاعدا فان عجز فالاصح أنه كالتمتع فيصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى أهله وقيل اذا عجز قومت الشاة دراهم واشترى بها طعاما وتصدق به فان عجز عن الطعام صام عن كل مديوما (النوع الثالث) ترك طواف الافاضة أو السعى أو الحلق وهذه لا مدخل للجبران فيها ولا نفوت مادام حيا وقد سبق بيان هذا في آخر الباب الثالث (الضرب الثانى) ترك ما نفوت به الحج وهو الوقوف بعرفة فمن فاته الوقوف لزمه دم كدم التمتع في جميع أحكامه السابقة ويلزمه أن يتحلل بعمل

به البلقينى وهو ظاهر (قوله والاربعة مختلف في وجوبها) اراجع ان الاول واجب من هذه الاربعة أو مستحب والثلاثة الباقية واجبة (قوله في الحج) أى ولا يتصور الا في ترك الاحرام من الميقات بخلاف الخمسة بعده (قوله بعمل مرة الخ) وهذا التحلل واجب عليه فور اكمال نقله ابن الرفعة عن النص فن خالف وبقى محرما الى قابل فخرج بذلك الاحرام لم يجزه كاحكام ابن المنذر عن الشافعى (قوله ويلزمه أن يتحلل الخ) ولدتحللان الاول يحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع بالسعى ان تأخر لانه لما فاته الوقوف سقط عنه والثانى بالثانى وله تقديم أى واحد شاء من الحلق والطواف بقيه كاهو ظاهر الكلام وهو المنجى الذى جرى عليه جمع من المتأخرين فيما أحسب ولا ينافيه قولهم بعمل مرة لان المراد عملها بصورة لاحكامها والالم يحصل لتحلله الاول بواحد من الطواف والحلق ولم يكن له التحللان ولا ترد فتوى عمر رضى الله عنه ليهار بن الاسود رضى الله عنه لا مكان حلهما الى الكمال وفي حاشية السدما للعلامة عبدالرؤف ان هذه هى بقية اعمال الحج التى لا نفوت بفوتها فخرج لرمى والمبيت ومقتضاه عدم وجوبية التحلل بها لكن الذى استوجهه فى الامداد وحزمه فى غيره وكذا الجلال الرملى وشيخ الاسلام والعلامة عبدالرؤف فى شرح المختصر وجوبها وأخذ في الحاشية من قوله ولا يحسب ذلك مرة ولينظر فيه اه ابن الجلال

(قوله على الفور) أى فيهما كما هو مقتضى هذه العبارة بل صريحها وصريح شرح المنهج وبدل له فتوى عمر رضى الله عنه ومال اليه السبكي وهو ظاهر الفرر وجرى في الحاشية كالتحفة على ما في الروضة من ان الواجب بيقى كما كان من توسيع وتصديق وفرق بأنه انما وجب الفور في التطوع لانه أوجب على نفسه بالشروع فتصديق بخلاف الفرض فإنه وجب قبل شروعه فلم يغير الشروع حكمه بيقى على حاله (قوله فن حلق الشعر الخ) أى وفي شعرة أو ظفر أو بعض كل مستقلا مدطعا وفي اثنين مدان ان اختار الدم كما قيده به في المنهج وشرحه وجرى عليه العلامة ابن حجر في حاشيته فان اختار الصوم فيوم في الواحدة ويومان في الاثنين وكذا الظفر أو بعضهما أو الاطعام فصاع أو صاعان وجرى آخرون على مقتضى كلام الشيخين ان في الواحدة أو الظفر أو بعض كل مدا وفي الاثنين مدين اختار الدم أولا * ٧٦ * وما أئزم الا ولون به من ان في ذلك تخييرا بين الشئ وبعضه

يعنى بين الشئ وأقل منه من جنسه ولم يوجد أجيب عنه بأن المسافر يخير بين التقصر والاقتمام واو أخذ شعرة أو ظفرا ثلاثة أجزاء فان انحدا الزمان فدوا الثلاثة أمدادولا شئ في شق الشعرة نصفين بلازالة ابن الجمال (قوله) لزمه أن يذبح الخ) والى هذا أشار ابن المقرئ وهو رابع في تقسيمه وفي كلام المصنف ثان وخير وقد رن في الرابع فاذبحه أوجد بالثلاث أصبع للشخص نصف أو قسم ثلاثا نجحت ما اجتنته اجتثا في الخلق والقلم ولبس دهن طيب وتقبيل ووطء نثى أو بين تحليل ذوى احرام هذى دماء الحج بالتمام (قوله مساكين) يشمل

عمرة وهو الطواف والسعي والخلق ولا يحسب ذلك عمرة وعليه قضاء الحج سواء كان أحرم محج واجب أو تطوع ويجب القضاء على الفور في السنة المستقبلة على الأصح فلا يجوز تأخيرها عنها بغير عذر وسواء في هذا كله كان الفوات بعذر كالنوم والنسيان والضلال عن الطريق وغير ذلك أو كان بلا عذر لكن يختلفان في الائتم فلائتم على المعذور ويأثم غيره والله اعلم * (فصل) * واما ارتكاب المحظور فن حلق الشعر أو قلم الاظفار ولبس أو تطيب أو ستر الرأس أو دهن الرأس أو اللحمة أو باشر فيمادون الفرج بشهوة لزمه ان يذبح شاة أو يطعم ستة مساكين كل مسكين نصف صاع أو بصوم ثلاثة ايام وهو يخير بين الامور الثلاثة واما الجماع فيجب فيه بدنة فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فسبع من الغنم فان لم يجد قومته البدنة دراهم والدرهم طعما وتصديق به فان لم يجد صام عن كل مدي وما أو اما الصيد المحرم بالاحرام أو الحرم فيجب فيه ماله مثل من النعم مثله من النعم فيجب في النعامة بدنة وفي حمار وحش وبقرة وبقرة وفي الضبع كبش وفي الغزال عذرة وفي الارنب عناق وفي الضب جدى وفي البربوع جفرة وما سوى هذا المذكور ان كان فيه حكم عدلين من السلف علمنا به وان لم يكن رجعنا فيه الى قول عدلين طرفين فان كان قاتل الصيد أحدا عدلين وقد قتله خطأ أو مضطرا جاز على الأصح وان كان قتله عدوانا لم يجز لانه يفسق فلا يقبل حكمه واما الطيور فالحمام وكل ما عاب وهو ان يشربه مصابلا جرع يجب فيه شاة وما كان أكبر من الحمامة أو مثلهما فالصحح انه حكمها وما كان أصغر ففيه القيمة وكذلك ما لا مثله من الطيور والجراد وبيض الصيد ولبنه وبعض أجزائه كل هذا فيه القيمة ولو حكم عدلان انه لا مثله وآخرون ان له مثله فهو مثلى ويجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي الصحيح صحيح وفي المريض مريض وفي السليم سليم وفي المعيب معيب بخس ذلك العيب فان اختلف كالعور والجرب فلا وفدى الردى بالجيد كان أفضل وان فدى أهور أحد العينين بأهور الأخرى جاز على الأصح وكذا الوفدى الذكر بالانثى جاز على الأصح * (فرع) * واما ما كان له مثل فهو يخير ان شاء اخرج المثل وان شاء قومه دراهم واشترى به

الفقراء ويزاد على ما ذكر الوطء بين التحليلين وبعد الوطء المفسد ولو قبلها وتكرر الفدية بتكرره (قوله عز) (طعما) العز هي انثى المعز التي تم لها سنة (قوله جفرة) هي أنثى المعز اذ بلغت أربعة أشهر وفصلت عن امها والذكر جفر سمي بذلك لانه جفر جابها أى عظمها لكن يجب كما قال الشيخان أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العناق اذ الارنب خير من البربوع (قوله عدلين) ظاهر كلامه ان المراد بالعدل هنا عدل الشهادة لا عبد و امرأة وخشي وبه صرح الاسنوى والزر كشي وواحكم عدلان بمثل وآخرون بأنه لا مثله كان مثليا أو بمثل آخر تخير ولا يلزمه الاخذ بقول الاعلم والاكثر والاعدل (قوله له حكمها) هذا ما رجع عنه هنا لكنه رجع في المجموع كالرافعي وجوب القيمة فيما كان مثل الحمامة أو فوقها وهو المعتمد كافي الحاشية وغيرها ابن الجمال

(قوله وتصدق به) لم يعين المصنف حصص كل فقير فتبين انه لاحداها فيجوز اعطاؤه امدادا اها بن علان (قوله يومئذ) أي يوما
 الاخراج واعتبرت بحكمة أي كل الحرم دون محل الاتلاف لانها محل الذبح فاذا عدل عنه للقيمة اعتبر مكانه في ذلك الوقت ولو
 اختلفت القيمة في مواضع الحرم اتجه التخيير لان كلامها محل الذبح اه ابن علان (قوله في محل الاتلاف) أي في يومه دون
 يوم الاخراج والطعام والمخرج عنه يعتبر سعره بحكمة ولا بد في القيمة من عدلين (قوله صيد حرم مكة) ليس منه صيد مملوك دخل
 الحرم بل للملكه ذبحه والتصرف فيه كيف شاء لانه صيد حل ومنه فيما يظهر ما اذا كان بملكه صيد بأن دخل به من الحل ثم
 أحرم فانه يزول ملكه عنه ويصير صيدا حرميا فليس لاحد اصطياده ولا تملكه وان كان صيدا حل قبل ذلك لان البدن التي
 كانت مباحة للتصرف فيه زالت فأشبه ما لو دخل بنفسه الى الحرم فيخص قولهم أن لكل أحد تملكه بما اذا لم يكن بالحرم
 اه ابن الجمل (قوله قطع حشيش) المراد به الرطب لا اليابس * ٧٧ * فيحل قطعه والمشهور اختصاص الحشيش باليابس واطلاقه

على الرطب مجاز أقوى
 باعتبار ما يؤول اليه اه
 مروجر (قوله الحرم) أي
 مالمس من شأنه الاستنبات
 سواء نبت بنفسه أم استنبت
 أما اذا كان شأنا ذلك
 وان نبت بنفسه كالخضرة
 والبقلة والخضراوات
 فيجوز أخذها ابن علان
 (قوله على الأصح) شمل
 أخذه للمستقبل نعم من
 لا يهيئ له حالا لا يجوز أخذه
 لما سئل ملكه لكن جرى الجمل
 م على الجواز تبعا والد
 والحالة هذه (قوله يحجوز
 للعاجلة الخ) ظاهر كلامه
 بل صريحه جواز أخذه
 حتى للبيع وغيره ومشي
 عليه في الحاشية والخفة

طعاما وتصدق به وان شاء صام عن كل مديوما وان كان مما لا مثل له فهو مخير ان شاء اخرج
 بالقيمة طعاما وان شاء صام عن كل مديوما فان انكسر مد في صورتين صام يوما والاعتبار
 في المثل بقيمة مكة يومئذ وفي غير المثل بقيته في محل الاتلاف والله أعلم * (فرع) * ويضمن
 الحرم والحلال صيد حرم مكة كما يضمن صيد الاحرام ويضمنان شجرة فمن قلع شجرة كبيرة ضمنها
 بقرة وان كانت صغيرة ضمنها بشاة ثم يتخير بين البقرة والشاة والطعام والصيام كما سبق في جزاء
 الصيد وان كانت صغيرة جدا وجبت القيمة ثم يتخير الطعام والصيام وكذا حكم الاغصان
 واما الاوراق فيجوز أخذها لكن لا يخطبها مخافة ان يصيب قشورها ويحرم قطع حشيش
 الحرم فان قلعه لزمه القيمة وهو مخير بين الطعام والصيام فان أخلف الحشيش سقطت القيمة
 وان كان يابس فلا شيء عليه في قطعه فلو قلعه لزمه الضمان لانه لو لم يقلعه لثبت ويجوز تسريح
 البهائم في حشيش الحرم اترعى فلو اخذ الحشيش لعاف البهائم جاز على الأصح ولا شيء عليه بخلاف
 من يأخذ للبيع أو غيره ويستثنى من البيع الاذخر فانه يجوز الحاجة ودليله الحديث
 الصحيح ولو احتج الى شيء من نبات الحرم لدواء جاز قطعه على الأصح * (فرع) * اعلم أن الدم
 الواجب في المناسك سواء تعلق بترك واجب أو ارتكاب منهي متى أطلقناه أردناه ذبح شاة فان
 كان الواجب غيرها كالبدنة في الجماع قدناه ولا يحزى فيها الا ما يحزى في الاضحية الا في جزاء
 الصيد فانه يجب فيه المثل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وكل من ازمه شاة جاز له ذبح بقرة او
 بدنة مكانها الا في جزاء الصيد ولو ذبح بدنة ونوى التصديق بسبعها عن الشاة الواجبة وأكل
 الباقي جاز ولو نحر بدنة او بقرة عن سبع شياء لزمته جاز * (فرع) * في زمان ارافة الدماء

وصاحب المغني قال وبه أفنى شيخنا يعني الشهاب الرملي لكن الذي استقر عليه رأيه أعنى الشهاب الرملي هو المنع من بيعه كما
 يعلم بمراجعة النهاية وحاشية سم اه ابن الجمل (قوله جاز الخ) ظاهره لو قيل وجود المرض قال في المهمات وهـ والنجه ورده
 الزر كشى بأن المنع لان ما جاز للضرورة بقيد بوجودها كما في اقتناء الكلب واستوجهه صاحب المغني وجرى عليه
 في الحاشية والخفة وأفنى الشهاب م ر بالجواز ولو قيل وجوده واعتمده ولده في النهاية قال شيخنا ومولانا السيد رحمه الله
 تعالى وماله أو جبه وعلى القول بالاول فيجوز أخذه ولو للمستقبل الا ان يئسر أخذه كما أراده كما قيده بذلك مولانا وشيخنا السيد
 رحمه الله تعالى (قوله الا في جزاء الصيد) يستثنى منه اتلاف الحمامة فحكمه كالاستثنى منه اه ابن عبد الرؤف على المختصر (قوله
 ونوى التصديق الخ) فيه اشارة الى وجوب النية وهو كذلك فتجب في سائر الدماء الواجبة عند الذبح أو اعطاء الوكيل وله ان
 يفوضها الى الوكيل ان كان ميمرا مسلما وتكفي نية الكفارة هنا وفي الاطعام والصيام وان لم يعين الجهة أو لم يتعين للفرضية
 كسائر الكفارات (قوله جاز) أي وان اختلف سبب وجوبها أو فضلان عليهم

(قوله زمان) أى من حيث الاجزاء كسائر الديون ومحله ان لم يعص بسببه والاوجب فورا ككفل كفارة عصي بسبب انابه عليه السبكي اه تحرره (قوله وتفرقة لحمه) غير اللحم كاللحم واقتصر عليه لانه أهم وافهم كلامه امتناع نقله كغير الحرم وان لم يجد فيه مسكينا وهو كذلك ومثله الطعام وقوله على المساكين يقتضى انه لا يدفع لاقل من ثلاثة وهو كذلك ان وجدوا فان أعطاه لاثنتين غرم لثالث مايقع عليه الاسم والتقييد بوجودهم يقتضى انه ان عجز عنه جاز دفعه لاثنتين ولا يتعين عند دفع الطعام اليهم لكل واحد بل تجوز الزيادة عليه والنقص عنه في غير دم نحو الخلق اما هو فيتعين فيه ثلاثة أصع ستة مساكين لكل مسكين نصف ويتنوع النقص عنه ويجوز الدفع لصغير أو مجنون أو سفيه كما هو ظاهر أى لوليه ليقضه له (قوله الموجودين في الحرم) ليس بقيد بالنظر للمستوطنين فيجوز اعطاؤهم خارجه لانه يصدق عليهم انهم فقراء الحرم وان خرجوا وأما بالنظر لغيرهم فهو قيد أى فيمتنع اعطاؤهم خارجه اذ لا يسمون فقراء الحرم الا ان كانوا فيه وفي ظنى ان العلامة سم أشار الى هذا في شرحه لابي شجاع اه ابن الجلال (قوله على الاصح) أى لانه جابر فأخره * ٧٨ * كسجود السهو ولا يشترط تأخير الاحرام بالقضاء

الواجبة في الاحرام ومكانها اما الزمان فواجب لارتكاب محظور او ترك ما مور لا يختص زمان بل يجوز في يوم النحر وغيره ثم ما سوى دم الفوات يراق في النسك الذى هو فيه وامام الفوات فيجب تأخيرها الى سنة القضاء ويدخل وقته بالاحرام بالقضاء وامام مكانه فيختص بالحرم فيجب ذبحه بالحرم وتفرقة لحمه على المساكين الموجودين في الحرم سواء المستوطنون والغرباء الطارئون لكن المستوطنون أفضل واودبحه في طرف الحل ونقل لحمه الى الحرم قبل تغيره لم يجزه على الاصح وسواء في هذا كله دم التمتع والقران وسائر ما يجب بسبب في الحل أو الحرم او سبب مباح كالخلق الاذى او بسبب محرم أو أفضل الحرم للذبح في حق الحاج منى وفي حق المعتمر المروءة كما سبق في الهدى * (فرع) * لو كان يتصدق بالطعام بدلا عن الذبح وجبت تفرقة على المساكين الموجودين في الحرم كاللحم ولو كان يأتى بالصوم جاز أن يصوم حيث شاء من الحرم ووطنه وغيرهما لانه لا غرض للمساكين فيه * (فرع) * هذا الذى سبق حكم غير المحصر أما من أحصره عدو او غيره مما يلحق به فله ذبح دم الاحصار وتفرقة لحمه حيث أحصر * (فصل) * يحرم التعرض لصيد حرم المدينة وأشجاره فان أتلفه ففي ضمانه قولان للشافعي رحمه الله تعالى الجديد لا يضمن وهو الاصح عند أصحابنا والقديم لا يضمن وهو المختار وعلى هذا في ضمانه وجهان أحدهما كضمان حرم مكة وأصحهما أخذ سلب الصائد وقاطع الشجر والمراد بالسلب ما يسلب القتل من الكفار ثم هو للسلب على الاصح وقبل لفقراء المدينة وقيل لبیت المال * (فصل) * ويحرم صيد وج وهو واد بالطائف لكن لا ضمان فيه واما النقيع بالنون وهو الموضع الذى

بل يدخل وقته بدخول وقت الاحرام من قابل كما اقتضاه كلام الشيخين وأفهم تعبيره بقوله الى سنة القضاء وبه عليه الاذرى وغيره خلافا لقول ابن المقرئ ومن تبعه انه لا يجزئ الا بعد الاحرام بالقضاء وان كان قول المصنف ويدخل وقته بالاحرام الخ ظاهرا فيه مالم يؤول بأن المراد وقت وجوبه واموقت جوازه فهو ما تقدم اه ابن الجلال (قوله بدلا عن الذبح) افهم انه او تصدق بدلا عن الصوم بأن مات نحو المتنع العاجز عن الدم

بعد تمكنه من الصوم بأن لم يعذر بنحو مرض وقلنا ان هذا الصوم كصوم رمضان وهو الاصح وانه (جه) يطعم عنه من تركه لكل يوم مد بأن لم يصم الى الولى عنه فلا يتعين صرفه لمساكين الحرم بل لا يستحب لانه بدل عما لا يختص بالحرم وهو الصوم فأعطى حكمه وافهم قوله كاللحم انه لا يتعين لكل مسكين مد وهو ما مر اه ابن الجلال (قوله وأشجاره) أى وان استئتمنتها الاكديمون وكذا نباته على ما مر في الحرم المبكى فيأتى فيه جميع ما مرثت وان كان لا ضمان وجازت لقطته ولم يغفل بالقتل فيه فاحرم هناك حرم هنا ومالا فلاه ابن علان (قوله يسلب) الفعل مبنى غير الفاعل وطائد ما حذف ثم قضية هذا أنه يؤخذ حتى سائر العورة وهو ما عليه الاكثرون لكن الذى صححه في المجموع وصوبه في الروضة انه يترك له سائر العورة وهو الحقيق بالاعتقاد والتصويب اوضح الفرق بين الحربى المهدر والمسلم المعصوم ويجوز سلبه بمجرد الاصطياد وان لم يلف الصيد الا اذا كانت ثيابه مغصوبة فلم يسلب بالاختلاف كما في المجموع قال في الحاشية ويلحق بها المؤجرة والمستعارة وثياب العبد نعم ان أذن له المالك بالاصطياد أخذت على الاوجه (النقيع) لغة ضعيفة بالياء وأما بقيع الغرقد فبالياء لا غير

(قوله لابل الصدقة) هو من ديار مزينة على نحو عشرين ميلا من المدينة (قوله والجزية) فأربعة أخماسه للمرتزة والخامسة
خمس له لصالح كالغور والقضاة وخمسه لابي عاتم والمطلب وخمسه لليتامي وخمس له لكين وخمس له لبناء السبيل (قوله
تعددت الفدية) لانه لا تداخل مع اختلاف النوع اذا احدهما ترفه وثانيهما استهلكا وشمل مالوا استند لسبب واحد
كشجرة احتيج الى حلق جوانبها وسترها بضمد فيه طيب اهل بن علان (قوله مع الحلق) اي لاختلاف النوع وكذلك كل
منها فانه مختلف كالحلق والقلم فلا تداخل وان اختلف نوع دمها لاختلاف نوعيهما (قوله فديتان) اعتبارا بتعدد الزمان
والمكان (قوله فعليه فديتان) محله ان افاد الثاني غير ما افاد الاول كأن لبس السراويل في محل ثم القميص في محل آخر ا ما اذالم بقدر
شيأ نأ لبس قميصا بعد قميص او تحتها او عمامته * ٧٩ * فوق الصبغ او القميص او لثم السراويل فلا تعدد وان

اختلف الزمان والمكان

كافي الحاشية نقله عن

بحث المحب الطبري وقال

لا خلاف فيه اهل بن الجلال

(قوله الاحصار) هو لغة

المنع واصطلاحا منع من

اقام اركان الحج او العمرة

او هما فمن منع من الرمي

والمبيت امتنع تحلله لانه

ممكن منه بالظن واف

المتبوع بالسعي ان لم يكن

سعي بعد طواف القدوم

والحلق ويقع بجمه مجزأ عن

حجة الاسلام قال في الحفة

ويجبر كل من الرمي والمبيت

بدم اه (فائدة) موانع

اقام النسك في كلام ائمتنا

الشافعية ستة احدها

الحصر العام ثانيها الخاص

ثالثها الرق رابعها الزوجية

خامسها الابوة سادسها

الدين (قوله البذل) اي ولا

جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل الصدقة فليس يحرم ولا يحرم صيده ولكن لا يتلف
شجره وحشيشه فان اتلفهما أحدا فلا يصح انه تلزمه القيمة ومصرفهما مصرف نعم الصدقة والجزية
والله أعلم * فصل * فيما اذا فعل المحرم محظورين أو أكثر هل يتداخل هذا الباب
واسع لكن مختصره ان المحظور قسمان استهلك كالحلق واستمتع كالطيب فان اختلف النوع
كالحلق واللبس تعددت الفدية وكذا اتلاف الصبغ تعددت الفدية فيه وكذا اتلاف الصيد مع
الحلق أو اللبس لكن لو لبس ثوبا طيبا لم تعدد الفدية على الاصح ولو حلق جميع رأسه وشعر
بدنه متواصلا فعليه فدية واحدة على الصحيح وقيل فديتان ولو حلق رأسه في مكانين أو في
مكان في زمانين متفرقة بين فعليه فديتان ولو تطيب بأشياء من الطيب أو لبس أنواعا كالقميص
والعمامة والسراويل والخف أو نوا وحادمة بعد أخرى فان كان ذلك في مكان واحد على
التوالي فعليه فدية واحدة وان كان في مكانين أو في مكان وتخلل زمان فعليه فديتان سواء
تخلل بينهما تكفير عن الاول أم لا هذا هو الاصح وفي قول اذ لم يتخلل تكفير كفاه فدية واحدة
* فصل * في الاحصار اذا أحصر العدو المحرم عن المضى في الحج من كل الطرق فله التحلل
سواء كان وقت التحلل واسعا أو ضيقا فان كان الوقت واسعا فلا يفضل أن لا يجعل التحلل فرعا
زال الاحصار فان تم الحج وان كان الوقت ضيقا فلا يفضل أن يجعل التحلل للابقوت الحج ويجوز
للمحرم بالعمرة التحلل اذا أحصر كالحج أو منعوا ولم يتمكنوا من المضى الا ببذل مال فلهم
التحلل ولا يبدلون المسأله وان قل بل يكفر بالبذل ان كان الطالب كافرا لان فيه صغارا على
الاسلام وان احتاجوا الى قتال فلهم التحلل ولا يلزمهم القتال سواء كان العدو مسلمين أو كفارا
قليلًا أو كثيرًا لكن ان كان في المسلمين قوة فالاولى أن يقاتلوا الكفار وان كان فيهم ضعف
فالاولى أن يتحللوا ومتى قاتلوا فلهم لبس الدروع والمفاخر وعليهم الفدية كن لبس الحر أو برد
وسواء في جواز التحلل أحاطوا بهم من الجوانب أو منعوهم من الذهاب دون الرجوع ثم انه
يلزم التحلل بالاحصار ذبح شاة يفرقها حيث أحصر ولا يعدل عن الشاة الى بدلها ان وجدها فان لم

يحرم كالهدي لهم ولا ينافيه قوله كافرا أما اذا كان مسلما فلا يكفره ولا ينافيه قوله لان فيه صغارا الخ لان مصلحة تقويم النسك
اقتضت المسامحة بذلك مع ان الصغار غير محقق (قوله فلهم التحلل) حاصل ما في التحلل انه ينقسم الى أربعة أقسام احدها
امتناعه وذلك فيما اذا علم زوال الاحصار في الحج في مدة يمكن ادراك الحج بعدها وفي العمرة في ثلاثة أيام أو كان ثمة طريق آخر
ووجدت الاستطاعة في ملوكه أو حبس المحرم في حق يتمكن من أدائه أو امنهم الصادون وثقوا بقولهم وان صدوهم عن مكة
امتنع التحلل قبل الوقوف بعرفة وان صدوهم عن عرفة فقط كان التحلل بعمل عمرة ثانيها أولوية ترك التحلل وذلك في العمرة مطلقا
أو في الحج اذا كان الوقت واسعا ورجى زوال الاحصار ثالثها عكس الثاني وذلك في الحج اذا كان وقته ضيقا بحيث يخشى فوات
الحج او صبر رابعها اباحه التحلل وهو الاصل فيه اه من خط ابن سليمان

(قوله ونية التحلل) أي ثم الحلق فلا بد من تقديم الذبح عليه لقوله ﴿ ٨٠ ﴾ صلى الله عليه وسلم في قصة الحديبية قوموا

بجدها فلا يصح أنه يأتي بدلها وهو اخراج طعام بقيتها فان عجز صام عن كل مديوما واعلم ان التحلل يحصل بثلاثة أشياء ذبح ونية التحلل بذبحها والحلق اذا قلنا بالاصح انه نسك ولا يحصل الا باجتماع هذه الثلاثة فان لم يجد الشاة وكان يطعم بدلها توقف التحلل عليه كتوقفه على الذبح وكذا ان كان يصوم على الاصح فان عجز عن الشاة وبدلها ثبتت الشاة أو بدلها في ذمته وجازله التحلل في الحال بالنية والحلق على الاصح وفي قول لا يتحلل حتى يأتي بالشاة أو بدلها ﴿ فرع ﴾ ليس للمحرم التحلل بعذر المرض بل يصبر حتى يبرأ سواء كان محرما بحج أو عمرة فاذا برى فان كان محرما بعمرة أتمها وان كان بحج أتمه وان كان قد فاته تحلل بمثل عمرة كما سبق بيانه وعليه القضاء هذا اذا لم يشترط التحلل بالمرض فان كان قد شرط عند احرامه أنه اذا مرض تحلل أو شرط التحلل لغرض آخر كضلال عن الطريق أو ضياع النفقة أو الخطأ في العدد أو نحو ذلك فالصحيح أنه يصح شرطه وله التحلل واذا تحلل ان كان شرط التحلل بالهدى ازمه الهدى وان كان شرط التحلل بالاهدى لم يلزمه الهدى وان اطلق لم يلزمه أيضا على الاصح ولو شرط ان يقرب بعمرة عند المرض جاز ولو قال اذا مرضت صرت حلالا صار حلالا بنفس المرض على الاصح ونص عليه الشافعي رحمه الله تعالى ﴿ فرع ﴾ المحصر الخاص الذي يتفق لواحد أو شرذمة من الرقعة ينظر فيه فان لم يكن المحرم معذورا كن حبس في دين يتمكن من أدائه لم يجزله التحلل بل عليه ان يؤدي الدين ويمضي في حجه فان فاته الحج في الحبس ازمه المسير الى مكة ويحل بعمل عمرة ويلزمه القضاء كما تقدم وان كان معذورا كن حبسه السلطان ظلما أو يدين لا يتمكن من أدائه جازله التحلل ﴿ فرع ﴾ اذا تحلل المحصر ان كان نسكه تطوعا فلا قضاء عليه وان لم يكن تطوعا نظر ان لم يكن مستقرا كحجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان فلا حج عليه الا أن يجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك وان كان مستقرا كحجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى وكالقضاء والنذر فهو باق في ذمته وسواء في هذا كله المحصر العام والخاص على الاصح وقيل يجب القضاء في الخاص ﴿ فرع ﴾ لو صد عن طريق وهناك طريق آخر يتمكن من سلوكه بأن يجد شرائط الاستطاعة فيه لزمه سلوكه ولم يجزله التحلل سواء طال ذلك الطريق أم قصر وسواء رجا الأثر أم خاف القوات أم يقنه فان أحصر في ذى الجذوه وبالشام وبالعراق مثلا فيجب المضي والتحلل بعمل عمرة فان سلك الطريق الثاني ففاته الحج نظر ان كان الطريقان سواء ازمه القضاء لانه قوات محض وان كان في الطريق الثاني سبب حصل القوات به كطول أو خشونة أو غيرهما لم يجب القضاء على الاصح لانه محصر ولعدم تفصيله ﴿ فرع ﴾ لا فرق في جواز التحلل بالاحصار بين أن يتفق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولا بين الاحصار عن البيت فقط أو عن الوقوف أو عنهما فاذا تحلل بالاحصار الواقع بعد الوقوف فلا قضاء عليه على المذهب الصحيح كما قبل الوقوف والله اعلم

﴿ الباب الثامن في حج الصبي والعبد والمرأة ومن في معناهما ﴾

اعلم ان الصبي لا يجب عليه الحج ولكن يصح كما قدمناه في آخر الباب الاول ثم ان كان ميمرا احرم بأذن وليه فان احرم بغير اذنه لم يصح على الاصح ولو احرم عنه وليه صح على الاصح فان لم يكن ميمرا احرم عنه وليه سواء كان الولي حلالا أو محرما وسواء كان حج عن نفسه ام لا ولا يشترط

(حضور)

فانحروا ثم احلقوا ولا بد من مقارنة النية لكل من الذبح والحلق لاحتمال الحلق للتحلل ولغيره فاحتاج لنية مميزة (قوله على الاصح) المعتمد خلافه وان التحلل لا يتوقف على الصوم بل له التحلل حالا بالحلق مع النية اطول زمنة فتعظم المشقة في مصابرة الاحرام (قوله بحج أو عمرة) أو بهما أو احراما مطلقا أو كاحرام زيدا وقال ان كان زيد محرما (قوله والمرأة) لم يذكرم احكامها هنا الاوجوب استئذان الزوج والسيد وبقية احكامها تقدمت اول الكتاب (قوله الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (قوله ومن في معناهم) من الاجراء والجند المرصدين للحرب (قوله عنه وليه) اذا لا يمكن الصبي النية لعدم شرطها من التمييز (قوله ولا يشترط حضور الصبي الخ) وان كان الولي بالمقات والصبي بمصر مثلا لا يمكن بكره لاحتمال ارتكابه محظورا لعدم علمه به اه وصفة احرامه عنه كافي المجموع ٥- من الشيخ ابى حامد والاصحاب ان ينوي جعله محرما فيصير محرما بمجرد ذلك

(قوله ذلك) أى بنفسه أو مأذونه وبشروط فيه شروط ولاية المال من العدالة وغيرها فان انتفى عنه بعضها انتقلت للجد فالحاكم كما أشار إليه بقوله وكذا الجد (قوله والم) أى وسائر العصبة غير من ذكر من الأب والجد (قوله والام) اعترض بما فى مسلم من أن امرأة رفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم صبيا فقالت لهذا حج قال نعم ولك أجر ورد بأنه ليس فى الحديث أنها أحرمت وتقديره يحتمل كونها وصية أو قيمة أو أن الأجر الحاصل لها انما هو أجر الحمل والنفقة قاله فى الحاشية (قوله والاطيف به) أى مع طهر الطائف والمطوف به من الصبي والمجنون وغير المميز المجنون وإذا كان راكبا اشترط أن يكون الولي أو مأذونه سائقا أو قائدا فى جميع المطاف وافهم قوله طيف به وقوله فيما يأتى من لارمى أنه يجوز للولي أن ينيب من يفعل عنه ما يحجز عنه كما بينه فى الإحرام عنه بل أولى (قوله والسعى الخ) قضيته أنه لا بد فيه إذا كان غير المميز راكبا أن يكون الولي أو مأذونه سائقا أو قائدا (قوله الصبي المحرم أى المميز اما غير المميز فلا فدية عليه ولا على الولي وبؤيده ٨١) قوله لم انما يكون عهد الصبي والمجنون عهدا

ان كان لهما نوع تمييز
اه (قوله وصحناه) أى
على مقابل الأصح المتقدم
فى قوله فان أحرمت بغير إذنه
لم يصح على الأصح (قوله
وان كان عامدا) أى وميمرا
أيضا كما تقدم التقييد به
أما غيره فلا فدية عليه ولا
على وليه (قوله وعليه
القضاء) أى ثانيا وانما
وقع عن حجة الاسلام دون
القضاء لان حجة الاسلام
لا تقدم عليه ما غيرها (قوله
فى جميع ما ذكرناه الخ) حاصل
المذهب فى الصبي الذى
لا يميز والمجنون أنه اذا فعل
كل منهما محظورا فلا فدية
على أحدهما وان كان الصبي
ميمرا فان تطيب أو لبس
ناسيا فكذلك ومثله الجاهل
وان تعمدا وحلق أو قلم أو

حضور الصبي ومواجهته بالأحرام على الأصح والمجنون كالصبي الذى لا يميز يحرم عنه وليه
والمنهى عليه لا يجوز إحرام غيره عنه كالريض وأما الولي الذى يحرم من الصبي أو يأذن له
فالأب يتولى ذلك وكذا الجد عند عدم الأب ولا يتولاه عند وجوده والوصى والقيم كالأب على
الصحيح ولا يتولاه الأخ والم والام على الأصح اذا لم يكن له وصية ولا ولاية من الحاكم (فصل)
متى صار الصبي محرما فله ما قدر عليه بنفسه وفعل به الولي ما يحجز عنه فان قدر على الطواف علمه
فطاف والاطيف به كاسبق والسعى كالطواف ويصلى عنه وليه ركعتى الطواف ان لم يكن ميمرا
فان كان ميمرا صلاهما بنفسه وقيل بصلها الولي أيضا عنه وبشروط إحضاره عرفات وبحضره
أيضا المزدلفة والمواقف والمبيت بنى وبناوله الحجار فبرهها ان قدر والا فبرمى عنه من لارمى
عليه ويستحب أن يضعها فى يده أو لاثم يأخذها فبرمها (فصل) الزائد من نفقة الصبي بسبب
السفر بحج فى مال الولي على الأصح وقيل فى مال الصبي (فصل) يمنع الصبي المحرم من محظورات
الأحرام فان تطيب أو لبس ناسيا فلا فدية وان كان عامدا وجبت الفدية على الأصح سواء كان
بحيث يلتذ بالطيب واللباس أم لا وان حلق الشعر أو قلم الظفر أو أنلف صيدا وجبت الفدية
عندما كان أوسهوا ومتى وجبت الفدية فهى فى مال الولي على الأصح ان كان أحرمت بإذنه فان
أحرم بنفسه وصحناه فى مال الصبي (فصل) اذ جامع الصبي أو جمعت الصبية ان كان ناسيا
أو مكرها لم يفسد حجه وان كان عامدا فسد على الأصح ووجب قضاءه على الأصح وبجزئه
القضاء فى حال الصبا على الأصح فلو شرع فى القضاء فبلغ قبل الوقوف بعرفات وقع عن حجة
الاسلام وعليه القضاء واذا فسد وجبت الكفارة وهل هى فى مال الولي أم فى مال الصبي فيه
الخلافا السابق (فصل) حكم المجنون حكم الصبي الذى لا يميز فى جميع ما ذكرناه (فصل) اذا بلغ
الصبي فى أثناء الحج نظر ان بلغ بعد خروج وقت الوقوف أو قبل خروجه وبعد مفارقة عرفات
ولم يعد البها بعد البلوغ لم يجزه عن حجة الاسلام وان بلغ فى حال الوقوف أو بعده فعاد ووقف

(١١) * * * * * إضاح * * * * * قتل صيد أو أوسهوا فالفدية فى مال الولي لانه المورط فى ذلك بالأذن له فيه وحيث وجبت على الولي
فهى كالواجبة بفعله فان اقتضت صوما أو غيره وفعله أجزاء أو فى مال الصبي فان كانت مرتبة أخرجت منه أو بخيرة امتنع
الفداء عنه بالمال ويصح الصوم منه وبجزئه ولو طيبه أو لبسه الولي أو غيره ولو لحاجة الصبي لزمته الفدية وحكم دم التمتع
والقران حكم الفدية بارتكاب محظور والصحيح أنها فى مال الولي لانه المورط له ولانه يجب عليه منع موليه من سائر
المحظورات ومحل الخلاف على مرجح العلامة ابن حجر اذا لم يتمكن المرأة والأفعليها وأما بالنسبة للصبيبة اذا جمعت
فالكفارة على الجماع كما مر ذلك

(قوله وبغير اذنه) اى اذا كان بالغاً وله تحليله كما يصح احرام السفية بغير اذن وليه وله تحليله اما الصغير المميز فلا يصح احرامه بغير اذن سيده كالحرم المميز بل اولى هذا حكم احرامه عن نفسه واما احرام سيده عنه فيجوز عن الصغير ولو غير مميز اهان الجلال (قوله فان احرم باذنه الخ) محل اعتبار اذن السيد حيث لم تكن منفعة القرن مستحقة للغير والا اشترط اذن ذلك الغير دون السيد فالوصى بمنفعته والمستأجر عينه لعمل في السفر مدة معينة والموقوف على معين او على جهة يعتبر اذن الموصى له والمستأجر وذلك المعين والناظر ولو حاكما (قوله وللسيد منه) اى ان كان أمة نحل له مطلقاً أو عبداً أو أمة لا نحل له كمجوسية أو محرم ان ضعفنا عن الخدمة أو ناله ما به ضرر لان حقه فوري والكفارة صالحة على التراخي فلا ننظر ان يكونها قد تجب فوراً لعصيانه بسبب العروضة فقدم حق السيد لقوته ٨٢ عليه فان اتقى ما ذكر فلا يمنع له ولو من صوم تطوع (قوله الاصوم التمتع والقران)

في الوقت اجزاء عن حجة الاسلام لكن يجب اعادة السعى ان كان سعى عقيب طواف القدوم قبل البلوغ ولادم عليه على الصحيح والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اذا بلغ قبله اجزاء عن عمرة الاسلام وعق العقبة في اثناء الحج والعمرة كبلوغ الضبي في اثنائها (فصل) احرام العبد صحيح باذن سيده وبغير اذنه فان احرم باذنه لم يكن له تحليله سواء بقي نسكه صحيحاً او افسده ولو باعه لم يكن للمشتري تحليله وله اخبار ان جهل احرامه فان احرم بغير اذنه فالاولى ان يأذن له في اتمام نسكه فان حله جاز ولو اذن له في الاحرام فله الرجوع مما لم يحرم ولو اذن له في العمرة فأحرم بالحج كان له تحليله ولو اذن له في الحج فأحرم بالعمرة لم يكن له تحليله ولو اذن له في الحج او التمتع فقرر لم يكن له تحليله ولو اذن له في الاحرام في ذى القعدة فأحرم في شوال فله تحليله قبل دخول ذى القعدة ولا يجوز بعد دخوله ولو افسد العبد الحج لزمه قضاءه وبجزيته قضاؤه في حال الرق على الاصح ولا يلزم ان يأذن له في القضاء سواء كان احرامه الاول باذنه او بغير اذنه وكل دم لزمه بمحظور او تمتع او قران او فوات او احصار لا يجب منه شيء على السيد سواء كان احرم باذنه أو بغير اذنه وواجبه الصوم وللسيد منعه منه الاصوم التمتع والقران اذا اذن فيه وحيث جوزنا للسيد تحليله اردنا انه يأمره بالتحلل لان السيد يستقبل بما يحصل به التحلل واذا جاز للسيد تحليله جاز له هو التحلل وتحله يحصل بنية التحلل مع الحلقي اذا قلنا انه نسك وأم والولد والمدير والمعلق عتقه والمكاتب ومن بعضه حر لهم حكم العبد الاقن والامة المزوجة لا يجوز لها الاحرام الا باذن الزوج والسيد جميعاً ولو منعه الوالد او الزوج او صاحب الدين فقد تقدم بيانه في أول الكتاب في المسئلة الثالثة والرابعة (فصل في آداب رجوعه من سفره) اعلم ان معظم الآداب المذكورة في الباب الاول في سفره مشروعة في رجوعه من سفره ويزادها آداب (أحدها) السنة ان يقول ما ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من حج أو عمرة كبر على كل شرف ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آتيون تابون عابدون ساجدون ربنا حامدون

مثله مادام الاحصار لا ذنه في سببه وله الذبح عنه بعد موته لحصول اليأس من تكفيره والتفليك بعد الموت ليس بشرط وكذا لو تصدق عن ميت جاز لاني حياته لتضمنه تفليكه وهو تمتع (قوله جاز له هو) قيده في الحاشية تبعاً للاسنوى وغيره بما اذا أمره به السيد وكذا ان منعه من المضى وان لم يأمره به كما أخذه الاذرى من كلام الراغبى ويجب في الصورة الاولى دون الثانية اهـ وهذا اعنى التقيد بتعالى السنوى وغيره رده في التحفة بأن الذى دل عليه كلامهم أن له التحلل مطلقاً قال بل كان القياس وجوبه عليه لما فيه من الخروج من المعصية

لكن لما كان له شبهة التلبس بالنسك مع شدة لزومه واحتمال ان السيد يأذن له أبجح له البقاء الى أن يأمره (صدق) به السيد اهـ واستقر هذا صاحب المغنى وجزم به في النهاية اهـ وعبارة ابن علان قوله جاز له هو التحلل اى بقيده السابق وقال الرملى وان لم يأمر به فان أمره به وجب (قوله ومن بعضه حر) اى ان لم يكن بينه وبين سيده مهايأة أو كانت وأحرم في نوى السيد اما اذا احرم في نية ووسعت النسك فله حكم الحر (قوله قفل) بفتح القاف والفاء اى رجع ووزنا ومعنى (قوله ثم يقول) ثم هنا بمعنى الواو أو ألفاء (قوله آتيون) بكسر الهمزة بعد الالف وكثير من الناس يلفظون بباء بعد الالف وهو لحن ومعناه راجعون اهـ من كتاب مفتاح حصن الحصين لابن الجزرى لكن في ابن علان ما يخالفه حيث قال ويجوز ابدال الثانية بـ

(قوله صدق الله وعده) أى ما وعده من اظهار دينه بقوله وعدكم الله ما منكم كثيرة وقوله وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الارض وهذا فى الغزو ومناسبة الحجج قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين قسطلانى (قوله ان يبعث الخ) للامر بذلك والنهى عن تركه ومحله اذالم يكن قدومه فى وقت معتاد القدوم فيه معروف عند أهل وطنه والا فذلك مغن كوقت قدوم الحاج لبلده (قوله قرارا) أعترض بأن طلب القرار انما ورد فى المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام للبحث على سكنائها فهو خاص بها وأجاب عنه فى الحاشية بأن كل أحد لا يتسمر له سكنائها ولئن سلم وروده فيها فلا يقتضى انه من خواصها بل يقاس عليها غيرها فى ذلك لان النفوس تنزع الى أوطانها فاذا وصلت اليها طلب منها أن تسأل القرار فيها احذرا من تشبهها اذا انتقلت لغيرها (قوله جناها) بفتح الجيم ❀ ٨٣ ❀ هو ما يجتنى من الثمرة والمراد منها ما يشمل المعنوية كالخسبة اه

انظر ابن علان (قوله فى الليل) مستدرك والا فالطروق خاص بدقل فى المصباح كل ما أتى ليلا فقد طرقت وهو طارق وأعله جرد الفعل عن جزء معناه وأراد به مطلق الايتان وقضيته مع قوله قبله يستحب اذا قرب من وطنه أن يبعث اليهم أن طروقهم ليلا خلاف السنة وان أرسل من يخبرهم بقدومه وهو ظاهر لما فى القدوم ليلا من المشقة وان وجد المخبر المذكور وظاهر ان الارسال خاص بمن له حيلة والايتان نهارا غير مختص بذلك وان الكلام فى من لم يشق عليه تأخير القدوم الى النهار (قوله قال توبا) أى أتوب توبا والتكرير للتأكيد والتوبة منه صلى الله عليه وسلم خضوع لمولاه أو تشريع للامة قال

صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده رواه البخارى ومسلم فى صحيحهما وفى صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كنا بظهر المدينة قال آتئون تائبون عابدون لربنا حامدون فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة (الثانى) يستحب اذا قرب من وطنه ان يبعث قدامه من يخبر اهله كى لا يقدم عليهم بغتة فهذا هو السنة (الثالث) اذا شرف على بلده فحسب أن يقول اللهم انى أسألك خيرها وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها واستحب بعضهم ان يقول اللهم اجعل لى فيها قرارا ورزقا حسنا اللهم ارزقنا جناها وأعذنا من وبائها وحبينا الى أهلها وحبب صالحى أهلها لىنا فقد روىنا هذا كله فى الحديث وقد أوصحته فى كتاب الاذكار (الرابع) اذا قدم فلا يطرق أهلها فى الليل بل يدخل البلدة غدوة والافنى آخر النهار (الخامس) اذا وصل منزله فالسنة ان يتدبى بالمسجد فيصلى فيه ركعتين واذا دخل منزله صلى أيضا ركعتين ودعا وشكر الله تعالى (السادس) يستحب لمن يسلم على القادم من الحج ان يقول قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك روىنا ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج قال الحاكم وهو صحيح على شرط مسلم (السابع) يستحب ان يقول اذا دخل بيته ما روىنا فى كتاب الاذكار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رجع من سفره فدخل على أهله قال توبا توبا توبا لا يغادر حوبا قلت توبا توبا سؤال التوبة أى نسألك توبة كاملة ولا يغادر حوبا أى لا يترك اثما (الثامن) ينبغي ان يكون بعد رجوعه خيرا مما كان فهذا من علامات قبول الحج وأن يكون خيرا مستمرا فى ازدياد (فصل) ذكر اقضى القضاة المأوردي فى الاحكام السلطانية بابا فى الولاية على الحجج أناذكر ان شاء الله تعالى مقاصده قال ولاية الحج على ضربين أحدهما يكون على تسير الحجج والثانى على اقامة الحج أما الضرب الاول فهو ولاية سياسة وتديبر وشرط المتولى ان يكون مطاعا ذارأى وشجاعا وهاديا والذى عليه فى هذه الولاية عشرة اشياء (أحدها) جمع الناس فى مسيرهم وتزولهم حتى يتفرقوا فيخاف عليهم (الثانى) ترتيبهم فى السير والتزول واعطاء كل طائفة منهم مقادا حتى يعرف كل فرقة مقاده

المصنف منصوب بتقدير تب عليه أو نسألك قال ابن الجزرى التوب التوبة وقال الاخفش جمع توبة كعوم وعومة الرجوع من الذنوب والمراد الرجوع من السفر تائبا وكذا قوله لربنا أو باى رجوعا وأيا بالله كما كان لربنا ذهابا (قوله لا يغادر حوبا) هو بضم الحاء وفتحها وهو أحسن لمناسبة أوبابو من ضمها قوله تعالى انه كان حوبا كبيرا أى ذنبا عظيما وقد قرئ بالفتح وهو مصدر حاب كقال ومعناه لا يترك اثما اه ابن علان (قوله مقادا) يعنى فى عرفهم بالنقطير وظاهرا ان هذين يقطر الركاب أما أهل العراق والبصرة فانهم لا يربطون جمالهم وتسير جلة بعضهم فى بعض وهل يحب عليه فى التقطير وضع كل فيما يليق به من الحال لان ترك ذلك لا يحمّل فى العادة أم من سبق لحمل استحققة ولا يخرج عنه أو الخسيرة فى كل الامر للظن فيه بحال والذى يتقدح ان من

سبق لمحل استحقاقه ولا يجوز اذواجه عنه الا ان تطرد العادة بكونه لمعين في كل عام فان لم يكن مسبق وجب عليه الترتيب على حسب منازل الناس ولا يبعدان من له مالا كثيرا لا يأمن عليه الا في محل مخصوص من الحجج ولم يسبق اليه انه يجب على الأمير وضعه فيه وليس لمن استحق محلا ربط خطام بعير في بعير من هو امامه بغير اذنه لانه ربما يضرب الدابة او يتعبها والعادة الغالبة ان من يحمل من القطار له محل مخصوص اذ انزواوا فظاهر انه لا يجوز لاحد سبقه اليه وان كانت الارض مباحة لان اطراد العادة بذلك صير ذلك المحل مستحقا لمن استقر له وان لم ينزل به فيما يظهر ويحتمل خلافه وكذا في الميادين اطردت العادة بذلك وكانت وسعة (قوله لان بذل المال الخ) تقدم ان المراد بالخفارة التي لا يجب بذل المال فيها ما يأخذه الرصدى اما أجرة من يحرسهم فهي من اهب الحج ولا يجب الحج الا ان قدر عليها فيجب بذلها (قوله وهو جامع الخ) محله اذالم يوله ذو شوكة والانفذ حكمه وان كان قاسقا أو امرأة قياسا على ما قالوه في القصاص قاله في الحاشية (قوله حاكم البلد) محله اذالم يفوض الى أمير الحج الحكم ايضا والافله الحكم بينهم (قوله اذا كان) ٨٤ * محله اذالم يوله ذو شوكة والانفذ حكمه وان لم يكن كذلك (قوله

الاجتهاد فيه) اي ان كان مجتهدا فاذا كان مقلدا جاز له الحكم بذهب امامه (قوله على أهله) أماد الضمير على الحد المفهوم من الحدود او على المذكور فلهذا ذكره (قوله أولى به) يحتمل تقييد بما اذالم يرفع الامر الى أمير الحج قبل دخوله البلد فحينئذ يمنع على والى البلد الحكم ويحتمل خلافه وهو منقذ ثم اعلم انه يجتمع بمكة جميع من أقاليم متفرقة ولكل أمير فاذا تخاصم شامى ومصرى مثلاً وكان الحكم مفوضا لكل أمير في ركه فهل ينتخير ان في

اذا ساروا اذا نزل ولا يتنازعا ولا يضلوا عنه (الثالث) يرفق بهم في السير ويسير سير أضعفهم (الرابع) يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها (الخامس) يرثاهم المياه والمرعى اذا عجز واعنها (قلت السادس) يحرسهم اذ انزواوا ويحوطهم اذ ارحلوا حتى لا يخطفهم متلصص (السابع) يكف عنهم من يصددهم عن السير بقتال ان قدر عليه أو ببذل مال ان أجاب الحجيج اليه ولا يحل له أن يجبر أسدا على بذل الخفارة ان امتنع منها لان بذل المال في الخفارة لا يجب (الثامن) يصلح بين المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم الا أن يكون قد فوض اليه الحكم وهو جامع لشرائطه فيحكم بينهم فان دخلوا بلدا اجاز له ولحاكم البلد الحكم بينهم واول تنازع واحد من الحجيج وواحد من البلد لم يحكم بينهم الا حاكم البلد (التاسع) ان يؤدب جانبهم ولا يجاوز التعزير الى الحد الا أن يكون قد أذن له في الحد فيستوفيه اذا كان من أهل الاجتهاد فيه فاذا دخل بلدا فيه من يتولى اقامة الحدود على أهله فان كان الذى من الحجيج أتى بالجناية قبل دخوله البلد فوالى الحجج أولى باقامة الحد عليه وان كان بعد دخوله البلد فوالى البلد أولى به (العاشر) ان يراعى اتساع الوقت حتى يأمن القوات ولا يلحقهم ضيق في الحث على السير فاذا وصل الميقات أمهلهم الاحرام ولاقامة سنته فان كان الوقت واسعا دخل بهم مكة وخرج مع أهلها الى منى ثم عرفات وان كان ضيقا عدل الى عرفات مخافة من القوات فاذا وصل الحجيج مكة فن لم يكن على عزم العود زالت ولا ية والى الحجج عنه ومن كان على عزم العود فهو تحت ولايته وملزم أحكام طاعته واذا قضى الناس حجهم أمهلهم الايام التي جرت العادة بها لانجاز حوائجهم ولا يجعل

الرفع الى كل من أمير بهما أو بقرع بينهما أو يعتبر سبق الدهوى لنظر فيه بحال ويتجه أنه ان كان ثم من له ولاية (عليهم) حلقة الرفع اليه والانتخير المدعى اه ابن الجلال أقول الذى عليه العمل الآن وهو المناسب الذى يقبله العقل والقياس ويسترجع به القلب أنه اذا حصل التشاجر فيما بين الشوام الحاضرين مع أميرهم من الشام يرفع الى أميرهم وان كان بين المتنازعين في البلد ان كشامى ومصرى يرفع الامر الى المكان كوالى مكة أو الشريف كبقية المستوطنين في مكة المشرفة وكافة من لا أمير له صاحب شوكة كالغاربة وحجاج البصرة ونحوهما (قوله فن لم يكن على عزم العود) اي بأن لم يعزم على شئ أو عزم على الاقامة وأبدى ابن حجر في الحاشية احتمال ان الاول تبقى ولاية والى الحجج عليه لان الاصل استمرارها حتى يوجد قاطعها ولم يوجد قال ويحتمل انقطاعها لان الدخول نفسه قاطع لها الا أن يوجد مقتضيها وهو العزم على العود والاول اقرب ولا نسلم ان الدخول نفسه قاطع بقى ما اذا نوى العزم على بلد أخرى غير بلده الذى خرج منه وكان لها أمير فلا شك انه تنقطع عنه ولاية الأمير الاول بنفس الدخول لان العزم على العود الى البلد الاخرى كنية الاقامة لكن هل يصير للأمير الثانى ولاية عليه قبل سفره الظاهر لا ولا يكره عليه (قوله ومن كان على عزم العود الخ) لان هذا الاصل يستحب بخلاف مسئلتنا اه قال ابن الجلال

(قوله عالميا) ضمنه معنى عارفا فعداء بالوحدة في قوله بمناسك (قوله اليوم الثالث) أى آخره أخذنا من قوله الآتى فاذا حصل
النفر الثانى انقضت ولايته فهى فى الحقيقة سنة لكن عدتها سبعة بشكمل الطرفين اها ابن الجمال (قوله سواء كان الترتيب
الخ) قال فى الحاشية ظاهر كلامه انه يحرم عليه عكس الترتيب المستحب وقدموجه بأن ذلك يوقع فى اذهان العامة ان ما فعله
هو السنة أو الواجب فربما يتخذون ذلك سنة مستمرة وفيه ما فيه فليتأمل (قوله مستحبا) ٨٥ * كالترتيب بين جرة العقبة والخالق
والطواف وعند الحنفية

عليهم فى الخروج فيضرب بهم فاذا رجعوا صار بهم الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيارة
قبره صلى الله عليه وسلم رماية لحرمته وذلك وان لم يكن من فروض الحج فهو من مندوبات
الشرع المستحبة وطادات الحجج المستحسنة ثم يكون فى عودهم ملتزما فيهم من الحقوق ما كان
ملتزما فى ذهابه حتى يصل البلد الذى سار بهم منه فنقط مع ولايته بالعود اليه (الضرب الثانى)
ان تكون الولاية على إقامة الحج فهو فيه بمنزلة الامام فى إقامة الصلاة فى شروط هذه الولاية
مع الشروط المعبره فى أئمة الصلوات ان يكون عالميا بمناسك الحج وأحكامه ومواقبه وأيامه
وتكون مدة ولايته سبعة أيام أو لها من صلوات الظهر فى اليوم السابع من ذى الحجة وآخرها
اليوم الثالث من أيام التشريق وهو فيما قبلها وبعدها أحدا لربا ولايس من الولاية ثم ان كان
مطلق الولاية على الحج فله اقامته كل سنة ما لم يعزل عنه وان عقدت خاصة على عام واحد لم يتعد
الى غيره بولاية الذى يختص بولايته ويكون نظره عليه مقصورا خسة أحكام متفق عليها
وسادس مختلف فيها أحدها اعلام الناس بوقت احرامهم والخروج الى مشاعرهم ليكونوا
تابعين له مقتدين بأفعاله (الثانى) ترتيب المناسك على ما استقر عليه الشرع فلا يقدم مؤخر
ولا يؤخر مقدما مساواة كان الترتيب مستحبا أو واجبا لانه متبوع (الثالث) تقدير المواقيت
بقامه فيها ومسيرة عنها كما تقدر صلاة المأموم بصلاة الامام (الرابع) اتباعه فى الاذكار
المشروعة والتأمين على دوائه (الخامس) امامتهم فى الصلوات التى شرعت خطب الحج فيها
وجمع الحجج عليها وهى أربع خطب سبق بيانها الاولى منها بعد صلاة الظهر يوم السابع من
ذى الحجة وهى أول شروعه فى مناسكه بعد الاحرام فيفتتحها بالتلبية ان كان محرما وبالتكبير
ان كان حلالا وليس له ان ينفر النفر الاول بل يقيم معنى ليلة الثالث من أيام التشريق وينفر
النفر الثانى من غد بعد الرمي لانه متبوع فلا ينفر الا بعد كمال المناسك فاذا حصل النفر الثانى
انقضت ولايته وأما الحكم السادس المختلف فيه فثلاثة أشياء (أخذها) اذا فعل بعض الحجج
ما يقتضى تعزيرا أو حدا فان كان لا يتعلق بالحج لم يكن له تعزيره ولا حده وان كان له تعلق بالحج
فله تعزيره وهل له حده فيه وجهان (الثانى) لا يجوز أن يحكم بين الحجج فيما يمتازون فيه
بما لا يتعلق بالحج وفى المتعلق بالحج كالزوجهين اذا تازعا فى إيجاب الكفارة بالوطء ومؤنة المرأة
فى القضاء وجهان (الثالث) أن يفعل بعضهم ما يقتضى فدية فله أن يعرف وجوبها ويأمره
باخراجها وهل له الزامه فيه الوجهان واعلم أنه ليس لامير الحج أن ينكر عليهم ما يسوغ فعله
الأأن يخاف اقتداء الناس بفاعله وليس له أن يحمل الناس على مذهبه ولو أقام الناس المناسك

نفسه فى الخاوى فقال الاولى ذلك اها ابن علان (قوله وجهان) أو جههما المنع وذلك لبناء الحد على الدرء ما أمكن فلا بد من
يقن شعول الولاية للحد والحد للحد وللحد للزوج والولى والمعلم (قوله الوجهان) قال حج اذا تاملت
انه يجوز له التعزير وان امتناع الحد عليه لما مر فيه ظهر لك ان الأقرب من الوجهين ان له الحكم والازام فى المتعلق بالحج اها
ابن علان (قوله بفاعله) قال فى الحاشية ظاهر كلامه جواز الانكار حينئذ وله وجه ويحتمل وجوبه وهو الأقرب لما يترتب على
ذلك من المفساد فى سائر أحكامه (قوله وليس له الخ) أى الا ان قلنا بجواز حكمه فيأمر ورفع اليد فضية فله الحكم فيها

وهو حلال غير محرم كره ذلك وصح الحج ولو قصد الناس التقدم على الأمير أو التأخر كره ذلك ولم يحرم هذا آخر كلام الماوردي رحمه الله تعالى (فصل) نختم به الكتاب وإن لم يكن له اختصاص بالمناسك يستحب المحافظة على دعاء الكرب وهو مائتة في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم وفي رواية لمسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حزبه أمر قال ذلك وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الحديث الصحيح عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة وفي الصحيح وهو آخر حديث في صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلمتان حبيبتان الى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم * فهذا آخر الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً جدياً بوفاء نعمه ويكافئ من بده وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خير خلقه وعلى سائر النبيين والمسلمين أجمعين والله أسأل خاتمة الخير لي وسائر أحبائي وسائر المسلمين وحسبي الله ونعم الوكيل ولا حول ولا

قوة الا بالله العلي العظيم * وقال الشيخ الامام محي الدين صنف هذا الكتاب

وفرغت من تصنيفه في صبيحة الجمعة العاشر من رجب الفرد سنة

سبع وستين وستمائة رحمه الله تعالى ورضى عنه

وأنا به الجنة برحمته وجعنا به في دار

كرامته بمنه وكرمه انه على كل

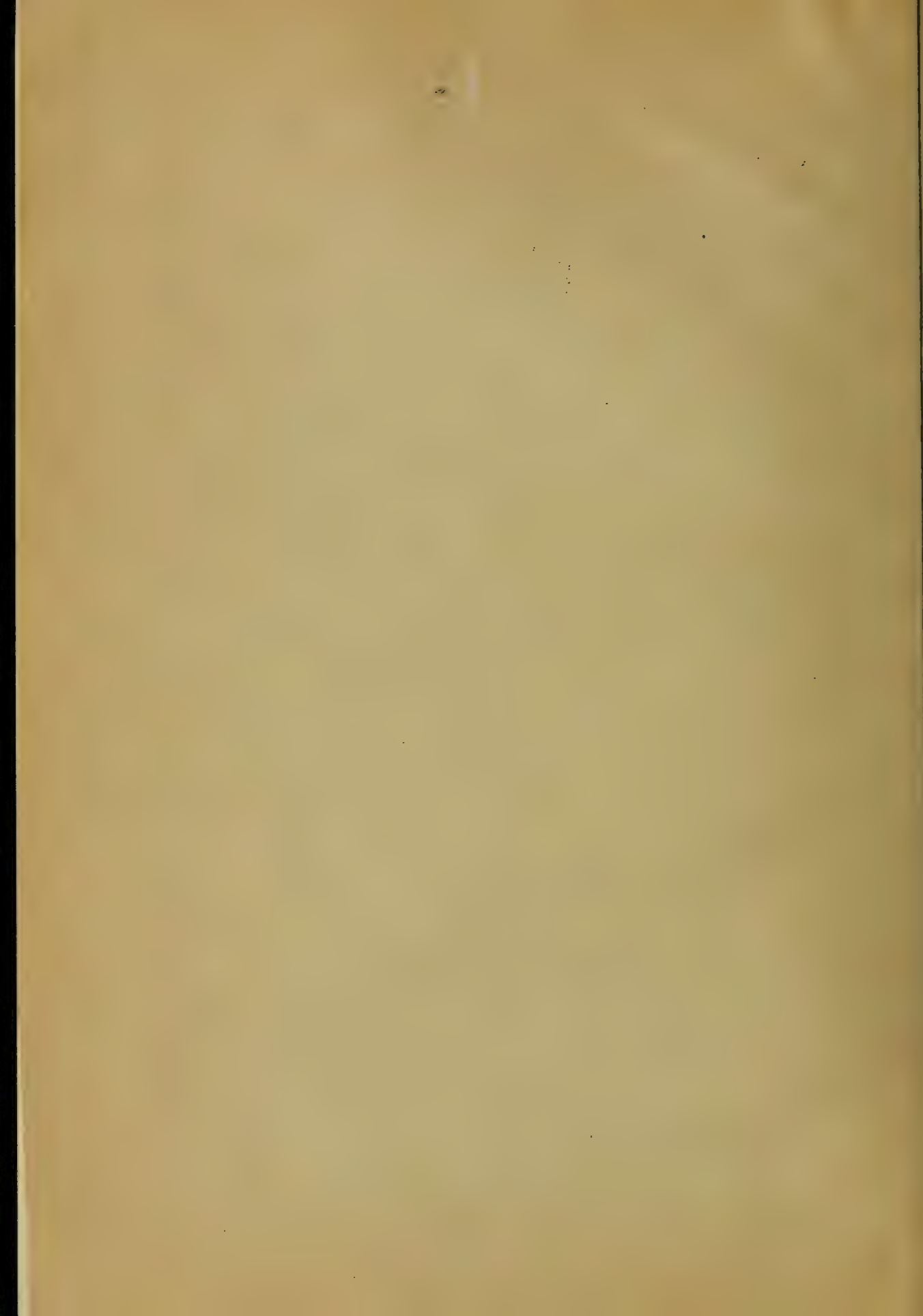
شيء قدير والحمد لله

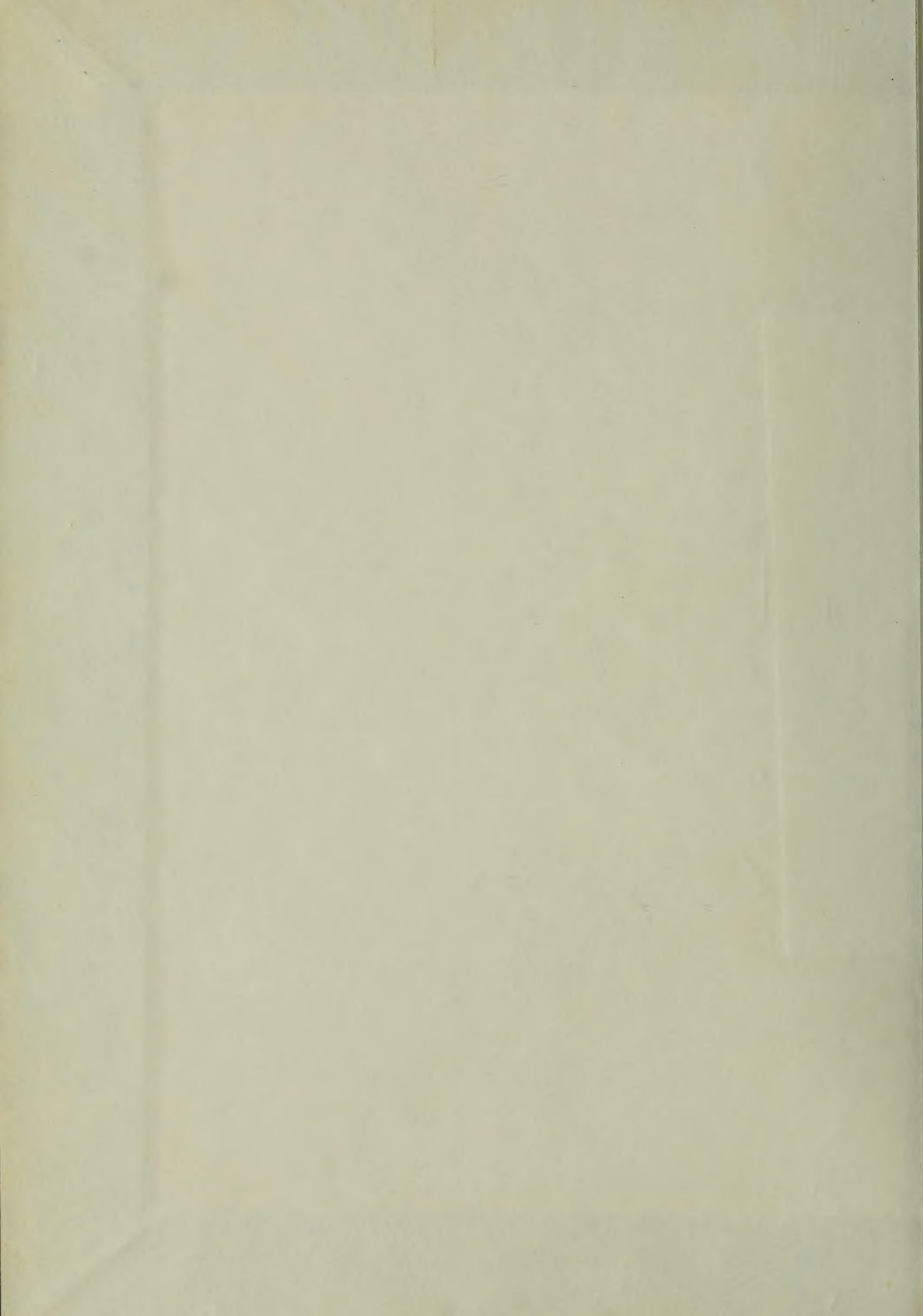
رب العالمين

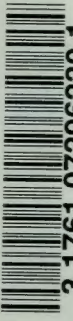
بذهبه وجل المتداعيين
عليه لانه حينئذ كالحاكم
الشرعي (قوله حسنة) قيل
هي العبادة أو العافية أو
المراة الحسنة أو النعمة أو
الرزق الواسع أقوال
والظاهر أن المراد كل ذلك
(قوله حسنة) قيل هي الجنة
وقيل العفو وقيل الحور
العين أقوال والظاهر أيضاً
أن المراد جميع ذلك

بعد حمد الله الذي لا يحصى ونعمه التي لا تستقصى والصلتان على خاتم النبيين المبعوث رحمة
للعالمين فقدم بعون الله الفتاح طبع منسك نور الايضاح الذي وافق اسمه سماه وطابقت معانيه
لمبناه للعالم العلامة الشهير والجهيد المصطفى صاحب التزجيمات القوية والاجتهادات
المذهبية المرضية وارث العلم النبوي الامام محي الدين النووي وكان طبعه في المطبعة الميرية
التي هي بمكة المكرمة المحمية لازالت آمنة خصبة رحيمة وكان الفراغ من طبعة المحكم في غاية
شهر رمضان الا عظم عام الف وثلاثمائة وستة عشر من بعد هجرة سيد البشر صلى الله
عليه وعلى آله واصحابه المصابيح الفرر









3 1761 07296230 1

BP
181
N38
1899